

علم العلاقات الدولية

د. محمد بن نويمي

الطبعة الرابعة

علم العلاقات الدولية

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.

وزارة الثقافة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولة قطر

علم العلاقات الدولية

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة الرابعة 2026م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة – قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2025/1302
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173318

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس	
مقدمة عامة	9

الفصل الأول: مدخل إلى العلاقات الدوليّة		
المبحث الأول	مفهوم العلاقات الدولية والمفاهيم المرتبط به	13
المبحث الثاني	القوى الفاعلة في العلاقات الدولية	23
المبحث الثالث	علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى	32

الفصل الثاني: تاريخ العلاقات الدولية		
المبحث الأول	نشأة العلاقات الدولية	41
المبحث الثاني	العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر	45
المبحث الثالث	التاريخ العلمي للعلاقات الدولية	56

الفصل الثالث: المدارس الفكرية في العلاقات الدولية		
المبحث الأول	المدرسة الليبرالية	63
المبحث الثاني	المدرسة المثالية	67
المبحث الثالث	المدرسة الواقعية	70
المبحث الرابع	المدرسة الماركسية	74
المبحث الخامس	المدرسة البنائية	78

الفصل الرابع: مستويات التحليل في العلاقات الدولية		
المبحث الأول	مستوى تحليل الفرد في العلاقات الدولية	85
المبحث الثاني	مستوى تحليل الدولة في العلاقات الدولية	89
المبحث الثالث	مستوى تحليل النظام الإقليمي في العلاقات الدولية	94
المبحث الرابع	مستوى تحليل النظام الدولي في العلاقات الدولية	99

الفصل الخامس: القوة في العلاقات الدولية		
المبحث الأول	مفهوم القوة في العلاقات الدولية	107
المبحث الثاني	أشكال القوة في العلاقات الدولية	111
المبحث الثالث	مفاهيم مرتبطة بالقوة في العلاقات الدولية	116
المبحث الرابع	الحرب أداة من أدوات القوة	120
المبحث الخامس	الحياد في العلاقات الدولية	124

الفصل السادس: المنظمات الدولية		
المبحث الأول	الإطار العام للمنظمات الدولية	133
المبحث الثاني	الأمم المتحدة – منظمة دولية	140
المبحث الثالث	منظمة التجارة العالمية – منظمة دولية	143
المبحث الرابع	الاتحاد الأوروبي – منظمة إقليمية	147
المبحث الخامس	الاتحاد الأفريقي – منظمة إقليمية	151

الفصل السابع: قضايا دولية معاصرة		
المبحث الأول	حقوق الإنسان	159
المبحث الثاني	الهجرة الدولية	163
المبحث الثالث	الإرهاب الدولي	167
المبحث الرابع	التغير المناخي	170
المبحث الخامس	نزع السلاح	173

الفصل الثامن: العولمة والحوكمة العالمية		
المبحث الأول	العولمة	179
المبحث الثاني	الحوكمة العالمية	184

قائمة المصادر والمراجع	192

المقدمة

شهد حقل العلاقات الدوليّة تطوُّرًا متسارعًا، نتيجةً لما يشهده العالم من تحوُّلات سياسية واقتصادية واجتماعية متلاحقة، زادت من ترابط الدول وتشابك مصالحها وتداخل قضاياها، ولم يعد هذا العلم مقتصرًا على دراسة التفاعلات السياسية بين الدول، بل أصبح إطارًا تحليليًا لفهم بنية النظام الدوليّ، وسلوك الفاعلين فيه، سواء كانوا دولاً، منظمات، أو حتى أفرادًا، في ظل واقع عالمي دائم التغيُّر.

فالعلاقات الدوليّة ليست مجرد مجموعة من الوقائع أو الأحداث السياسية، بل هي ميدان معرفي واسع تتفاعل فيه الفلسفة مع الجغرافيا، والتاريخ مع الاقتصاد، والقانون مع السلوك السياسي، ومن هنا برزت الحاجة إلى مقاربات نظرية ومنهجية متنوِّعة، ساهمت فيها مدارس فكرية كبرى حاولت تفسير التفاعلات الدوليّة وتقديم أدوات تحليلية لفهم الصراع، التعاون، توازن القوى، والتحوُّلات في البنية الدوليّة.

وفي ضوء هذا التعدُّد النظري والتطوُّر التاريخي، تبرز أهمية تقديم معالجة علمية ميسّرة لهذا المجال، تسعى إلى التوفيق بين العمق المفاهيمي والوضوح التحليلي، فالفهم الرصين للعلاقات الدوليّة لا يكتمل دون استيعاب السياقات التاريخية التي شكّلت النظام الدوليّ، والتأمل في التجارب التي أنتجت المؤسسات والقواعد المنظمة له، وهو ما يتطلب ربط النظرية بالتطبيق، وتحليل الوقائع في ضوء الأطر الفكرية.

لقد أضحت القضايا المعاصرة كحقوق الإنسان، والهجرة، والإرهاب، والتغير المناخي، والعولمة، من الموضوعات المحورية التي تفرض على

دارسي العلاقات الدوليّة فهمًا مرنًا ومتجددًا، قادرًا على التعامل مع التحديات العالمية بعيدًا عن الجمود النظري أو التبسيط السطحي، وهذا ما يفرض مقاربة شاملة تتجاوز المفاهيم التقليدية نحو فهم مركّب للواقع الدوليّ.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، جاء هذا الكتاب ليقدِّم عرضًا منهجيًا ومتكاملاً لعلم العلاقات الدوليّة، يجمع بين التأصيل النظري والتحليل العملي، ويأخذ بيد الطالب والباحث لفهم البنى والأدوات والمفاهيم التي تحكم التفاعل بين الفاعلين الدوليّين، وقد التزم المُؤلِّف بمنهجية علمية تجمع بين التحليل النقدي، والتبسيط دون إخلال، بهدف تقديم مساهمة أكاديمية تُعزِّز من فهم هذا الحقل الحيوي في ضوء تحوُّلات العصر.

والله وليّ التوفيق،،

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى العلاقات الدوليّة

فهم طبيعة العلاقات الدوليّة يُعد مدخلاً أساسيًّا لدراسة هذا الحقل المعرفي، إذ تتأسس العلاقات الدوليّة على أنماط متعدِّدة من التفاعل بين الوحدات الدوليّة، سواء عبر التعاون أو الصراع، ويتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعلاقات الدوليّة، ويعرض أهم القوى الفاعلة التي تشكِّل المشهد الدوليّ، كما يناقش العلاقة الجدلية بين علم العلاقات الدوليّة والعلوم الأخرى، موضحًا كيف يسهم التداخل العلمي في تفسير حركة السلوك الدوليّ، وبناء تصوُّر أولي متماسك حول بنية التفاعلات الدوليّة.

المبحث الأول: العلاقات الدوليّة والمفاهيم المرتبطة به

أولاً: مفهوم العلاقات الدوليّة

شهد مفهوم «العلاقات الدوليّة» تعدُّدًا في التعريفات ضمن الدراسات الأكاديمية والبحوث المُتخصصة، حيث أجمع معظم الباحثين على صعوبة الوصول إلى تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، إلّا أنهم اتفقوا على أن جوهر العلاقات الدوليّة يتمثل في التفاعل بين الوحدات الدوليّة، بهدف تحقيق كل منها لمصالحها وأهدافها وَفقًا للاستراتيجيات المُعتمَدة في عملية صنع القرار، وفي هذا السياق، تُعد دراسة المفاهيم المرتبطة بعلم العلاقات الدوليّة - في تقديري - المدخل الأساسي لفهم طبيعة هذه العلاقات، لما تمثله من بوابة لفهم أبعاد السياسة الدوليّة. ويتجلى ذلك من خلال التتبع التاريخي لنشأة هذا الحقل كتخصص أكاديمي، وتحليل تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه.

ويُعرِّف المُؤلِّف العلاقات الدوليّة بأنها: «مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة التي تحدث بين الوحدات الدوليّة في إطار المجتمع الدوليّ»، وهذا التعريف - في تقديري - من أكثر التعريفات تعبيرًا عن طبيعة هذا الحقل، لما يتميز به من شمولية وتنوُّع، فهو لا يقتصر على نمط محدد من العلاقات، بل يشمل مختلف أشكال التفاعلات، كما يتجاوز النظرة التقليدية التي تحصر العلاقات الدوليّة في الدول

فقط، ليشمل وحدات أخرى كالمنظمات الدوليّة والشركات متعددة الجنسيات، وقد تم اختيار مصطلح «المجتمع الدوليّ» بدلاً من «النظام الدوليّ» بوصفه الإطار المرجعي لهذه التفاعلات، انسجامًا مع الدلالات الخاصة لكل منهما، وهي مسألة سيتم تناولها في موضع لاحق من الدراسة. وعليه، تُسهم دراسة هذا الحقل في تفسير وفهم تفاعلات المجتمع الدوليّ، من خلال عدّة محاور رئيسية، من أبرزها:

أهمية دراسة علم العلاقات الدوليّة	– فهم سلوك الوحدات الدوليّة في إطار العلاقات الدوليّة. – تحليل دور المنظمات الدوليّة وتأثيرها في المشهد الدوليّ. – دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التفاعلات الدوليّة. – إبراز أهمية المدارس الفكرية في تفسير العلاقات الدوليّة. – تفسير أسباب الأزمات والصراعات الدوليّة وسبل معالجتها. – تحليل نشأة الظواهر والقضايا الدوليّة بأبعادها النظرية والواقعية. – استيعاب طبيعة التفاعلات والنشاطات ضمن العلاقات الدوليّة. – استشراف مسارات العلاقات الدوليّة والتنبؤ بمستقبلها.

يتضح مما سبق أن علم العلاقات الدوليّة لا ينحصر في دراسة السلوك الرسمي للدول فحسب، بل يتناول شبكة واسعة من الفواعل العابرة للحدود، بما يشمل قضايا وفاعلين متعددين، كما يعكس هذا الحقل تداخلاً معقدًا بين النظرية والتطبيق، الأمر الذي يعزِّز من قدرته على تفسير التحوُّلات العالمية وفهم اتجاهاتها المستقبلية.

ثانيًا: مفهوم السياسة الدوليّة

تمثل السياسة الدوليّة أحد الأبعاد المركزية في دراسة العلاقات الدوليّة، إذ تتكوَّن من مفردتين: السياسة والدوليّة، وهما تُعبران عن تفاعل مستمر بين الوحدات الدوليّة الفاعلة، بما يسهم في بناء النظام الدوليّ واستمراره ضمن فترة زمنية تحددها

توازنات القوى. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف السياسة الدوليّة بأنها: مجموعة التفاعلات والنشاطات التي تنشأ وتُدار بين الفواعل الدوليّة المؤثرة ضمن الإطار العام للنظام الدوليّ. ويُبرز هذا التعريف دور القوى المؤثرة تحديدًا، بوصفها المحرِّك الأساسي في تشكيل النظام الدوليّ وتوجُّهاته.

كذلك تُعَدُّ السياسة الدوليّة من أكثر العوامل تأثيرًا في توجيه مسار التفاعلات بين الدول، فهي التي تحدد طبيعة العلاقات الدوليّة ومضامين السياسات الخارجية للدول. وفي هذا السياق، يذهب بعض الباحثين إلى التمييز بين مفهومي السياسة الدوليّة والسياسة العالمية، إلّا أن هذا التمييز - من وجهة نظري - لا يستند إلى أسس أكاديمية متينة، إذ إن المفهومين مترادفان من حيث الجوهر، وإن اختلفا من حيث الصياغة اللفظية. فعلى سبيل المثال، تُستخدم مصطلحات مثل «منظمة الصحة العالمية» و«منظمة الصحة الدوليّة» للإشارة إلى الكيان ذاته، كما أن مفهومي «النظام الدوليّ» و«النظام العالمي» يُستخدمان بشكلٍ تبادلي في أدبيات العلاقات الدوليّة. وفي إطار السياسة الدوليّة، تبرز مجموعة من الظواهر من أبرزها:

ظواهر دوليّة	- حوار الحضارات والأديان والثقافات. - الحروب والانقلابات العسكرية. - الثورات الشعبية. - الهجرة واللجوء السياسي والإنساني. - العولمة والاعتمادية بين الدول. - الإرهاب وغياب تطبيق القانون الدوليّ. - الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

هذه الظواهر تُوضح مدى التعقيد والتداخل في العلاقات بين الفاعلين الدوليّين، كما تُسهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدوليّ وتحديد أولوياته. إذ تمثل كل ظاهرة من هذه الظواهر عاملاً من عوامل التغيير أو الاستقرار داخل النظام القائم. ومن خلال دراستها، يمكن تحليل التحوُّلات الكبرى في السياسات الخارجية وفهم طبيعة

التفاعلات الدوليّة على المستويَيْن الإقليمي والعالمي.

ثالثًا: مفهوم السياسة الخارجية

كما هو الحال مع العديد من المفاهيم في حقل العلاقات الدوليّة، يمثل مفهوم السياسة الخارجية أحد الموضوعات الجدلية التي تفتقر إلى تعريف موحّد واضح الدلالة، وتعود هذه الإشكالية إلى تعدُّد الاتجاهات الفكرية والمنهجية داخل هذا الحقل العلمي، وهو أمر مألوف في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وانطلاقًا من ذلك، يتجاوز هذا المبحث الخوض في الخلافات النظرية حول التعريفات، ويتجه إلى تقديم صياغة مبسطة لهذا المفهوم، حيث تُعرَّف السياسة الخارجية بأنها «مجموعة القرارات والنشاطات والتفاعلات السياسية التي تقوم بها وحدة دوليّة، تجاه وحدات دوليّة أخرى خارج نطاقها الجغرافي، بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية خلال فترة زمنية محدَّدة"، ويظهر من تحليل التعريف أن تكوين مفهوم السياسة الخارجية يستلزم اجتماع عدّة عناصر مترابطة، يمكن عرضها على النحو التالي:

القرارات والنشاطات	تشمل مجموعة التفاعلات والسلوكيات على المستويَيْن الإقليمي والدوليّ.
الوحدات الدوليّة	تشمل الدول، المنظمات الدوليّة، والشركات متعددة الجنسيات.
المصالح والأهداف	تمثل الأولويات والغايات والتطلعات التي تسعى الوحدات الدوليّة إلى تحقيقها.
خارجيًا	تشير إلى بيئة السياسة الخارجية خارج النطاق الجغرافي للوحدة الدوليّة.
فترة زمنية	تعني أن التفاعلات والسلوكيات تتم ضمن إطار زمني محدد.

ويتضح من العناصر السابقة أن مفهوم السياسة الخارجية يقوم على تفاعل منظم بين الفاعلين والأهداف ضمن بيئة دوليّة متغيرة، كما يعكس هذا المفهوم تلازم السلوك الخارجي مع اعتبارات المصالح الوطنية والإطار الزمني المحدد، ومن هنا، تبدو السياسة الخارجية نشاطًا مركبًا يتطلب إدارة دقيقة لعوامل متعدِّدة ومتداخلة.

وتتحرَّك السياسة الخارجية وفق أهداف محددة، ولا تقوم على الارتجال أو الاجتهاد الفردي، إذ يرسم صانع السياسة الخارجية الغايات والتطلعات التي تنطلق منها القرارات السياسية، وفي هذا السياق، لا أتفق مع الاتجاه الذي يربط أهداف السياسة الخارجية بالقيم الأخلاقية أو الفلسفية المجردة؛ إذ تكشف السلوكيات الميدانية للدول داخل المجتمع الدوليّ عن انفصال واضح بين الشعارات الأخلاقية والممارسات الفعلية، حتى وإنْ رُفعت تلك الشعارات لتبرير السياسات الخارجية، ويُقصد بأهداف السياسة الخارجية «التطلعات والغايات التي تسعى الوحدات الدوليّة إلى تحقيقها خارج إطارها الجغرافي»، ومن أبرز الأهداف المعلنة:

الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية	– المحافظة على السيادة الوطنية وحماية الأمن الوطني. – ضمان استقلال صناعة القرار السياسي عن الضغوط الخارجية. – تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين ودعم التنمية المستدامة. – حفظ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. – تعزيز التعاون الدوليّ وتمثيل الدولة في المحافل الإقليمية والدوليّة. – بناء تكتلات اقتصادية مع وحدات دوليّة أخرى. – تطوير منظومة دفاعية رادعة لحماية الدولة ومسالحها الوطنية. – تعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية الرقمية للدولة.

تعكس هذه الأهداف جوهر الدور الذي تؤديه الدولة في الساحة الدوليّة من خلال حماية مصالحها الوطنية وتعزيز حضورها الخارجي، ويُلاحظ أن هذه الأهداف تجمع بين البُعدَيْن الأمني والتنموي، مما يؤكد الطبيعة المركَّبة للسياسة الخارجية الحديثة، كما أن نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف يرتبط بقدرتها على التكيُّف مع التغيُّرات الدوليّة وحسن إدارة مواردها الاستراتيجية.

رابعًا: النظام الدوليّ

يُعَدُّ مفهوم النظام الدوليّ من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدوليّة، ويُعرَّف بأنه «الإطار الناتج عن حركة التفاعلات والنشاطات بين الوحدات الدوليّة الفاعلة والمؤثرة خلال فترة تاريخية معيَّنة»، ويمثل هذا المفهوم إطارًا نظريًّا لتحليل تأثير نظم القوة والهيمنة على الشؤون الدوليّة، ولتفسير طبيعة النفوذ الذي تمارسه الفواعل الدوليّة في مختلف الميادين.

وعلى الرغم من تباين الآراء حول وجود قوة دوليّة واحدة تتحكَّم بالنظام الدوليّ، فإن كثافة التفاعلات بين الدول الفاعلة شكَّلت، بلا شك، بنيته العامة، ويُعَدُّ النظام الدوليّ حالةً متغيِّرة تستند إلى طبيعة وشكل التفاعلات الدوليّة، بما يعكس، أحيانًا، حالاتٍ صراعية، أو، في أحيان أخرى، حالاتٍ تعاونية، ويمكن تلخيص أبرز سماته في الجدول التالي[1]:

سمات النظام الدوليّ	– حالة متغيرة باستمرار وليست ثابتة. – ليس نظامًا بمعنى الانضباط والالتزام، إنما يستند إلى طبيعة التفاعلات بين الدول المؤثرة. – قائم على حالتين: إما (حالة صراع وتنافس)، أو (حالة تعاون وتكامل). – يتسم بتباين الأيديولوجيات والقيم بين الدول. – يفتقر إلى سلطة مركزية قادرة على التحكم الشامل بتصرُّفات الدول. – تتغيِّر فيه مراكز القوة من فترة إلى فترة تاريخية أخرى.

وتسهم سياسات الدول العظمى بشكلٍ رئيسي، إلى جانب الدول الكبرى الأخرى، بدورٍ محوري في تشكيل بنية النظام الدوليّ وتحديد معالمه، ومن هنا، لا تتحرَّك الدول داخل النظام الدوليّ بصورة عشوائية أو دون أهداف واضحة، بل تعمل ضمن خطط مدروسة تهدف إلى تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الوطنية، سواء كانت هذه المصالح مُعلنة أو خفية، حيث يُعَدُّ التأثير في بنية النظام الدوليّ عملية استراتيجية

واعية، تعكس محاولات الدول لترسيخ حضورها كقوى فاعلة بما يخدم مصالحها طويلة الأمد.

خامسًا: مفهوم القطبية

نتج عن تطوُّر العلاقات الدوليّة مفاهيم عدّة، لعلّ من أبرزها مفهوم «القطبية»، الذي ظهر نتيجة لتأثير حجم الصراعات والنزاعات على بنية النظام الدوليّ، ويُعرَّف مفهوم القطبية بأنه «مصطلح يُطلق على الدول المهيمنة على النظام الدوليّ في أوقاتٍ معيَّنة»، وقد مرَّت القطبية بثلاث مراحل تاريخية أصبحت لاحقًا من أبرز ظواهر العلاقات الدوليّة، ويوضح الجدول التالي تطوُّر أشكال القطبية وفترات ظهورها والقوى الفاعلة[2]:

شكل النظام الدوليّ	فترة الظهور	القوى الفاعلة
نظام متعدد القطبية	من معاهدة ويستفاليا (1648م) حتى بداية الحرب العالمية الثانية (1939م).	بريطانيا، النمسا، روسيا، فرنسا، الدولة العثمانية، بروسيا.
نظام ثنائي القطبية	من نهاية الحرب العالمية الثانية (1945م) حتى نهاية الحرب الباردة (1989م).	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
نظام أحادي القطبية	من نهاية الحرب الباردة (1989م) حتى الوقت الراهن.	الولايات المتحدة الأمريكية.

يُظهر تطوُّر النظام الدوليّ عبر هذه المراحل التاريخية مدى ارتباط بنيته بموازين القوى المتغيرة بين الفاعلين الدوليّين. فالاتجاه نحو التعدُّدية، أو الثنائية، أو الأحادية القطبية، يعكس حركة الصراع والتعاون التي تحكم العلاقات الدوليّة، ومن خلال فهم هذه التحوُّلات في شكل النظام الدوليّ، يمكن تفسير طبيعة المرحلة الراهنة، واستشراف المسارات المستقبلية في ظل التغيرات العالمية المتسارعة. ومع ذلك، يذهب بعض الباحثين إلى التشكيك في استمرار هيمنة القطبية الأحادية، معتبرين أن النظام الدوليّ بات يشهد إرهاصات نشوء نظام متعدد القطبية، في ظل صعود قوى دوليّة

مؤثرة مثل الصين، وروسيا، والهند، وبعض الكيانات الإقليمية الكبرى.

لكن هذا الطرح – في تقدير المُؤلِّف – يحتاج إلى مراجعة دقيقة، إذ ما تزال غالبية الدراسات المتخصصة في العلاقات الدوليّة تؤكد استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدوليّ، فعلى أرض الواقع، ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق واضح على مختلف الأصعدة: الاقتصادية، والمالية، والعسكرية، والتجارية، والصناعية، والتكنولوجية، والدبلوماسية [3]، ويكفي النظر إلى حجم تأثيرها في المنظمات الدوليّة لرصد مدى سيطرتها على عملية صنع القرار الدوليّ، ومع ذلك، لا يمكن تجاهل بروز قوى دوليّة صاعدة، من أبرزها الصين، والهند، وروسيا، فضلاً عن التكتلات الإقليمية الكبرى كالاتحاد الأوروبي. فهذه القوى قد تسهم مستقبلاً في إعادة تشكيل موازين القوى الدوليّة، ليشهد العالم تحوُّلاً تدريجيًا نحو نظام متعدد القطبية، يتوقف تحققه على قدرة تلك القوى على تجاوز التفوق الأمريكي في مختلف المجالات الحيوية.

سادسًا: مفهوم المجتمع الدوليّ

يُقصد بالمجتمع الدوليّ «مجموعة التفاعلات والنشاطات التي تمارسها الأسرة الدوليّة، والتي تضم جميع الوحدات الدوليّة، سواء المؤثرة منها أو غير المؤثرة، ضمن إطار العلاقات الدوليّة»، ويُلاحظ أحيانًا في أدبيات العلاقات الدوليّة، وجود خلط بين مفهومي المجتمع الدوليّ والنظام الدوليّ، رغم اختلاف دلالتيهما، حيث يوضح الجدول التالي الفارق بينهما:

النظام الدوليّ	الإطار الذي تشكله الدول الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدوليّة.
المجتمع الدوليّ	الكيان الذي يضم جميع الدول، المؤثرة وغير المؤثرة، ضمن منظومة العلاقات الدوليّة.

وعليه، ينبثق النظام الدوليّ من داخل المجتمع الدوليّ، إذ يُعد المجتمع الدوليّ الإطار الأوسع الذي يشمل جميع الوحدات الدوليّة، بينما يقتصر النظام الدوليّ على القوى

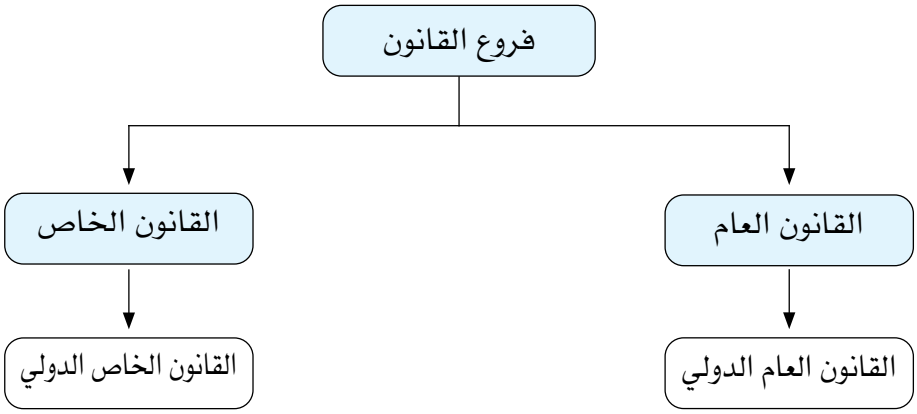
الفاعلة القادرة على التأثير في مسار العلاقات الدوليّة، ومن هنا، يُعد المجتمع الدوليّ الحاضنة الكبرى للتفاعلات الدوليّة بمختلف مستوياتها.

أما النظام الدوليّ، فيجسد في جوهره توازنات القوة بين الفاعلين الدوليّين، ويمثل البنية التي تنظم العلاقات بين القوى المؤثرة وَفقًا لموازين القوى القائمة، ومن خلال هذا التمييز، يتضح أن فهم طبيعة المجتمع الدوليّ يشكّل مدخلاً ضروريًا لفهم تطوُّرات النظام الدوليّ، ويساعد على تفسير تفاعلات العلاقات الدوليّة وتحوُّلاتها في سياقاتها التاريخية المختلفة.

سابعًا: مفهوم القانون الدوليّ

نشأت فكرة القانون الدوليّ استجابةً لحاجة المجتمعات الدوليّة إلى تنظيم علاقاتها القانونية، خاصة مع اتساع نطاق التفاعل بين الوحدات الدوليّة، ومع نمو العلاقات الدوليّة وتطوُّر مظاهر السياسة الدوليّة كالعولمة والاعتمادية المُتبادَلة، ازدادت الحاجة إلى قواعد قانونية موحدة، مما عجل بتطوُّر القانون الدوليّ لمواكبة هذه التغيرات، كما لعبت النزاعات والحروب دورًا في بلورة هذا الحقل، على الرغم من أن احترام تطبيق القانون الدوليّ ظل متفاوتًا بين الدول.

وينقسم القانون الدوليّ إلى فرعَيْن رئيسيَيْن هما: القانون الدوليّ العام والقانون الدوليّ الخاص، وغالبًا ما يُخلط بين المفهومين، لذا من المهم تحديد الفروق الجوهرية بناءً على التصنيف التقليدي لكل مفهوم [4]:



وهنا ينبغي التوقف عند الاختلاف القائم بين الفقهاء القانونيين بشأن تقسيمات وفروع القانون بصورة عامة، إذ تنقسم الرؤى إلى اتجاهَيْن رئيسيَيْن، حيث يتبنى الاتجاه الأول، وهو التقليدي، تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، مع إدراج القانون الدوليّ العام ضمن القانون العام، وإدراج القانون الدوليّ الخاص ضمن القانون الخاص، وذلك استنادًا إلى طبيعة العلاقة القانونية بين الأطراف، في المقابل، يعتمد الاتجاه الآخر، وهو الحديث، تصنيف القانون وفق نطاق تطبيقه إلى قانون داخلي وقانون دوليّ، ثم يجري التفريع داخل كل منهما إلى عام وخاص [5].

1) القانون الدوليّ العام

لا يوجد تعريف موحَّد متفق عليه للقانون الدوليّ العام، إلّا أننا نستطيع تعريفه بأنه «مجموعة القواعد القانونية الدوليّة التي تحكم وتنظم العلاقات بين الوحدات الدوليّة»، سواء كانت:

- بين دولة ودولة.
- بين دولة ومنظمة.
- بين دولة وشركة دوليّة (شركات متعددة الجنسيات).

2) القانون الدوليّ الخاص

بخلاف القانون الدوليّ العام، فإنَّ القانون الدوليّ الخاص يُعَدّ من الفروع القانونية الحديثة، وقد نشأ مع اتساع التفاعل التجاري والاستثماري بين الأفراد، واحتياجات التعليم والتنقل والاعتراف بالحقوق الإنسانية العابرة للحدود، ويهدف إلى تنظيم العلاقات ذات الطابع الدوليّ بين الأفراد أو بين الأفراد والدول [6]، وهنا يُوضح الجدول التالي أبرز أوجه الاختلافات بين القانون الدوليّ العام والخاص [7]:

	القانون الدوليّ العام	القانون الدوليّ الخاص
الهدف	تنظيم العلاقة القانونية بين الفواعل الدوليّة.	تنظيم العلاقة القانونية بين الأفراد في السياق الدوليّ.
التشريع	المشرع الدوليّ (اتفاقيات، معاهدات، أعراف).	التشريع الوطني لكل دولة.
الاختصاص	محكمة العدل الدوليّة والقضاءالدوليّ.	المحاكم الوطنية في كل دولة.
إلزامية الأحكام	يفترض أن تكون ملزمة لكنها تصطدم بضعف آليات التنفيذ الدوليّ.	ملزمة وقابلة للتنفيذ، ومستندة إلى سيادة الدولة الوطنية.

المبحث الثاني: القوى الفاعلة في العلاقات الدوليّة

يُقصَد بالقوى الفاعلة في العلاقات الدوليّة تلك الوحدات الدوليّة القادرة على لعب أدوار مؤثرة في المشهد الدوليّ، سواء من خلال اتخاذ القرار أو المساهمة فيه، بهدف تحقيق نتائج وأهداف ومصالح محدَّدة. وتشمل القوى الفاعلة دولاً أو منظمات دوليّة أو شركات متعددة الجنسيات أو حتى حركات تحرُّر وطني، وذلك وَفقًا لقدرتها على التأثير في إطار العلاقات الدوليّة.

أولاً: الدولة

تعددت تعريفات الدولة في الفكر السياسي والقانوني، تبعًا لاختلاف الزاوية التي تناولها منها الفقهاء، إلا أنها تُعرَّف في مجملها بأنها: «مجموعة من السكان، يقيمون على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية، تتمتع بسيادة معترف بها دوليًا». ولم يقتصر الأمر على الجدل الفكري في تعريف الدولة، بل امتدَّ ليشمل تحديد أركانها الأساسية، وهو أمرٌ طبيعي في مختلف الحقول العلمية التي تتناول المفاهيم، لذا، يمكن حصر أركان الدولة في أربعة عناصر رئيسية تُشكّل بمجملها البنية الجوهرية لأي كيان سياسي:

- الشعب.
- الإقليم.
- السلطة.
- السيادة.

ويرى البعض أن السيادة، لم تعد شرطًا حاسمًا في ظل واقع دول تُمارس سياساتها تحت تأثير خارجي مباشر، ما يطرح تساؤلاً حول مدى استقلال قرارها السياسي، ومع ذلك، فإن هذا التأثر لا ينفي صفة الدولة عنها، طالما أنها تحتفظ بعضويتها الكاملة في المنظمات الدوليّة، وتتمتع باعترافٍ قانوني، وتُعَدّ حالتا أستراليا وكندا مثالاً على دول ترتبط رمزيًّا بالتاج البريطاني، لكنها تُمارس سلطاتها ضمن إطار سيادي مستقل، وعليه، تبقى السيادة - في تصوُّري - عنصرًا جوهريًّا يُعبّر عن استقلال القرار السياسي، ويُكرّس الصفة الدوليّة للدولة المُعترَف بها.

أولاً: الشعب (السكان)

السكان الركن البشري الأساسي في بناء الدولة، وبدونهم لا يمكن تصوُّر وجود كيان سياسي مستقل، ويُقصد بهم الجماعة البشرية التي تقيم بصفة دائمة داخل إقليم معيَّن، وتخضع لسلطة سياسية واحدة، وتُعبِّر عن انتمائها عبر رابطة الجنسية [8]، ولا يُشترط عدد معيَّن للسكان لقيام الدولة، إذ إن التفاوت في عدد السكان بين الدول لا يؤثر في وجودها القانوني، كما أن التنوُّع اللّغويّ أو العرقي لا ينفي وحدة الشعب، ما داموا يتشاركون في الانتماء السياسي والقانوني للدولة، وهنا، يُبين الجدول التالي أبرز السمات الأساسية للسكان بوصفهم ركنًا من أركان الدولة:

أبرز السمات الأساسية للسكان	- الإقامة الدائمة داخل حدود الدولة المُعترَف بها دوليًا. - حمل الجنسية كوسيلة لتحديد العلاقة القانونية بين الفرد والدولة. - الخضوع للسلطة السياسية والالتزام بالقوانين. - عدد السكان ليس معيارًا لتحديد الدولة. - التنوُّع الثقافي واللّغويّ لا يُنفي وحدة الشعب طالما توفّر الانتماء السياسي والمؤسسي.

فوجود السكان لا يعني فقط تواجد أفراد داخل رقعة جغرافية، بل يرتبط بوجود روابط قانونية وسياسية تُشكّل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، فالدولة من دون سكان لا تملك مَن تمارس عليهم سلطتها أو تحقّق من أجلهم وظائفها، كما أن تنوُّع السكان في اللغة أو العرق أو الدين لا يتعارض مع وحدة الشعب، ما دام يجمعهم الانتماء إلى نفس النظام السياسي، وهو ما يجعل السكان ليس فقط عنصرًا ماديًّا، بل ركيزة أساسية للمشروعية السياسية والتمثيل الوطني.

ثانيًا: الإقليم (الأرض)

يمثّل الإقليم الركن المادي الذي تُمارس عليه الدولة سلطتها، وهو أحد العناصر الجوهرية في تكوين الدولة واستقلالها، فالدولة لا تُعتبر قائمة قانونًا دون أرض محدَّدة المعالم تمارس عليها سيادتها، ويشمل الإقليم المجال الذي تفصل حدوده الدولة عن غيرها من الكيانات السياسية، ويتكوَّن من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: اليابسة، والمياه الإقليمية، والمجال الجوي، وتخضع هذه الأجزاء للقانون الدوليّ الذي ينظّم حدود السيادة وشروط امتدادها، ولا يُشترط حجمٌ معيَّن للإقليم كي تُصبح الدولة قائمة، فهناك دول ذات مساحات صغيرة جدًا ومع ذلك تتمتع بوضع دوليّ كامل، لذا، يُوضح الجدول التالي مكوِّنات الإقليم في القانون الدوليّ [9]:

الإقليم الأرضي	يشمل اليابسة بكامل امتداداتها الجغرافية، بما في ذلك الجبال والأنهار والبحيرات الداخلية، فضلاً عن باطن الأرض.

الإقليم المائي	يضم المساحات المائية المحاذية لليابسة، وتشمل المياه الإقليمية (12 ميلاً بحريًا)، وتختلف عن المنطقة الاقتصادية الخالصة (200 ميل بحري).
الإقليم الجوي	المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الأرضي والمائي، وتخضع للسيادة التامة للدولة، وتنظّم حركة الطيران فيها.

فتحديد الإقليم يُكسب الدولة صفتها القانونية على الساحة الدوليّة، ويمنحها حق الدفاع عن حدودها، وتنظيم الدخول إليها والخروج منها، واستغلال مواردها الطبيعية، كما أن النزاعات حول الإقليم تُعَدُّ من أبرز مصادر الصراعات الدوليّة، ما يبرز أهمية الاعتراف بحدود الإقليم من قِبل المجتمع الدوليّ، ويُعتبر هذا الركن أساسًا لممارسة السيادة وتطبيق القانون داخل الدولة، فضلاً عن كونه عاملاً مؤثرًا في تحديد قوتها الجيوسياسية والاقتصادية.

ثالثًا: السلطة (الحكومة)

لا تكتمل أركان الدولة دون وجود سلطة تمارس وظائف الحكم والسيادة داخل الإقليم، وتُعَدُّ السلطة أو الحكومة الركن التنفيذي الذي يترجم وجود الدولة إلى ممارسة فعلية للسلطة، ويُقصد بها الجهة التي تمتلك الحق الحصري في استخدام القوة المشروعة، بهدف حفظ النظام، وتسيير شؤون المجتمع، وتطبيق القوانين، وتشمل السلطة في بنيتها مؤسسات متعدِّدة، منها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتستمد شرعيتها من الدستور أو من الإرادة الشعبية أو كليهما، وعليه، يكشف الجدول التالي أبرز وظائف السلطة داخل الدولة:

أبرز وظائف السلطة داخل الدولة	- الإشراف على شؤون البلاد وتنظيم العلاقة بين السلطات ومؤسسات الدولة. - تنظيم الحقوق والواجبات وتكريس مبدأ المواطنة والانتماء الوطني. - توجيه واستغلال ثروات الدولة لخدمة الصالح العام وتحقيق التنمية. - سنّ السياسات الاقتصادية وتوجيه النشاط الإنتاجي والخدمي. - صياغة السياسات وتنفيذها داخليًا وخارجيًا وَفق المصلحة الوطنية. - التصدي للأخطار الخارجية وحفظ الأمن الداخلي والنظام العام. - تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. - تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية. - ضمان احترام القوانين وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية.

وتُمارِس السلطة دورَها من خلال أُطر دستورية وتنظيمية محدَّدة، تضمن توزيع الوظائف واختصاصات المؤسسات الرسمية، وتمنع الاستبداد أو التسلّط، فوجود السلطة لا يقتصر على القوة، بل يشمل الشرعية المُستمَدة من المجتمع، عبر الانتخابات أو التوافق، ما يجعلها إحدى الركائز الجوهرية لوجود الدولة واستمراريتها ضمن نظام دوليّ قائم على السيادة والنظام القانوني.

رابعًا: السيادة (الاستقلال)

السيادة هي الركن الرابع في بناء الدولة، وهي التي تمنحها الاستقلال القانوني والسياسي في النظام الدوليّ، ويُقصد بالسيادة قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخليًا، واتخاذ قراراتها بحرية تامة في سياستها الخارجية، وتُجسّد السيادة جوهر الاستقلال الوطني، وتظهر في بعدَيْن أساسيَيْن: داخلي وخارجي، يشكّلان معًا ملامح الفاعلية السياسية للدولة، كما في الجدول التالي:

السيادة الداخلية	قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية، وإصدار القوانين، وتنفيذ السياسات دون تدخل خارجي.

السيادة الخارجية	حرية الدولة في إقامة العلاقات الخارجية، واتخاذ المواقف الدوليّة وَفقًا لمصالحها الوطنية.

تشكل السيادة الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدولة في علاقتها بشعبها وبالجهات الدوليّة، وهي التي تضمن لها الاعتراف القانوني كعضو مستقل في النظام الدوليّ، ورغم أن بعض الدول قد تتأثر بتوازنات خارجية أو تحالفات دوليّة، فإن ذلك لا يُلغي وجودها ككيان سيادي، طالما أنها تحتفظ بسلطتها القانونية، وتمارس دورها ضمن الأعراف الدوليّة، وفيما يلي أبرز خصائص السيادة [10]:

أبرز خصائص السيادة	- الدولة لا تخضع في قراراتها لإرادة خارجية. - السيادة ملازمة للدولة ما دامت قائمة، ولا تزول إلّا بزوالها. - السيادة غير قابلة للتجزئة، وتمارسها الدولة كوحدة واحدة. - تمتد السيادة لتشمل الشعب والإقليم والموارد والمؤسسات كافة. - تستند السيادة إلى إرادة داخلية وطنية، لا إلى تفويض أو تبعية. - لا يجوز قانونًا التنازل عن السيادة أو تفويضها بشكل دائم لجهة أجنبية.

ثانيًا: المنظمات الدوليّة

نشأت المنظمات الدوليّة كبديل مؤسسي لفكرة المؤتمرات والاجتماعات الدوليّة، مما يجعلها ظاهرة حديثة نسبيًا في تطوُّر العلاقات الدوليّة، ورغم تباين الآراء حول بداياتها الأولى، فإن نشأتها الفعلية تُعزى إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى [11]، وسيتم تناول نشأة المنظمات الدوليّة بمزيد من التفصيل في الفصل السابع المختص بالمنظمات الإقليمية والدوليّة.

ويقصد بالمنظمة الدوليّة كل كيان دوليّ يُؤسَّس بموجب اتفاق أو معاهدة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، ويتمتع بشخصية قانونية دوليّة مستقلة، وتنقسم المنظمات

الدوليّة إلى نوعَيْن رئيسيَيْن، كما يوضح الجدول التالي [12]:

المنظمات الدوليّة الحكومية	التعريف	هي المنظمات التي تتكوَّن من الحكومات (الدول) فقط، وتأسّست من أجل أهداف ومصالح مشتركة.
	مثال	– منظمة الأمم المتحدة، منظمة دوليّة تأسست عام 1945م. – الاتحاد الأوروبي، منظمة إقليمية تأسست عام 1993م. – جامعة الدول العربية، منظمة إقليمية تأسست عام 1945م.

المنظمات الدوليّة غير الحكومية	التعريف	هي منظمات غير ربحية تتكوَّن من الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات من أجل أهداف ومنافع عامة.
	مثال	– منظمة العفو الدوليّة، تأسست في لندن عام 1961م. – منظمة الصليب الأحمر، تأسست في جنيف عام 1863م. – منظمة أطباء بلا حدود، تأسست في جنيف عام 1971م.

فالمنظمات الدوليّة تُعتبر من أبرز الفاعلين في العلاقات الدوليّة الحديثة، نظرًا لدورها الحيوي في تنظيم التعاون بين الدول وتعزيز الحوار متعدد الأطراف، فقد أسهمت هذه المنظمات في توسيع نطاق التفاعل الدوليّ، وإرساء قواعد مؤسسية للعلاقات بين الفواعل الدوليّة الحكومية وغير الحكومية، كما عملت على تقنين التعاملات الدوليّة ضمن أطر قانونية واضحة، وقد باتت المنظمات الدوليّة عنصرًا أساسيًّا في صياغة القرارات والسياسات الدوليّة الراهنة.

ثالثًا: الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات هي مجموعة من الشركات العملاقة التي يمتد نشاطها

في عدّة دول، وتخضع عادةً لملكية أو إدارة من قِبل جنسيات متعددة، ومن أبرز أمثلتها شركات: أكسون موبيل، وشل، وفودافون، وأمازون، وغوغل، وعلى الرغم من حداثة دورها نسبيًّا كلاعب في العلاقات الدوليّة، فقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أو «الشركات العابرة للقارات» من الأطراف المؤثرة في المشهد الدوليّ.

ويمتد نشاط هذه الشركات إلى مجالات التجارة والاستثمار والخدمات، حيث تنتشر في عدّة دول حول العالم، مع ارتباط عملياتها الاستراتيجية بالشركة الأم، وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها «المشروعات التي تمتلك أصولاً ومصانع ومناجم ومكاتب بيع في دولتَيْن أو أكثر" [13]، وتتسم الشركات متعددة الجنسيات بعدد من الخصائص، أبرزها:

الخصائص الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات	– التوسع الجغرافي في عدد من بلدان العالم. – ضخامة رأس المال والإنتاج. – اتخاذ الاستراتيجيات والقرارات من قِبل الشركة الأم. – تنوُّع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. – التأثير الاستراتيجي في الدول النامية.

وتلعب الشركات متعدِّدة الجنسيات دورًا مؤثرًا في العلاقات الدوليّة، ويتمثل تأثيرها في مجموعة من العوامل، منها:

أبرز آثار الشركات متعدِّدة الجنسيات	– منافسة الشركات المحلية في الدول المضيفة، مما يؤثر على تنميتها وتطورها. – احتكار التكنولوجيا والصناعات الأساسية، ما يجعل الدول المضيفة تعتمد عليها. – الحفاظ على مصالح الدول الكبرى التي تنتمي إليها الشركات. – عرقلة جهود الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية والسيطرة على ثرواتها.

ونتيجة لاتساع تأثير الشركات متعدِّدة الجنسيات، تواجه السيادة الوطنية في العديد

من الدول المضيفة تهديدات جوهرية، إذ يؤدي الاعتماد المفرط على هذه الشركات إلى تقليص قدرة الدول على ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها واستراتيجياتها التنموية، ومع تصاعد نفوذ الشركات، تصبح بعض الحكومات خاضعةً لضغوط اقتصادية وسياسية خارجية، وتفقد الدول تدريجيًّا جزءًا من استقلال قرارها الداخلي والخارجي، مما يجعل الحفاظ على السيادة تحديًا رئيسيًّا في ظل العولمة الاقتصادية.

رابعًا: حركات التحرُّر الوطني

حركات التحرُّر الوطني كيانات وطنية منظمة وغالبًا ما تتخذ طابعًا مسلحًا، حيث نشأت بهدف مقاومة الاحتلال ومناهضة الاستعمار، وتعود جذور هذه الحركات إلى القرن الثامن عشر مع الثورة الأمريكية، إلّا أن بروزها الفعلي حدث عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تسارعت وتيرة النضال الوطني من أجل التحرُّر والاستقلال، خصوصًا في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية [14]، وقد لعبت هذه الحركات دورًا بارزًا في إنهاء الاستعمار التقليدي وترسيخ مبدأ تقرير المصير في العلاقات الدوليّة، وفيما يلي أبرز خصائصها [15]:

خصائص حركات التحرُّر الوطني	– تنظم عملها ضمن كيانات سياسية أو عسكرية مقاومة للاستعمار. – تهدف إلى تحقيق الحرية والاستقلال الوطني وطرد الاحتلال الأجنبي. – اكتسبت شرعية دوليّة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. – ارتبطت بمواثيق دوليّة كميثاق الأمم المتحدة الذي يدعم حق الشعوب في تقرير المصير.

ومع نهاية مرحلة الاستعمار التقليدي، تراجعت حركات التحرُّر الوطني تدريجيًّا من المشهد الدوليّ بعد أن نالت معظم الدول استقلالها، ومع ذلك، ما تزال بعض القضايا قائمة، أبرزها القضية الفلسطينية، حيث تظل منظمة التحرير الفلسطينية مثالاً

حيًّا لحركة تحرُّر وطني مستمرة، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفقًا لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة مما يُبقي ملف التحرُّر الوطني حاضرًا في أجندة العلاقات الدوليّة المعاصرة.

المبحث الثالث: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالعلوم الأخرى

أولاً: علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم التاريخ

يُعنَى علم التاريخ بدراسة الوقائع والأحداث الماضية على أسس علمية دقيقة؛ بهدف الوصول إلى قواعد وحقائق تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بمسارات المستقبل، ويقوم علم التاريخ بتحليل العوامل المؤثرة في نشوء الأحداث ومساراتها، مع إبراز السياقات الزمنية والسياسية والاجتماعية التي شكَّلت التطوُّرات التاريخية.

وتبرز أهمية العلاقة بين علم العلاقات الدوليّة وعلم التاريخ في أن فهم التفاعلات الدوليّة المعاصرة يعتمد بدرجة كبيرة على دراسة الوقائع والأحداث التاريخية، وتحليل أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، ويسهم هذا الربط في تفسير الأحداث والظواهر السياسية الراهنة استنادًا إلى تجارب الماضي، وفي استشراف مستقبل العلاقات الدوليّة من خلال قراءة معطيات الحاضر ضمن سياق تاريخي مستمر.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم التاريخ	تفسير الأحداث المعاصرة استنادًا إلى تحليل الوقائع التاريخية، واستشراف المستقبل عبر فهم تطوُّرات الماضي.

ثانيًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم النفس

يتناول علم النفس دراسة شخصية الإنسان وسلوكه وأنماط تفكيره، بهدف الوصول إلى فهم هذا السلوك وتفسيره والتحكم به، اعتمادًا على أدوات منهجية تحليلية دقيقة، ويتناول علم النفس تحليل طبيعة تصرُّفات الأفراد ومعتقداتهم وشخصياتهم ودوافعهم.

وتتجلى العلاقة بين علم العلاقات الدوليّة وعلم النفس في دراسة سلوك الأفراد المؤثرين، خصوصًا صُنَّاع ومتخذي القرار السياسي، إذ يعتمد علم العلاقات الدوليّة على علم النفس لفهم كيفية تصرُّف صُنَّاع القرار، وتحليل أفكارهم ومعتقداتهم، وتفسير الكيفية التي تُدار بها عملية اتخاذ القرار السياسي، استنادًا إلى العوامل النفسية والشخصية للفرد القيادي.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم النفس	تفسير سلوك صُنَّاع القرار وتحليل شخصياتهم لفهم عملية صُنع القرار السياسي.

ثالثًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم الدبلوماسية

يُركِّز علم الدبلوماسية على دراسة الوسائل والأدوات التي تستخدمها الوحدات الدوليّة لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية، مستندًا إلى فن التفاوض ومهارات الإقناع بوصفهما آليات رئيسية للتواصل والتأثير بين الدول، ويركِّز هذا العلم على تحليل الأساليب الدبلوماسية وتنظيم العلاقات الدوليّة عبر القنوات السلمية والرسمية.

وتأتي أهمية العلاقة بين علم العلاقات الدوليّة وعلم الدبلوماسية في الاعتماد على دراسة طبيعة الوسائل والأدوات الدبلوماسية التي تستخدمها الدول ضمن سياستها الخارجية، ويساعد ذلك في تحليل وفهم أثر الدبلوماسية في بناء العلاقات بين الوحدات الدوليّة، وفي تفسير ديناميات السلوك السياسي الخارجي في النظام الدوليّ.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالدبلوماسية	فهم تأثير الأدوات الدبلوماسية على بناء وتشكل العلاقات الدوليّة وتحليل أنماط التفاوض السياسي.

رابعًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم السياسة

يهتم علم السياسة بدراسة شكل وإدارة نظام الحكم في الدولة، بهدف تحليل سلوكها السياسي الداخلي وتفسير تفاعلها في المجالين الداخلي والخارجي، ويُعنَى هذا العلم بفهم طبيعة الحكم، وآليات صناعة القرار، والمؤسسات السياسية المؤثرة في رسم السياسات الوطنية والدوليّة.

ويعتمد علم العلاقات الدوليّة اعتمادًا أساسيًّا على العلوم السياسية من خلال دراسة كيفية إدارة الدول لسياساتها الداخلية والخارجية، بما يسهم في تحليل وتفسير سلوك الدول وتأثيرها ضمن إطار العلاقات الدوليّة، إذ إن فهم السياسات الوطنية يُعَدُّ مدخلًا ضروريًّا لفهم ديناميات التفاعل الدوليّ وطبيعة التحالفات والصراعات بين الفواعل الدوليّة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالعلوم السياسية	تحليل سلوك الدول داخليًّا وخارجيًّا وتفسير تفاعلها ضمن إطار العلاقات الدوليّة.

خامسًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالقانون الدوليّ

يختصُّ علم القانون الدوليّ بدراسة مجموعة القواعد والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات القانونية التي تنظم العلاقات بين الوحدات الدوليّة المختلفة، ويُعنَى هذا الحقل بوضع الأطر القانونية التي تضبط التفاعلات الدوليّة، سواء بين الدول، أو بين الدول والمنظمات الدوليّة، أو بين الوحدات العابرة للحدود.

ويرتكز علم العلاقات الدوليّة بشكلٍ أساسي على القانون الدوليّ لفهم طبيعة القواعد المنظمة للعلاقات الدوليّة، وتحليل أثر الاتفاقيات والمعاهدات على تشكيل السلوك الدوليّ، إذ تساعد دراسة القانون الدوليّ في تفسير دور الإلزام القانوني في تقييد أو تنظيم سلوك الوحدات الدوليّة، ومدى تأثيره على بناء نظام دوليّ أكثر استقرارًا أو أكثر توترًا.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالقانون الدوليّ	فهم دور القواعد والمعاهدات الدوليّة في تنظيم العلاقات بين الوحدات الدوليّة وتحليل أثرها القانوني على طبيعة التفاعلات الدوليّة.

سادسًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالاقتصاد الدوليّ

يُعنَى علم الاقتصاد الدوليّ بدراسة وتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الوحدات الدوليّة، مع التركيز على أشكال هذه العلاقات ومدى تأثيرها في التفاعلات الدوليّة، ويتناول الاقتصاد الدوليّ قضايا التجارة الدوليّة، والاستثمار الأجنبي، والموارد المالية العالمية، وأثرها على سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية.

ويستند علم العلاقات الدوليّة إلى الاقتصاد الدوليّ في دراسة أسس ومبادئ العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتحليل مدى إسهام هذه التفاعلات الاقتصادية في تشكيل طبيعة النظام الدوليّ، ومن خلال فهم الاقتصاد الدوليّ، يمكن تفسير دور العوامل الاقتصادية في التأثير على مسارات التعاون والصراع بين الوحدات الدوليّة، وعلى بناء التحالفات والشبكات الدوليّة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالاقتصاد الدوليّ	تفسير تأثير العلاقات الاقتصادية على طبيعة التفاعلات الدوليّة، وفهم دور الاقتصاد في تشكيل السياسات والتحالفات الدوليّة.

سابعًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم الاجتماع

يتناول علم الاجتماع دراسة سلوك الأفراد داخل المجتمع، وتحليل الظواهر المجتمعية مثل العادات والتقاليد والقيم الدينية والثقافة السياسية وأنماط الممارسات الاجتماعية، ويركِّز هذا الحقل العلمي على فهم كيفية تشكُّل البنى الاجتماعية وتأثيرها في السلوك الجماعي والمؤسسات.

ويستعين علم العلاقات الدوليّة بعلم الاجتماع لدراسة البيانات والظواهر المجتمعية، مثل السلوك الجماعي، واتجاهات الرأي العام، وتأثير الدين والعوامل الثقافية داخل الدولة، ومن خلال هذا الربط، يمكن فهم مدى تأثير هذه الظواهر في عملية صُنع واتخاذ القرار السياسي، وانعكاس ذلك على علاقات الدولة مع الوحدات الدوليّة الأخرى، بما يسهم في تفسير ديناميات السياسة الخارجية والتفاعلات الدوليّة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بعلم الاجتماع	فهم أثر الظواهر الاجتماعية والثقافية على عملية صُنع القرار السياسي وانعكاسه على التفاعلات الدوليّة.

ثامنًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالإعلام

يُمثل الإعلام مجموعة الوسائل والأساليب التي تُستخدَم لنشر المعلومات ونقل الأفكار والآراء إلى المتلقين في مختلف أنحاء العالم، ويُعَدُّ الإعلام أداةً محورية في تشكيل الرأي العام وصناعة الوعي الجماهيري، ويؤدي دورًا فاعلاً في التأثير على السياسات الداخلية والدوليّة.

ويرتبط علم العلاقات الدوليّة ارتباطًا وثيقًا بالإعلام، حيث يعتمد عليه في متابعة أبرز الأحداث والقضايا الإقليمية والدوليّة، وتحليل تداعياتها وتأثيراتها، كما يساعد الإعلام في فهم الأفكار والخطط والبرامج التي تسعى الدول والمنظمات إلى ترويجها على المستويَيْن المحلي والدوليّ، مما يعزِّز قدرة الباحثين على تفسير التوجُّهات السياسية والدبلوماسية المختلفة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالإعلام	متابعة وتحليل الأحداث والقضايا الدوليّة وفهم تأثير الإعلام في ترويج السياسات والأفكار الدوليّة.

تاسعًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالجغرافيا

يختص علم الجغرافيا بدراسة الظواهر الطبيعية والبشرية على سطح الأرض، من خلال تحليل عناصر مثل الموقع، والمساحة، والتضاريس، والمناخ، والموارد، بهدف فهم كيفية تفاعل الإنسان مع بيئته، وتحديد أثر هذه العوامل في عملية صُنع القرار السياسي.

وتكتسب العلاقة بين علم العلاقات الدوليّة وعلم الجغرافيا أهميتها من قدرة الجغرافيا على تفسير أنماط الصراع والتعاون بين الوحدات الدوليّة، إذ تلعب العوامل الجغرافية، مثل الموقع الجغرافي، والحدود، والثروات الطبيعية، دورًا محوريًّا في توجيه السياسات الخارجية، وتحديد مواقع النفوذ، وتفسير التحالفات الدوليّة والتنافسات الإقليمية. كما تؤثر المعطيات الجغرافية في قدرة الدول على الوصول إلى الموارد أو الأسواق، أو في انكشافها أمام التهديدات الجيوسياسية. وقد أدى هذا التفاعل إلى بروز فرع معرفي يُعرف بـ «الجغرافيا السياسية» بوصفه أداةً تحليلية رئيسية في علم العلاقات الدوليّة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدولية بعلم الجغرافيا	تفسير تأثير العوامل الجغرافية على عملية صُنع القرار السياسي للوحدات الدوليّة.

ومن المُهمّ التمييز بين مصطلحي «الجغرافيا السياسية» و«السياسة الجغرافية»، رغم تقاربهما في المعنى؛ فالجغرافيا السياسية تُعنَى بتحليل تأثير الموقع والعوامل الطبيعية في التوجُّهات السياسية للدول، بينما تشير السياسة الجغرافية إلى كيفية توظيف الدول لموقعها ومواردها في بناء استراتيجياتها الخارجية. فالأولى تحليلية تفسر الواقع الجغرافي، أما الثانية فتُعَدُّ تطبيقية تُسهم في صياغة القرار الجيوسياسي.

عاشرًا: علاقة علم العلاقات الدوليّة بالفلسفة السياسية

تهتم الفلسفة السياسية بدراسة المفاهيم الأساسية التي تنظّم الحياة السياسية، مثل السيادة، والعدالة، والسلطة، والشرعية، والحرب، والسلم، وحقوق الإنسان، وتُعنَى بتحليل الأسس الفكرية التي تقوم عليها النظم السياسية والعلاقات بين الفواعل السياسية.

وتتجلى أهمية العلاقة بين علم العلاقات الدوليّة والفلسفة السياسية في تفسير المبادئ النظرية التي تحكم سلوك الدول، وتحديد الإطار الأخلاقي والقيمي الذي تستند إليه السياسات الدوليّة، كما تساعد الفلسفة السياسية في تحليل قضايا السيادة والتدخل الإنساني والشرعية الدوليّة، مما يعزِّز من فهم الأبعاد النظرية والمعيارية للعلاقات الدوليّة، ويُثري النقاشات حول النظام الدوليّ المثالي وإشكالياته الواقعية.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم العلاقات الدوليّة بالفلسفة السياسية	تفسير المبادئ النظرية التي تحكم سلوك الدول وتحليل الإطار الأخلاقي للقضايا الدوليّة.

خاتمة الفصل الأول

يكشف تحليل طبيعة العلاقات الدوليّة عن تعدُّدية في المفاهيم والفاعلين المؤثرين ضمن المشهد الدوليّ، ويؤكد تداخل العلاقات الدوليّة مع العديد من العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد أبرز هذا الفصل أهمية استيعاب الأطر النظرية والسلوكية التي تحكم التفاعلات بين الوحدات الدوليّة، كما أظهرت دراسة القوى الفاعلة أن الدولة لا تزال تمثل الطرف المحوري رغم تصاعد أدوار الفاعلين غير الدوليّين، لذلك، يمُهد هذا الفهم العميق للانتقال إلى دراسة التطوُّرات التاريخية التي شكّلت ملامح العلاقات الدوليّة عبر العصور.

الفصل الثاني

تاريخ العلاقات الدوليّة

شهدت العلاقات الدوليّة تطوُّرًا تدريجيًّا عبر العصور المختلفة، حيث انتقلت من أنماط بسيطة للتفاعل بين التجمعات البشرية إلى نظام دوليّ معقد تحكمه قواعد وأعراف ومؤسسات، وقد فرضت التحوُّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عبر التاريخ أنماطًا متغيِّرة للعلاقات بين الوحدات الدوليّة، مما أوجد حقلاً معرفيًا خاصًا لدراسة هذه الظاهرة، وينطلق هذا الفصل لتناول المراحل الرئيسية التي مرَّت بها العلاقات الدوليّة، من العصور القديمة والوسطى، مرورًا بالعصر الحديث، وصولاً إلى تطوُّرها كعلم أكاديمي مستقل، ويهدف إلى إبراز السياقات التاريخية التي شكَّلت أسس النظام الدوليّ الراهن وساهمت في تطوُّر حقل العلاقات الدوليّة كمجال علمي ومنهجي.

المبحث الأول: نشأة العلاقات الدوليّة

لم تكن المجتمعات البشرية عبر التاريخ قادرة على العيش في عزلة تامة، إذ فرضت عليها حاجاتها المتبادلة أشكالاً مختلفة من التواصل والتفاعل، ومع تطوُّر هذه الحاجات، نشأت أنماط منظمة للعلاقات بين التجمعات البشرية، تجاوزت مجرد الاتصال العفوي إلى علاقات تعاونية وصراعية منظمة، وقد أظهرت هذه التفاعلات ضرورة وضع قواعد لتنظيم العلاقات الخارجية بين الكيانات السياسية، ومن هنا، تبلورت فكرة العلاقات الدوليّة، التي تطوَّرت تاريخيًّا عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1. العصور القديمة.
2. العصور الوسطى.
3. العصور الحديثة.

أولاً: العلاقات الدوليّة في العصور القديمة

1) العلاقات الدوليّة في حضارة بلاد الرافدين

حضارة بلاد الرافدين، خصوصًا السومريين والبابليين، هي من أقدم الحضارات التي مارست علاقات دوليّة منظمة، وقد ظهرت أولى هذه الكيانات السياسية منذ حوالي 3500 ق.م في جنوب العراق الحالي، طوّر السومريون مفهوم «مدن الدول»، حيث كانت كل مدينة تمارس علاقات دبلوماسية وتجارية مع المدن الأخرى، وأحيانًا تدخل في تحالفات أو نزاعات مسلحة، واشتهرت تلك الفترة بعقد معاهدات مكتوبة مدونة على ألواح الطين [16]، مما يمثل أولى أشكال العلاقات الدوليّة المؤسسية.

2) العلاقات الدوليّة في مصر القديمة

ظهرت الحضارة المصرية منذ حوالي عام 3100 ق.م واستمرَّت حتى عام 30 ق.م، وقد مارست مصر القديمة علاقات دبلوماسية مبكرة، خاصة في عهد الممالك الوسطى والحديثة، عبر إرسال البعثات، وتوقيع معاهدات، أبرزها معاهدة قادش عام 1269 ق.م بين رمسيس الثاني والحثيين، والتي تُعَدُّ أول معاهدة سلام مكتوبة بين كيانَيْن سياسيَيْن، كما أدرك المصريون أهمية تبادل الرسل وتنظيم العلاقات السلمية لضمان استقرار دولتهم[17].

3) العلاقات الدوليّة في الإمبراطورية الآشورية

بلغت الإمبراطورية الآشورية، التي امتدت بين القرنين التاسع والسابع قبل الميلاد، ذروتها السياسية والعسكرية في منطقة بلاد الرافدين، استخدم الآشوريون القوة العسكرية للتوسع، لكنهم أيضًا طوروا علاقات دبلوماسية مع الممالك الخاضعة من خلال فرض معاهدات ولاء، وتنظيم إدارتها المركزية[18]، وقد شكَّلت هذه الممارسات نظامًا دوليًّا مبكرًا يجمع بين السيطرة القسرية والضبط المؤسسي.

4) العلاقات الدوليّة في الحضارة الفينيقية

ازدهرت الحضارة الفينيقية ابتداءً من حوالي 1500 ق.م على سواحل البحر المتوسط لبنان وسوريا حاليًا، وقد تميَّز الفينيقيون بمهارتهم في الملاحة والتجارة، مما جعلهم من أوائل الشعوب التي طوَّرت علاقات دوليّة تجارية واسعة، أنشأ الفينيقيون مستعمرات في مناطق مختلفة، وأقاموا علاقات دبلوماسية مع المصريين والإغريق وغيرهم، واعتمدت علاقاتهم على تبادل السلع وتنظيم الاتفاقيات البحرية[19]، مما جعلهم رواد الدبلوماسية التجارية.

5) العلاقات الدوليّة عند الإغريق

ازدهرت الحضارة الإغريقية ما بين القرنَيْن الثامن والرابع قبل الميلاد، وتميَّزت بتعدُّد المدن – الدول المستقلة سياسيًّا –، ومن أجل الحد من النزاعات، أنشأ الإغريق مؤتمرات الأمفكتيونيات، التي سعت إلى تنسيق العلاقات وضمان احترام الرسل والحصانة الدبلوماسية[20]، وقد أسسوا بذلك نموذجًا بدائيًا للتعاون الدوليّ متعدد الأطراف، يعبِّر عن أهمية التنظيم الدوليّ.

6) العلاقات الدوليّة في الإمبراطورية الفارسية الأخمينية

أسس كورش الكبير الإمبراطورية الأخمينية حوالي منتصف القرن السادس قبل الميلاد حوالي 550 ق.م، وامتدت من الهند إلى البحر المتوسط، وتميَّزت سياستهم الخارجية بالتسامح الديني والثقافي مع الشعوب الخاضعة، حيث نظم الفرس علاقاتهم بمعاهدات وقوانين موحَّدة، أبرزها ما تضمنه «أسطوانة كورش»، التي اعتُبرت بمثابة أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان [21]، مما أسهم في ترسيخ علاقات مستقرة بين الشعوب داخل الإمبراطورية.

7) العلاقات الدوليّة في الإمبراطورية الرومانية

امتدت الحضارة الرومانية من تأسيس الجمهورية عام 509 ق.م وحتى سقوط الإمبراطورية الغربية عام 476م، طوَّرت روما مفهوم العلاقات الدوليّة بشكلٍ نظامي

من خلال توقيع المعاهدات الثنائية مع الشعوب الأخرى، وإنشاء شبكة واسعة من الحلفاء، وأرست روما «السلام الروماني، الذي وفَّر الاستقرار والأمن للتجارة والدبلوماسية عبر الإمبراطورية[22].

فمع نهاية العصور القديمة، كانت العلاقات الدوليّة قد تطوَّرت من مجرد تواصل بدائي إلى أنماط منظمة تقوم على المعاهدات والتحالفات والتفاعل الاقتصادي والدبلوماسي، ورغم أن القوة العسكرية ظلت الأداة الأبرز لتنظيم هذه العلاقات، إلّا أن أسس الدبلوماسية والشرعية الدوليّة بدأت تتشكل في الممارسات السياسية لتلك الحضارات، وقد مهَّد هذا التراكم التاريخي لمرحلة جديدة من العلاقات الدوليّة في العصور الوسطى، حيث ازدادت تعقيدًا بتأثير الأديان العالمية، وتوسعت شبكات التفاعل السياسي عبر إمبراطوريات كبرى ذات طابع ديني وحضاري متشابك.

ثانيًا: العلاقات الدوليّة في العصور الوسطى

العلاقات الدوليّة في العهد الإسلامي

بدأت الدولة الإسلامية تنظيم علاقاتها الدوليّة منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتوسعت خلال فترة الخلفاء الراشدين والدول الإسلامية اللاحقة، وقد تطوَّرت هذه العلاقات عبر وسائل متعدِّدة، شملت الاتصال الدبلوماسي، والتبادل التجاري، وإبرام المعاهدات التي ركَّزت على حسن الجوار، واحترام العهود والمواثيق، حيث أقرَّت الشريعة الإسلامية مشروعية إقامة العلاقات الدوليّة وَفق مبادئ العدل، والوفاء بالعهد، واحترام الديانات الأخرى وأهل الذمة، وقد امتدت الدولة الإسلامية في أَوْج قوتها من حدود الصين شرقًا، مرورًا بشمال إفريقيا، وصولاً إلى الأندلس غربًا [23]، مما عزَّز من التفاعل المستمر مع الأمم والممالك المجاورة في إطار منظّم نسبيًّا للعلاقات الدوليّة.

العلاقات الدوليّة في الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا

تُمثل الإمبراطورية البيزنطية الامتداد الشرقي للإمبراطورية الرومانية، واتخذت من

القسطنطينية إسطنبول حاليًا عاصمة لها بعد انهيار روما الغربية في القرن الخامس الميلادي، وقد تميَّزت العلاقات بين البيزنطيين والدول الأوروبية الناشئة بمزيج من الحروب، والتحالفات، والمعاهدات، والتجارة [24]، ومع ذلك، ظلت العلاقات الدوليّة خلال العصور الوسطى تفتقر إلى قواعد قانونية موحَّدة تحكمها، مما جعلها تعتمد غالبًا على موازين القوة والضرورات السياسية، وقد أدى غياب الإطار القانوني الواضح إلى بروز تساؤلات أكاديمية حول ما إذا كانت العلاقات الدوليّة بالمعنى الحديث قد نشأت فعلاً في هذه المرحلة، أم أن البداية الحقيقية لها تعود إلى ما بعد مؤتمر ويستفاليا عام 1648م مع ظهور الدولة القومية الحديثة.

1) الحروب الصليبية كظاهرة دوليّة في العصور الوسطى

مثّلت الحروب الصليبية 1095 – 1291م ظاهرة دوليّة كبرى في العصور الوسطى، حيث عبَّرت عن أول تحرُّك عابر للحدود قادته أوروبا المسيحية نحو العالم الإسلامي، تحت شعار «تحرير الأراضي المقدسة»، وقد انخرطت فيها ممالك أوروبية متعدّدة بتنسيق ديني وسياسي مع الكنيسة الكاثوليكية، وأسفرت هذه الحروب عن نشوء تحالفات وصراعات دوليّة معقدة، كما ساهمت في توسيع شبكات التبادل التجاري والدبلوماسي بين الشرق والغرب، رغم طابعها العسكري الصراعي [25]، وقد شكَّلت الحروب الصليبية مرحلة مبكرة لفكرة «النظام الدوليّ العابر للقوميات» المبني على دوافع دينية وسياسية متشابكة.

المبحث الثاني: العلاقات الدوليّة في العصرَيْن الحديث والمعاصر

مرَّ تاريخ العلاقات الدوليّة بمراحل متعدِّدة بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا ونهاية العصور الوسطى، مع بروز ما يُعرَف بالدولة القومية الحديثة، وقد شكلت أوائل العصر الحديث نقطة تحوُّل جوهرية في تاريخ العلاقات الدوليّة، خاصة مع توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648، التي أنهت حرب الثلاثين عامًا 1618 – 1648 بين الدول الأوروبية نتيجة الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت، حيث بدأ

النزاع في ألمانيا بسبب تضييق الكاثوليك على أتباع المذهب البروتستانتي، ثمَّ سرعان ما اتسع ليشمل القارة الأوروبية بأكملها [26]، وأسفرت معاهدة ويستفاليا عن جملة من التحوُّلات الكبرى، أبرزها [27]:

نتائج معاهدة ويستفاليا 1648م	1. ظهور مبدأ السيادة الوطنية كأحد أسس العلاقات الدوليّة. 2. نشوء مفهوم الدولة القومية الحديثة. 3. إقرار نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة. 4. تراجع نفوذ البابا والقوى الدينية على السياسات الدوليّة. 5. إرساء مبدأ المساواة بين الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية. 6. إنهاء النظام الإمبراطوري المسيحي الذي ساد العصور الوسطى. 7. بقاء أثر معاهدة ويستفاليا في تشكيل النظام الدوليّ حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914.

وعلى الرغم من أن معاهدة ويستفاليا مهَّدت لاحقًا لقيام الدولة المدنية على أنقاض الدولة الدينية، إلاّ أنها عزَّزت من مركزية الدولة القومية كلاعب رئيسي في الساحة الدوليّة، وقد شهدت أوروبا فترة استقرار نسبي لم تتجاوز خمسين عامًا، قبل أن تندلع حرب الخلافة الإسبانية عام 1701 عقب وفاة الملك تشارلز الثاني ملك إسبانيا، ما أثار مخاوف أوروبية من التوسع الفرنسي، وقد انتهت الحرب بتوقيع معاهدة أوترخت عام 1713، حيث ساهمت في إعادة تنظيم العلاقات الدوليّة الأوروبية [28].

ويمكن تقسيم تطوُّر تاريخ العلاقات الدوليّة في العصرَيْن الحديث والمعاصر إلى ست مراحل رئيسية كما يلي:

المرحلة الأولى	من معاهدة ويستفاليا 1648م إلى بداية الحرب العالمية الأولى 1914.
المرحلة الثانية	الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918.
المرحلة الثالثة	من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى بداية الحرب العالمية الثانية 1919 – 1939.

المرحلة الرابعة	الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945.
المرحلة الخامسة	الحرب الباردة 1947 – 1991.
المرحلة السادسة	ما بعد الحرب الباردة 1991م حتى الوقت الحاضر.

المرحلة الأولى: العلاقات الدوليّة من ويستفاليا 1648 إلى الحرب العالمية الأولى 1914

شهدت الفترة الممتدة بين معاهدة ويستفاليا وبداية الحرب العالمية الأولى تحوُّلات جوهرية في بنية العلاقات الدوليّة، إذ أَرسي خلالها مفهوم السيادة الوطنية، ونشأت الدولة القومية كلاعب مركزي في النظام الدوليّ، حيث ترافقت هذه التحوُّلات مع سلسلة من الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى، ساهمت في إعادة تشكيل أنماط التفاعل بين الدول، وأسست لمرحلة جديدة من المنافسة الدوليّة القائمة على مبدأ توازن القوى بدلاً من السيطرة الدينية أو الإقطاعية. ومن أبرز الأحداث الكبرى خلال هذه المرحلة [29]:

معاهدة ويستفاليا 1648	أرست مبدأ سيادة الدول المستقلة وأنهت الحروب الدينية الكبرى في أوروبا.
الثورة الإنجليزية 1688	ثورة برلمانية أدت إلى تعزيز سلطة البرلمان وتقليص صلاحيات الملك.
الثورة الأمريكية 1775	حركة استقلالية ضد بريطانيا أسفرت عن إنشاء الولايات المتحدة.
الثورة الفرنسية 1789	أطاحت بالنظام الملكي المطلق وقيام الجمهورية الفرنسية.
الثورات الأوروبية 1848	انتفاضات اجتماعية وسياسية هدفت إلى إلغاء الإقطاع وإرساء مبادئ الديمقراطية والعدالة.

هذه الأحداث أبرزت كيف ساهمت التحوُّلات الداخلية في بنية الدول، خاصة عبر الثورات السياسية والاجتماعية، في إعادة تشكيل النظام الدوليّ، فقد انتقلت

العلاقات الدوليّة من صراع بين سلطات ملكية مطلقة إلى تفاعلات أكثر تعقيدًا بين دول قومية حديثة تحكمها مبادئ السيادة والاستقلال الوطني، كما أدت الثورات إلى انتشار القيم الليبرالية والقومية، مما زاد من حدة المنافسة الدوليّة وأعطى للعلاقات بين الدول طابعًا أكثر حركيةً، قائمًا على توازن المصالح والأيديولوجيات، ويمكن اعتبار هذه المرحلة تأسيسًا حاسمًا للنظام الدوليّ الحديث الذي استمر في التطوُّر حتى انفجار الحرب العالمية الأولى، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

خصائص المرحلة الأولى	- حصرية الدولة القومية كفاعل وحيد في العلاقات الدوليّة. - تعدُّدية قطبية بين القوى الكبرى في النظام الدوليّ. - توسع النزاعات الدوليّة سعيًا لتحقيق الهيمنة والنفوذ. - انهيار تدريجي للأنظمة الوراثية وصعود الديمقراطيات الحديثة.

المرحلة الثانية: العلاقات الدوليّة خلال الحرب العالمية الأولى 1914م – 1918

امتدت المرحلة الثانية عبر فترة الحرب العالمية الأولى التي استمرت أربع سنوات بين عامي 1914 – 1918، وشكَّلت نقطة تحوُّل كبرى في تاريخ العلاقات الدوليّة، حيث اندلعت الحرب مع إعلان النمسا الحرب على صربيا عقب حادثة اغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرديناند وزوجته في سراييفو على يد الناشط الصربي غافريلو [30]، مما فجَّر سلسلة من التحالفات العسكرية التي حوَّلت النزاع إلى صراع عالمي

النزاع نشب بين دول الحلفاء المُكوَّنة من بريطانيا وفرنسا وروسيا وصربيا وإيطاليا والولايات المتحدة، ودول المركز التي ضمَّت ألمانيا والنمسا – المجر وبلغاريا والدولة العثمانية، وتصاعدت المواجهات مع بدء حرب الغواصات الألمانية في بحر الشمال عام 1916، حيث استهدفت الغواصات الألمانية السفن التجارية، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب عام 1917 إلى جانب الحلفاء، في المقابل، انسحبت روسيا من الحرب بعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917، وقد خلّفت هذه الحرب دمارًا هائلًا، وأدت إلى مقتل نحو عشرين مليون إنسان، وانتهت بانتصار الحلفاء وانهيار

الإمبراطوريات الألمانية، والروسية، والنمساوية – المجرية، والعثمانية [31]. وشهدت هذه المرحلة جملةً من الأحداث الكبرى التي أعادت رسم ملامح العلاقات الدوليّة، من أبرزها [32]:

الثورة العربية 1916	قادها حسين بن علي بدعم بريطاني لإنشاء دولة عربية لكن الهدف كان تفكيك الدولة العثمانية.
سايكس بيكو 1916	اتفاقية سرية بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بينهما.
الثورة البلشفية 1917	ثورة أطاحت بالحكم القيصري الروسي وأدت إلى صعود النظام الشيوعي بقيادة لينين.
وعد بلفور 1917	إعلان بريطاني بدعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، رغم كونهم أقليةً صغيرة حينها.

كشفت هذه الأحداث عن حجم التحوُّلات الجذرية التي طرأت على النظام الدوليّ خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أسفرت عن إعادة رسم الخرائط السياسية، وانهيار كيانات إمبراطورية كبرى، فقد جسدت الثورة العربية الكبرى والتحالفات السرية مثل اتفاقية سايكس بيكو طبيعة المصالح المتقاطعة بين القوى الكبرى في تفكيك المناطق التابعة للدولة العثمانية، كما مثّل اندلاع الثورة البلشفية نقطة تحوُّل فارقة بخروج روسيا من الحرب العالمية الأولى وصعود الفكر الشيوعي، مما ألقى بظلاله لاحقًا على مسار العلاقات الدوليّة، أما وعد بلفور، فقد أسس لصراع طويل الأمد في الشرق الأوسط، ما زالت آثاره ممتدة حتى اليوم، ومن خلال هذه الأحداث يتضح أن الحرب العالمية الأولى لم تكن مجرد نزاع عسكري، بل كانت بداية لحقبة تهدف لإعادة ترتيب موازين القوى وتحديد طبيعة النظام الدوليّ.

المرحلة الثالثة: العلاقات الدوليّة خلال الفترة الممتدة بين الحربين الأولى والثانية 1919 – 1939

امتدت هذه المرحلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 وبداية الحرب العالمية

الثانية عام 1939، واستمرت قرابة واحد وعشرين عامًا [33]، وتميَّزت هذه الفترة بمحاولات لإعادة بناء النظام الدوليّ على أسس جديدة، لكنها فشلت في تحقيق الاستقرار بسبب التوترات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالعالم، مما مهَّد الطريق نحو صراع عالمي جديد، وقد شهدت المرحلة تحوُّلات كبرى أثّرت بعمق في بنية العلاقات الدوليّة الحديثة، ومن أبرز أحداث هذه المرحلة [34]:

معاهدة فرساي 1919	معاهدة أنهت الحرب العالمية الأولى رسميًّا، وفرضت شروطًا قاسية على ألمانيا.
تأسيس عصبة الأمم 1919م	منظمة دوليّة هدفت إلى منع الحروب وتعزيز التعاون الدوليّ، لكنها عجزت عن منع النزاعات.
بروز أيديولوجيات راديكالية	الشيوعية في الاتحاد السوفياتي 1917 والفاشية في إيطاليا 1922 والنازية في ألمانيا 1933.
أزمة الكساد الكبير 1929	انهيار بورصة نيويورك الذي أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة.

هذه الأحداث بينت أن النظام الدوليّ الذي أعقب الحرب العالمية الأولى كان هشًّا وعاجزًا عن استيعاب التغيُّرات العميقة في التوازنات العالمية، فقد فشلت معاهدة فرساي في تحقيق سلام دائم، وأسهمت شروطها القاسية في تغذية النزعات الانتقامية، خصوصًا في ألمانيا، كما مثلت عصبة الأمم محاولة أولى لبناء حوكمة دوليّة لكنها افتقرت إلى الآليات التنفيذية الفَعَّالة، وأسهم صعود الأيديولوجيات المُتطرِّفة والكساد الاقتصادي العالمي في تفكيك النظام الليبرالي الهش، مما مهَّد لانفجار الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

خصائص المرحلة الثالثة	- ظهور محاولات تنظيم العلاقات الدوليّة عبر عصبة الأمم. - تفكك النظام الدوليّ بسبب الشروط القاسية لمعاهدة فرساي. - تصاعد الأيديولوجيات المُتطرِّفة وتغذية النزاعات الإقليمية. - تدهور اقتصادي عالمي زعزع استقرار العلاقات الدوليّة.

المرحلة الرابعة: العلاقات الدوليّة خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945

امتدَّت الحرب العالمية الثانية ست سنوات بين عامي 1939 – 1945، وشكلت أكبر نزاع عسكري شهدته البشرية من حيث الخسائر البشرية والمادية، فقد نشبت بين دول الحلفاء بقيادة بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ودول المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث اندلعت الحرب رسميًّا عندما اجتاحت القوات الألمانية بولندا في سبتمبر 1939م، مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى إعلان الحرب على ألمانيا [35]، جاءت هذه الحرب نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية وعسكرية تعود إلى إخفاقات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ومن أهم الأسباب غير المباشرة لاندلاع هذه الحرب [36]:

الأسباب غير المباشرة لاندلاع الحرب العالمية الثانية	– الشروط القاسية المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي 1919. – ضعف عصبة الأمم وعجزها عن حفظ السلم العالمي. – الغزو الياباني لمنشوريا والغزو الإيطالي لإثيوبيا. – أزمة الكساد الكبير 1929م وتأثيرها العالمي. – صعود الفاشية في إيطاليا بقيادة موسيليني. – صعود النازية في ألمانيا بقيادة هتلر. – تدخل المحور في الحرب الأهلية الإسبانية.

الحرب العالمية الثانية شهدت سلسلة من الأحداث العسكرية والسياسية الكبرى التي أعادت تشكيل النظام الدوليّ بأسره، وقد اتّسمت مسارات هذه الحرب باتساع رقعتها الجغرافية، وتنوُّع أطرافها، وتصاعد حدتها بشكلٍ غير مسبوق، وفيما يلي استعراض لأبرز المحطات الرئيسية التي ميَّزت مسار الحرب منذ اندلاعها وحتى نهايتها الرسمية عام 1945م [37]:

1 سبتمبر 1939	غزو ألمانيا لبولندا بحجة الاعتداء البولندي.
2 سبتمبر 1939	إنذار بريطاني وفرنسي لألمانيا لوقف العمليات العسكرية.
3 سبتمبر 1939	إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا.
1940	اجتياح القوات الألمانية لباريس واحتلال فرنسا.
1940	إعلان موسيليني دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا.
1941	غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي.
1941	هجوم اليابان على ميناء بيرل هاربر الأمريكي.
1942	دخول الولايات المتحدة الحرب رسميًا إلى جانب الحلفاء.
مايو 1945	استسلام ألمانيا بعد سقوط برلين بيد الحلفاء والاتحاد السوفياتي.
أغسطس 1945	إلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناغازاكي، واستسلام اليابان.

أفضت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى تحوُّلات جوهرية في النظام الدوليّ، شملت إعادة صياغة التوازنات السياسية والعسكرية والاقتصادية على الصعيد العالمي، وأسهمت هذه التحوُّلات في رسم معالم النظام الدوليّ الجديد، سواء عبر إنشاء مؤسسات دوليّة، أو إعادة هيكلة الدول المهزومة، أو بروز أدوات جديدة في إدارة الصراعات الدوليّة، ويوضح الجدول التالي أبرز التحوُّلات التي شهدتها هذه المرحلة[38]:

التحولات التي شهدتها هذه المرحلة	- تأسيس هيئة الأمم المتحدة 1945. - حظر الحزب النازي في ألمانيا 1945. - حظر الحزب الفاشي ومقتل موسيليني 1943. - تقسيم ألمانيا إلى دولتين 1945. - استخدام السلاح النووي لأول مرة. - تحوُّل اليابان إلى إمبراطورية دستورية. - تحوُّل إيطاليا إلى جمهورية 1946م. - تعرض الاقتصاد الأوروبي لدمار واسع

المرحلة الخامسة: العلاقات الدوليّة خلال الحرب الباردة 1947 – 1991

تُمثل الحرب الباردة مرحلةً محورية في تاريخ العلاقات الدوليّة، امتدت من عام 1947 حتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وقد تميزت هذه الفترة بصراع سياسي وأيديولوجي حاد بين المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، ورغم غياب المواجهة العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين، إلاّ أن التنافس الشرس بينهما امتد إلى معظم أنحاء العالم، عبر أزمات إقليمية وحروب بالوكالة وتوسع نفوذ أيديولوجي متبادل [39]، وأبرز الأحداث خلال الحرب الباردة [40]:

الحرب الكورية 1950 – 1953	صراع بين كوريا الجنوبية بدعم أمريكي وكوريا الشمالية بدعم سوفياتي.
أزمة الصواريخ الكوبية 1962	أزمة حادة كادت تؤدي إلى حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
حرب فيتنام 1955 – 1975	حرب بين قوات فيتنام الشمالية بدعم سوفياتي، وقوات الجنوب بدعم أمريكي.
الغزو السوفياتي لأفغانستان 1979 – 1989	تدخُّل سوفياتي لدعم الحكومة الشيوعية ضد المقاتلين المدعومين من الغرب.

الحرب العراقية – الإيرانية 1988 – 1980	صراع إقليمي بين العراق وإيران زاد من حدة التوترات في الشرق الأوسط.
توحيد الألمانيتين 1990	إعادة توحيد ألمانيا الشرقية والغربية بعد سقوط جدار برلين.
احتلال الكويت 1990	اجتياح العراق للكويت مما أدى إلى تدخُّل دوليّ واسع بقيادة الولايات المتحدة.
انهيار الاتحاد السوفياتي 1991	تفكك الاتحاد السوفياتي إلى جمهوريات مستقلة، ونهاية نظام الثنائية القطبية.

تُظهر هذه الأحداث كيف أن الحرب الباردة لم تكن مجرد صراع بين قوتَيْن عظميَيْن، بل كانت منظومة متكاملة من الأزمات والحروب الإقليمية والتحالفات الأيديولوجية التي أثرت على معظم أقاليم العالم، فقد تميَّزت هذه المرحلة بتعقيد التفاعلات الدوليّة، وظهور فاعلين جدد، وتغيُّر أنماط التحالفات التقليدية، وقد انتهت الحرب الباردة بانتصار المعسكر الليبرالي الرأسمالي، مما أسس لنظام دوليّ جديد تقوده الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

خصائص المرحلة الخامسة	– ظهور فاعلين جدد مثل المنظمات الدوليّة والشركات الكبرى. – تبلور نظام ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. – انتشار ظاهرة الحروب بالوكالة في عدّة مناطق. – توسع المواجهة الأيديولوجية إلى المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. – تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الثنائية القطبية مع نهاية المرحلة.

المرحلة السادسة: العلاقات الدوليّة ما بعد الحرب الباردة 1991

افتتحت نهاية الحرب الباردة عام 1991 مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدوليّة، اتسمت بتحوُّلات جوهرية في موازين القوى العالمية، فقد تفكك الاتحاد السوفياتي، وتفرَّدت الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدوليّ، مما أدى إلى نشوء نظام أحادي القطبية، وقد تميَّزت هذه الفترة بتغيرات عميقة شملت صعود قضايا جديدة كالإرهاب الدوليّ، والثورات الشعبية، وصراع الأقطاب الصاعدة، إلى جانب استمرار النزاعات الإقليمية وتنامي التحديات الاقتصادية والسيبرانية، ومن أبرز الأحداث خلال هذه المرحلة [41]:

توقيع اتفاقية أوسلو 1993	اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير شكَّل تحوُّلاً في مسار الصراع العربي –الإسرائيلي.
ظهور حركة طالبان 1994	صعود حركة طالبان وسيطرتها لاحقًا على معظم الأراضي الأفغانية.
هجمات 11 سبتمبر 2001	تفجيرات إرهابية ضد الولايات المتحدة أدت إلى إطلاق الحرب على الإرهاب.
الحرب على أفغانستان 2001	تدخُّل عسكري أمريكي لإسقاط حكم طالبان بعد هجمات سبتمبر.
الحرب على العراق 2003	غزو أمريكي للعراق أسفر عن إسقاط نظام حزب البعث.
الثورات العربية 2011	سلسلة من الانتفاضات الشعبية أدت إلى إسقاط خمسة أنظمة عربية.
ظهور تنظيم داعش 2013	صعود تنظيم الدولة الإسلامية وسيطرته على مناطق واسعة في العراق وسوريا.
انتهاء الحرب في أفغانستان 2021	انسحاب القوات الأمريكية وعودة طالبان إلى الحكم.
الحرب الروسية – الأوكرانية 2022	نزاع عسكري واسع النطاق بين روسيا وأوكرانيا أعاد أجواء الحرب الباردة جزئيًا.

تكشف أحداث هذه المرحلة عن ديناميات دوليّة معقدة اتسمت بانهيار التوازنات التقليدية، وصعود قوى جديدة تنازع الولايات المتحدة على الهيمنة، مثل الصين وروسيا، كما برزت التحديات العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، كعوامل مؤثرة في صياغة الأجندة الدوليّة، وتظهر هذه المرحلة تحوُّلات جوهرية في بنية النظام الدوليّ، تمهد لانتقال محتمل من أحادية القطبية إلى تعدُّدية ناشئة في مراكز القوة والنفوذ، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

خصائص المرحلة السادسة	- تفرُّد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدوليّ. - ظهور نظام دوليّ أحادي القطبية منذ بداية التسعينيات. - سيطرة الرأسمالية على المنظومة الاقتصادية العالمية. - تصاعد التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب الدوليّ. - بروز قوى صاعدة تنازع التفرُّد الأمريكي عالميًا.

المبحث الثالث: التاريخ العلمي للعلاقات الدوليّة

قبل مطلع القرن العشرين، كان حقل العلاقات الدوليّة يندرج ضمن إطار التاريخ الدبلوماسي، حيث كانت دراسة التفاعلات الدوليّة تتم من خلال تحليل الوقائع التاريخية والسياسات الخارجية للدول الكبرى، غير أن التحوُّلات العميقة التي شهدها النظام الدوليّ بعد الحرب العالمية الأولى فرضت ضرورة تأسيس علم مستقل يتناول العلاقات الدوليّة بوصفها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وقد تم تدشين هذا الحقل الأكاديمي بتأسيس أول كرسي علمي للعلاقات الدوليّة في جامعة أبيريستويث في ويلز ببريطانيا عام 1919م، وفي العام نفسه أُنشئت كلية إدموند أ، وولش بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة [42]، والتي تعتبر من أقدم المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في الشؤون الدوليّة.

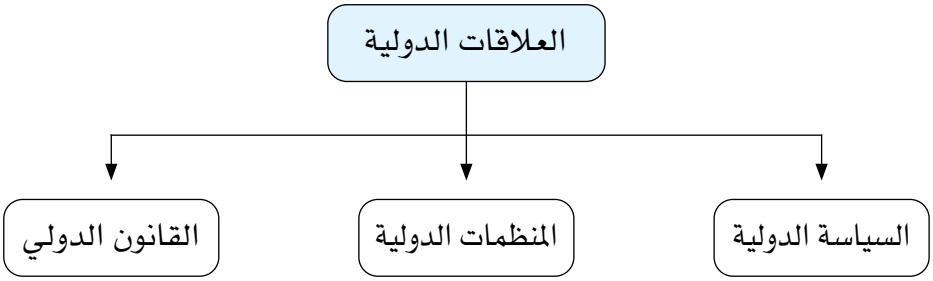
وعلى المستوى العربي، بدأت الجامعات المصرية تدريس مادة العلاقات الدوليّة في خمسينيات القرن العشرين، ثم تبعتها الجامعات العربية الأخرى [43]، مما رسخ

هذا الحقل ضمن منظومة العلوم الاجتماعية في المنطقة، وبذلك يُعَدُّ علم العلاقات الدوليّة فرعًا حديثًا نسبيًا مقارنةً بعلوم اجتماعية أخرى مثل الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لكنه تطوَّر بوتيرة سريعة نتيجة الحاجة لفهم التحوُّلات المتسارعة التي طرأت على بنية النظام الدوليّ.

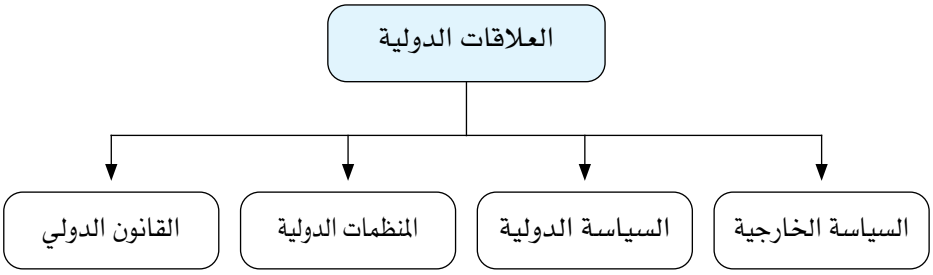
وقد أثار التطوُّر السريع لهذا العلم جدلاً مستمرًا حول طبيعة استقلاليته، فبينما يرى بعض الباحثين أن علم العلاقات الدوليّة قد بلور استقلاليته الأكاديمية عبر تبني مناهج علمية ونظريات متخصصة، يرى آخرون أنه لا يزال فرعًا من فروع العلوم السياسية، نظرًا لاعتماده المكثف على المفاهيم والمناهج المُستقاة من السياسة، والاقتصاد، والجغرافيا، وعلم الاجتماع، والثقافة، فالموضوعات التي يعالجها تتقاطع مع حقول معرفية متعددة، مما يصعب معه الفصل الحاد بينه وبين غيره من العلوم الاجتماعية.

وفي سياق السعي نحو تأطير هذا الحقل أكاديميًا، شكّل عام 1952م محطة مفصلية حين اجتمع عدد من الأكاديميين والباحثين البريطانيين برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بهدف وضع تصوُّر أولي لموضوعات حقل العلاقات الدوليّة وفروعه، وأسفر هذا الاجتماع عن اعتماد تصنيف أولي حصر فروع الحقل في المجالات التالية [44]:

- السياسة الدوليّة.
- المنظمات الدوليّة.
- القانون الدوليّ.



وعند التمعّن في التصنيف الأولي لموضوعات العلاقات الدوليّة، يُلاحظ غياب بعض المكوّنات المهمّة، وفي مقدمتها السياسة الخارجية، التي ينصب دورها في تفسير سلوك الوحدات الدوليّة ضمن النظام الدوليّ. ويمكن تفهّم هذا النقص في ضوء السياق التاريخي الذي نشأ فيه التصنيف، حيث كانت أولويات البحث موجهة نحو قضايا المنظمات والقانون الدوليّ بالدرجة الأولى. ومع تطوُّر الدراسات وتغير بنية العلاقات الدوليّة، برزت الحاجة إلى مراجعة هذا التصنيف بما يستوعب هذه المستجدات. ومن هنا، رأيتُ إدماج السياسة الخارجية ضمن الهيكل الموضوعي للحقل ليأخذ الشكل التالي



تتبع مسار نشأة علم العلاقات الدوليّة وتطوره يُظهر أنه حقل أكاديمي حديث العهد نسبيًا، إلّا أنه استطاع أن يرسخ مكانته ضمن العلوم الاجتماعية بفضل اتساع مجاله وتعدد مقارباته النظرية والمنهجية، وقد ساهمت التغيرات الدوليّة المتسارعة، والحاجة لفهم ديناميات المجتمع الدوليّ، في تعزيز استقلالية هذا الحقل، مع استمرار تداخله مع ميادين معرفية أخرى، وبذلك، يمثل علم العلاقات الدوليّة اليوم علمًا مركبًا

ومتجددًا، يجمع بين التحليل السياسي والقانوني والاجتماعي، مما يجعله أداة حيوية لفهم التفاعلات العالمية المعاصرة واستشراف مساراتها المستقبلية.

خاتمة الفصل الثاني

يتبيّن من استعراض تاريخ العلاقات الدوليّة أن هذا الحقل لم يتطوَّر بشكلٍ منفصل عن السياقات التاريخية الكبرى، بل كان انعكاسًا للتحوُّلات في بنية النظام الدوليّ والقيم والمصالح السائدة عبر العصور، فقد ساهمت الحروب، والثورات، والتحوُّلات الاقتصادية والفكرية، في رسم معالم العلاقات الدوليّة وصياغة قواعدها، ومع تطوُّر النظام الدوليّ، تبلور علم العلاقات الدوليّة كفرع مستقل، يسعى إلى تحليل التفاعلات بين الفاعلين الدوليّين وفهم ديناميات المجتمع الدوليّ، ومن هنا، تبرز أهمية البُعد التاريخي في تفسير الحاضر واستشراف مستقبل العلاقات الدوليّة.

الفصل الثالث

المدارس الفكرية في العلاقات الدوليّة

يشهد النظام الدوليّ تحوُّلات متسارعة نتيجة السلوك المتغير للوحدات الدوليّة، مما يفرض الحاجة إلى تحليل علمي لفهم طبيعة هذه التفاعلات وتعقيداتها. وقد أثارت هذه التحوُّلات أسئلة محورية حول كيفية دراسة سلوك الفاعلين الدوليّين وتحليله، وكفاية النظريات التقليدية في تفسير هذا السلوك المعقّد، والأدوات العلمية اللازمة لفهم طبيعة العلاقات الدوليّة بشكل أعمق. وعليه، تُشكّل المدارس الفكرية في العلاقات الدوليّة الإطار النظري الرئيسي للإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال تفسير سلوك الدول والفاعلين الدوليّين، وتحليل بنية السياسة الدوليّة بمستوياتها المختلفة، واستشراف مستقبل النظام الدوليّ.

ويُقصَد بالمدارس الفكرية هنا: «مجموعة الآراء والأفكار والفرضيات التي تسعى إلى تفسير التفاعلات والنشاطات بين الوحدات الدوليّة، عبر تحليل النظام الدوليّ والتنبؤ بمساراته المستقبلية». وانطلاقًا من هذه المنهجية، يتناول هذا الفصل أبرز المدارس الفكرية الكبرى التي ساهمت في بناء علم العلاقات الدوليّة، وهي: المدرسة الليبرالية، والمدرسة المثالية، والمدرسة الواقعية، والمدرسة الماركسية، والمدرسة البنائية. وسيتم عرض كل مدرسة وَفق نسقٍ علمي موحَّد يشمل: النشأة، الخلفية الفكرية، التعريف المنهجي، التصوُّرات الأساسية، الفلسفة العامة، وأبرز الانتقادات الموجهة إليها.

المبحث الأول: المدرسة الليبرالية

تعود نشأة المدرسة الليبرالية في العلاقات الدوليّة إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مستندة إلى جذور فلسفية أقدم تعود إلى عصر التنوير الأوروبي، وقد تبلورت هذه المدرسة في ظل تحوُّلات دوليّة كبرى، أبرزها توسع التجارة الدوليّة، وصعود الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتصاعد الدعوات إلى تنظيم العلاقات الدوليّة ضمن إطار قانوني ومؤسسي منظم، حيث سعت إلى تقديم مقاربة بديلة قائمة على التعاون والقانون والمؤسسات الدوليّة [45]، وقد أتت الحاجة العلمية لهذه المدرسة بهدف تقديم إطار نظري يساعد على تفسير

طبيعة النظام الدوليّ، ويُسهم في تعزيز التعاون الدوليّ واحترام القانون وتحقيق السلام والعمل المشترك بين الوحدات الدوليّة الفاعلة، وعليه، يمكن تلخيص معالم نشأة المدرسة الليبرالية كما يلي:

النشأة	أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.
سبب الظهور	توسع التجارة الدوليّة، صعود الديمقراطيات، وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتصاعد الدعوات إلى تنظيم العلاقات الدوليّة بشكل قانوني ومؤسسي.
الهدف العلمي	تفسير طبيعة النظام الدوليّ، والمساهمة في تعزيز التعاون الدوليّ واحترام القانون والعمل المشترك.

الليبرالية استندت إلى إرث فلسفي طويل يعود إلى عصر التنوير الأوروبي، حيث رسّخ مفكرون بارزون، مثل جون لوك وآدم سميث وإيمانويل كانط، المبادئ الأساسية لليبرالية السياسية القائمة على الحرية الفردية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، كما ساهمت الثورة الصناعية، وصعود الطبقة الوسطى، ونظريات العقد الاجتماعي في تعزيز حضور الأفكار الليبرالية ضمن الفكر السياسي الغربي [46]، مما مهَّد الطريق أمام انتقال هذه الأفكار إلى ميدان العلاقات الدوليّة، ويمكن تلخيص أبرز الجذور الفكرية التي أسهمت في بلورة المدرسة الليبرالية كما يلي:

فكر جون لوك	دافع عن الحرية الفردية والحقوق الطبيعية، والحكومة القائمة على رضا المحكومين.
فكر آدم سميث	أكد أهمية حرية التجارة، والسوق الحرة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل لتعزيز الرخاء وتقليل فرص الصراع بين الدول.
فلسفة إيمانويل كانط	طرح فكرة السلام الدائم بين الجمهوريات الديمقراطية، وأبرز دور القانون والتعاون الدولي في تحقيق ذلك.
الثورة الصناعية	دفعت الثورة الصناعية نحو ترابط اقتصادي دوليّ كوسيلة للتنمية والسلام ووسعت التجار والاستثمار، مما دعم فكرة الاقتصاد المتبادل.

هذا الإرث الفكري ساهم في بلورة تصوُّر للعلاقات الدوليّة يقوم على أن التعاون والسلام ممكنان، وأن القانون الدوليّ والمنظمات الدوليّة أدوات ضرورية لضبط حالة الفوضى في النظام الدوليّ [47]، ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف المدرسة الليبرالية في العلاقات الدوليّة بأنها: «اتجاه فكري يرى أن التعاون بين الدول ممكن وضروري لتحقيق المصالح المشتركة، ويؤكد أن انتشار الديمقراطية، وتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ودور المؤسسات الدوليّة، تُعد عوامل رئيسية لضبط سلوك الدول وتقليص احتمالات نشوب الحروب»، وهنا يعرض الجدول التالي الإطار المفاهيمي للمدرسة الليبرالية:

مرتكزات الليبرالية	الحرية – الديمقراطية – حقوق الإنسان.
أدوات الليبرالية	القانون الدوليّ – المؤسسات الدوليّة – الاقتصاد العالمي المشترك.
غاية الليبرالية	تحقيق السلام الدائم والرفاه المشترك.

وفيما يلي تصوُّر الليبرالية للمفاهيم الأساسية في العلاقات الدوليّة [48]:

الفرد	كيان عاقل يسعى للسلام والتعاون.
الدولة	فاعل مهم لكنه ليس الوحيد.
المنظمات الدوليّة	أطر تنظيمية تساهم في ضبط السلوك الدوليّ.
النظام الدوليّ	نظام فوضوي (لا توجد فيه سلطة مركزية عليا) لكنه قابل للتنظيم عبر المؤسسات الدوليّة والقانون.
القانون الدوليّ	وسيلة لضبط السلوك وتحقيق التعاون بين الفاعلين الدوليّين.
الاقتصاد	وسيلة لتعزيز الاعتماد المتبادل وتحقيق التنمية المشتركة.
استخدام القوة	خيار استثنائي لا يُلجأ إليه إلا بعد استنفاد وسائل التعاون والدبلوماسية.
السلام	هدف قابل للتحقق من خلال نشر الديمقراطية والتعاون الدوليّ.

ومع ذلك، أرى أن المدرسة الليبرالية – من وجهة نظري – لا تخلو من جوانب قابلة للنقد، خصوصًا فيما يتعلق بمبالغتها في التفاؤل بطبيعة الإنسان وإمكانات التعاون الدوليّ. ويمكن تلخيص أبرز هذه الانتقادات فيما يلي:

الانتقادات الموجهة للمدرسة الليبرالية	– الإفراط في التفاؤل بطبيعة الإنسان وإمكانات التعاون الدوليّ. – تجاهل النزعات الأنانية والصراعية للدول والفاعلين الدوليّين. – العجز عن تفسير استمرار الحروب والصراعات الدوليّة. – المبالغة في الاعتماد على القانون الدوليّ رغم ضعف تطبيقه العملي. – التقليل من أهمية ميزان القوى كعامل منظم للعلاقات الدوليّة. – التغافل عن تأثير المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى على السلم العالمي. – صعوبة التنبؤ بانهيار أنظمة التعاون الدوليّ خلال الأزمات الكبرى.

التطوُّرات الحديثة في المدرسة الليبرالية

شهدت المدرسة الليبرالية تطوُّرًا فكريًّا بارزًا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تمثل في ظهور «الليبرالية الجديدة» على يد منظّرين أمثال روبرت كيوهان وجوزيف ناي [49]، وقد سعى هذا التيار إلى تجديد الفكر الليبرالي عبر التركيز على دور المؤسسات الدوليّة في الحد من الطبيعة الفوضوية للنظام الدوليّ، وتعزيز آليات التعاون بين الدول، مع الاعتراف باستمرار البيئة الدوليّة الفوضوية. كما أبرزت الليبرالية الجديدة أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتزايد الترابط الدوليّ، بوصفهما أدوات رئيسية لضبط سلوك الفاعلين الدوليّين بعيدًا عن منطق القوة الصراعية التقليدية، لذا، يُبيّن الجدول التالي الفرق الجوهري بين الليبرالية التقليدية والليبرالية الجديدة:

المقارنة	الليبرالية التقليدية	الليبرالية الجديدة
النشأة	نشأت أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.	تبلورت في سبعينيات القرن العشرين مع تطوُّرات النظام الدوليّ.
سبب الظهور	تفسير إمكانية تحقيق السلام عبر الديمقراطية والقانون الدوليّ.	تجديد الفكر الليبرالي لمواكبة التغيُّرات البنيوية والاعتماد الاقتصادي المتبادل.
الهدف العلمي	صياغة إطار نظري يُفسر كيفية تحقيق التعاون الدوليّ عبر نشر الديمقراطية واحترام القانون.	تقديم تصوُّر نظري يُفسر دور المؤسسات الدوليّة والترابط الاقتصادي في ضبط سلوك الفاعلين الدوليّين.

المبحث الثاني: المدرسة المثالية

نشأت المدرسة المثالية في العلاقات الدوليّة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، كرد فعل فكري على حجم الدمار الهائل الذي خلفته الحرب، وسعيًا لتفسير كيفية بناء نظام دوليّ يرتكز على مبادئ الأخلاق، والعدالة، واحترام القانون الدوليّ، حيث برزت المثالية في سياق تاريخي اتسم بإمكانية إحلال السلام الدائم عبر التعاون الدوليّ وإنشاء منظمات مثل عصبة الأمم [50]، وقد استندت الحاجة العلمية لهذه المدرسة إلى تقديم إطار نظري يساعد على تفسير طبيعة النظام الدوليّ، ويُسهم في التزام الوحدات الدوليّة بالمبادئ الأخلاقية والمثل العليا واحترام القانون الدوليّ لتحقيق السلام الدائم، وتأتي ملامح نشأة المدرسة المثالية كما يلي:

النشأة	ما بعد الحرب العالمية الأولى 1919م.
سبب الظهور	حجم الدمار الهائل والدعوة إلى بناء نظام دوليّ قائم على العدالة والأخلاق واحترام القانون الدوليّ.
الهدف العلمي	تفسير طبيعة النظام الدوليّ والمساهمة في التزام الوحدات الدوليّة بالمبادئ الأخلاقية والمثل العليا.

وترتكز المدرسة المثالية على خلفية فكرية وفلسفية عميقة، تعود جذورها إلى الفلسفة اليونانية القديمة، مع أفلاطون الذي دعا في الجمهورية إلى بناء مجتمع تحكمه العدالة والقيم العليا [51]، وقد تطوَّرت هذه النزعة الأخلاقية خلال العصور الوسطى مع الفكر المسيحي، الذي رسّخ قيم السلم والمصالحة، قبل أن تتبلور بقوة مع الفلسفة الليبرالية الحديثة، لاسيما في أعمال فلاسفة عصر الأنوار الذين دافعوا عن فكرة السلام القائم على التعاون بين الشعوب [52]، وفيما يلي أبرز الجذور الفكرية التي أسهمت في ظهور المدرسة المثالية:

أفلاطون	دعا إلى فكرة العدالة والمجتمع الفاضل.
الفكر المسيحي	رسخ قيم السلم والمصالحة بين البشر.
إيمانويل كانط	دعا إلى بناء نظام دولي يقوم على المبادئ الأخلاقية والسلام الدائم والتعاون بين الشعوب.

هذا الإرث الفلسفي والفكري في صياغة رؤية مثالية للعلاقات الدوليّة، ترى أن بناء نظام دوليّ عادل ومستقر لا يمكن أن يتحقق إلاّ عبر الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية، إذ تؤمن المدرسة المثالية بأن الفوضى الطبيعية في النظام الدوليّ ليست قدرًا حتميًا، بل يمكن تجاوزها من خلال ترسيخ القيم الإنسانية والتعاون السلمي بين الدول [53]، واستنادًا إلى هذا الأساس، يمكن تعريف المدرسة المثالية في العلاقات الدوليّة بأنها: «اتجاه فكري يرى أن تحقيق السلام والتعاون الدوليّ يتطلب الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمثل العليا واحترام القانون الدوليّ، وأن الدول عبر التفاهمات والدبلوماسية قادرة على إنشاء نظام دوليّ أكثر عدالة واستقرارًا"، ويتضح الإطار المفاهيمي للمثالية كما يلي:

مرتكزات المثالية	الأخلاق – العدالة – المثل العليا.
أدوات المثالية	القانون الدوليّ – المنظمات الدوليّة – المعاهدات.
غاية المثالية	تحقيق السلام الدائم وإقامة نظام دوليّ عادل.

ويوضح الجدول التالي تصوُّر المدرسة المثالية للمفاهيم الأساسية في العلاقات الدوليّة[54]:

الفرد	كائن عقلاني يميل إلى الخير ويمكنه التأثير إيجابيًّا في العلاقات الدوليّة.
الدولة	فاعل رئيسي لكنها ليست الوحيدة ويفترض أن يكون مقيدًا بالأخلاق والقانون الدوليّ.
المنظمات الدوليّة	أدوات جوهرية لترسيخ التعاون والحد من النزاعات.
النظام الدوليّ	نظام فوضوي (لا توجد فيه سلطة مركزية عليا) لكنه قابل للتهذيب عبر القانون والمؤسسات.
القانون الدوليّ	إطار أخلاقي وقانوني ضروري لضبط سلوك الفاعلين الدوليّين.
الاقتصاد	وسيلة لتعزيز التعاون المشترك وليس مجالاً للهيمنة والصراع.
استخدام القوة	خيار استثنائي، لا يُلجأ إليه إلّا كملاذ أخير بعد استنفاد سبل الدبلوماسية.
السلام	هدف مركزي قابل للتحقيق عبر الالتزام بالقيم والمبادئ والتعاون الدوليّ.

في المقابل، تعاني المدرسة المثالية – في تصوري – من بعض الإشكاليات، أبرزها أن اندلاع الحرب العالمية الثانية مثّل انتكاسة كبيرة لهذا التوجّه، وأظهر أن التعويل على الأخلاق وحدها لا يكفي لضبط سلوك الدول. وفيما يلي أهم الانتقادات الموجّهة إليها:

الانتقادات الموجّهة للمدرسة المثالية	– الإفراط في التفاؤل بطبيعة الإنسان والدول. – تجاهل دور القوة ومصالح الدول في العلاقات الدوليّة. – ضعف التفسير الواقعي للصراعات والحروب الكبرى. – الاعتماد المفرط على المنظمات الدوليّة رغم قصورها العملي. – صعوبة تفسير اندلاع الأزمات الكبرى، وفي مقدمتها الحرب العالمية الثانية

التطوُّرات الحديثة في المدرسة المثالية

تطوَّرت المدرسة المثالية فكريًّا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر اتجاه يُعرف بـ «المثالية الجديدة»، الذي سعى إلى تجديد الفكر المثالي التقليدي [55]، وقد حاول هذا الاتجاه تجاوز الانتقادات السابقة من خلال تقديم تصوُّر أكثر واقعية لطبيعة العلاقات الدوليّة، مع الحفاظ على الإيمان بإمكانية تحقيق السلام والتعاون عبر المؤسسات الدوليّة والقانون، وركَّزت المثالية الجديدة على ضرورة إصلاح النظام الدوليّ، والتأكيد على دور الديمقراطيات وحقوق الإنسان، لكنها اعترفت أيضًا بأن البيئة الدوليّة تتطلب التعامل مع تحديات القوة والمصالح [56]. ويُبيّن الجدول التالي الفرق الجوهري بين المثالية التقليدية والجديدة:

المقارنة	المثالية التقليدية	المثالية الجديدة
النشأة	نشأت بعد الحرب العالمية الأولى عام 1919م.	بعد الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن العشرين.
سبب الظهور	الدعوة إلى بناء نظام دوليّ قائم على الأخلاق والقانون.	تجديد الفكر المثالي مع التوازن بين القيم والنظام الدوليّ.
الهدف العلمي	صياغة إطار نظري يُفسر كيفية تأسيس نظام دوليّ يقوم على القيم والأخلاق والقانون الدوليّ.	تقديم تصوُّر نظري يدمج الالتزام بالقيم مع مراعاة النظام الدوليّ لبناء نظام أكثر استقرارًا وعدلًا.

المبحث الثالث: المدرسة الواقعية

ظهرت المدرسة الواقعية في العلاقات الدوليّة كرد فعل فكري على إخفاق المدرسة المثالية في تحقيق السلام عقب الحرب العالمية الأولى، وسعيًا لتفسير طبيعة النظام الدوليّ كما هو، لا كما ينبغي أن يكون[57]، وقد برزت الواقعية بشكل أكثر وضوحًا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي كشفت أن العلاقات الدوليّة تحكمها اعتبارات

القوة والمصلحة بعيدًا عن المبادئ الأخلاقية، واستندت الحاجة العلمية لهذه المدرسة إلى بناء إطار نظري واقعي، يساعد على تفسير سلوك الفاعلين الدوليّين في بيئة تتسم بالفوضى وانعدام السلطة العليا [58]، وتتمحور معالم نشأة المدرسة الواقعية كما يلي:

النشأة	ظهرت بين الحربين العالميتين وتبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.
سبب الظهور	فشل المثالية في تفسير الحروب والصراعات الدوليّة.
الهدف العلمي	تفسير طبيعة النظام الدوليّ كما هو، بالتركيز على مفهومي القوة والمصلحة في سلوك الوحدات الدوليّة.

ترتكز المدرسة الواقعية على خلفية فكرية وفلسفية راسخة، تمتد جذورها إلى الفكر السياسي الكلاسيكي، وبوجه خاص إلى كتابات نيقولا ماكيافيللي وتوماس هوبز [59]، اللذين أكدا على مركزية القوة والمصلحة بوصفهما المحركَيْن الرئيسيَيْن لسلوك الكيانات السياسية، وقد تعزَّز هذا التوجُّه لاحقًا مع إسهامات هانز مورغنثاو [60]، الذي صاغ الواقعية المعاصرة من خلال ربط السياسة الدوليّة بمفاهيم السلطة والأنانية البشرية. وفيما يلي أبرز الجذور الفكرية التي أسهمت في تأسيس المدرسة الواقعية:

نيقولا ماكيافيللي	أكد أولوية المصلحة الوطنية على الاعتبارات الأخلاقية.
توماس هوبز	صوّر النظام الدوليّ كحالة فوضوية طبيعية قائمة على الصراع.
هانز مورغنثاو	أسس الواقعية الكلاسيكية عبر إبراز مفهوم القوة كعامل مركزي في السلوك الدوليّ.

ساهم هذا الإرث النظري والفكري في بلورة رؤية واقعية للعلاقات الدوليّة، ترى أن الصراع على القوة والمصلحة يشكل السمة الغالبة للنظام الدوليّ، وأن غياب سلطة مركزية حاكمة يجعل الفوضى جزءًا بنيويًا من العلاقات بين الدول. وترى المدرسة الواقعية أن تحقيق الاستقرار النسبي لا يكون عبر المبادئ الأخلاقية، بل عبر تحقيق

توازن قوى واقعي يردع النزاعات [61]، واستنادًا إلى هذه الفرضيات، يمكن تعريف المدرسة الواقعية في العلاقات الدوليّة بأنها: «اتجاه فكري يرى أن السياسة الدوليّة قائمة على صراع دائم من أجل القوة والمصلحة، وأن الدول بوصفها الفاعل الرئيسي تتصرف بدافع حماية أمنها ومصالحها الوطنية في بيئة دوليّة فوضوية تفتقر إلى سلطة عليا منظمة»، ويتحدد الإطار المفاهيمي للمدرسة الواقعية من خلال الجدول التالي:

مرتكزات الواقعية	القوة – المصلحة الوطنية – توازن القوى.
أدوات الواقعية	السياسات الواقعية – التحالفات – الردع.
غاية الواقعية	تحقيق الأمن الوطني والحفاظ على توازن القوى الدوليّ.

ويُظهر الجدول التالي تصوُّر المدرسة الواقعية لأهم مفاهيم العلاقات الدوليّة [62]:

الفرد	كائن أناني يسعى وراء مصالحه الخاصة.
الدولة	الفاعل الرئيس في العلاقات الدوليّة، تسعى إلى تعظيم مصالحها وقوتها.
المنظمات الدوليّة	أدوات تابعة لإرادة القوى الكبرى، تأثيرها محدود.
النظام الدوليّ	نظام فوضوي بطبيعته، وتحكمه علاقات القوة والتنافس.
القانون الدوليّ	آلية خاضعة لمصالح الدول القوية ولا تفرض التزامات حقيقية.
الاقتصاد	مجال آخر للصراع والمنافسة وليس وسيلةً لتحقيق التعاون في المقام الأول.
استخدام القوة	خيار مشروع ومقبول لتحقيق المصالح وضمان الأمن.
السلام	وضع هش ومؤقت، لا يتحقق إلّا عبر توازن القوى.

في مقابل هذا التصوُّر، تبدو المدرسة الواقعية بدورها عرضةً لانتقادات عدّة، لا سيما في ظل تصاعد قضايا العولمة وتنامي دور الفواعل غير الحكومية في النظام الدوليّ،

وهو ما كشف عن حدود التفسير الواقعي الكلاسيكي. وفيما يلي أبرز الانتقادات الموجَّهة إليها:

الانتقادات الموجَّهة للمدرسة الواقعية	– المبالغة في التركيز على القوة وإغفال إمكانات التعاون الدوليّ. – اختزال الفاعلين في الدولة، وإهمال دور المنظمات الدوليّة والشركات متعددة الجنسيات. – تجاهل التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في النظام الدوليّ. – النظرة التشاؤمية المفرطة لطبيعة الإنسان والعلاقات الدوليّة. – العجز عن تفسير بعض الظواهر مثل نشأة الاتحاد الأوروبي.

التطوُّرات الحديثة في المدرسة الواقعية

تطوَّرت المدرسة الواقعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، حيث ظهر اتجاه يُعرف بـ «الواقعية الجديدة» أو «الواقعية البنيوية» بقيادة مفكرين مثل كينيث والتز [63]، وقد سعى هذا الاتجاه إلى إعادة صياغة الواقعية الكلاسيكية، من خلال تركيزه على بنية النظام الدوليّ ذاته، بدلاً من التركيز فقط على الطبيعة البشرية للدول وقادتها، وأكدت الواقعية الجديدة أن الفوضى البنيوية للنظام الدوليّ، وليس فقط طبيعة الإنسان، هي التي تدفع الدول إلى السعي وراء القوة والأمن، كما أبرزت أهمية التوزيع المادي للقوة في النظام الدوليّ بوصفه المُحدد الرئيسي لسلوك الدول، وليس مجرد الإرادات الفردية أو النيات [64]، ويُبيّن الجدول التالي الفرق الجوهري بين الواقعية التقليدية والجديدة:

المقارنة	الواقعية التقليدية	الواقعية الجديدة
النشأة	ظهرت بين الحربين العالميتين وتبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.	ظهرت في سبعينيات القرن العشرين مع تطوُّرات الحرب الباردة.
سبب الظهور	كرد فعل على فشل المثالية وتأكيد مركزية القوة والمصلحة الوطنية.	استجابة لتحوُّلات النظام الدوليّ، والتركيز على بنية النظام وتوزيع القوة.
الهدف العلمي	تفسير سلوك الدول بناءً على نزعاتها الأنانية وسعيها للقوة.	تفسير السلوك الدوليّ بناءً على الضغوط البنيوية المفروضة على الدول.

المبحث الرابع: المدرسة الماركسية

نشأت المدرسة الماركسية في العلاقات الدوليّة في القرن التاسع عشر، استنادًا إلى أفكار كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حيث جاءت كرد فعل نقدي على النظام الرأسمالي العالمي، وطبيعة التفاعلات الدوليّة القائمة على الاستغلال والهيمنة الاقتصادية [65]، وقد برزت الماركسية ضمن سياق الثورة الصناعية وما رافقها من اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وسيطرة القوى الاقتصادية الكبرى على مقدرات الشعوب، حيث سعت الماركسية إلى تقديم تفسير مادي جدلي للعلاقات الدوليّة، يركز على البنية الاقتصادية العالمية بوصفها المحرك الأساسي للنزاعات والصراعات [66]، لذا، يُبرز الجدول التالي أسس نشأة المدرسة الماركسية:

النشأة	النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع تطوُّر الفكر الماركسي، وتبلورت في النصف الأول من القرن العشرين.
سبب الظهور	نقد النظام الرأسمالي وتفسير العلاقات الدوليّة عبر مفهوم الصراع الطبقي والهيمنة الاقتصادية.
الهدف العلمي	تقديم إطار نظري يفسر أثر الرأسمالية العالمية في بناء العلاقات الدوليّة وتكريس الصراع الطبقي.

وترتكز المدرسة الماركسية على خلفية فلسفية مادية جدلية، أسسها كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حيث اعتبرا أن التاريخ البشري هو تاريخ صراع طبقي، وأن التفاعلات الدوليّة انعكاسٌ مباشر لهذه الصراعات الاقتصادية. وقد جاءت هذه الأفكار كبديل جذري للفكر الليبرالي التقليدي الذي كان يركِّز على القانون والأخلاق [67]. وفيما يلي أبرز الجذور الفكرية التي أسهمت في بلورة المدرسة الماركسية:

كارل ماركس	طوّر نظرية الصراع الطبقي وتفسير التاريخ عبر جدلية الاقتصاد.
فريدريك إنجلز	دعم فكرة الحتمية الاقتصادية في تفسير تطوُّر المجتمعات.

هذا الإرث الفكري ساهم بتشكيل تصوُّر نقدي للعلاقات الدوليّة يرى أن النزاعات والحروب ليست مجرد صراعات بين دول، بل تعبير عن تناقضات بنيوية داخل النظام الرأسمالي العالمي [68]، واستنادًا إلى هذا الفهم، يمكن تعريف المدرسة الماركسية في العلاقات الدوليّة بأنها: «اتجاه فكري يرى أن العلاقات الدوليّة تتحدد بالبنى الاقتصادية العالمية، وأن الصراع الطبقي والاستغلال الاقتصادي هما المحركان الرئيسيان للنظام الدوليّ، مما يجعل النزاعات والحروب امتدادًا للصراع بين الطبقات المسيطرة والمسيطر عليها على الصعيد الدوليّ»، وعليه يتضح الإطار المفاهيمي للمدرسة الماركسية كما يلي:

مرتكزات الماركسية	الصراع الطبقي – التفسير المادي للتاريخ – نقد الرأسمالية.
أدوات الماركسية	تحليل البنية الاقتصادية العالمية – دراسة علاقات الإنتاج.
غاية الماركسية	كشف آليات الاستغلال الاقتصادي والسعي إلى نظام دوليّ أكثر عدالة.

وفيما يلي تفسير المدرسة الماركسية للمفاهيم التالية [69]:

الفرد	نتاج للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وليس فاعلاً مستقلاً بذاته.
الدولة	أداة في يد الطبقة الرأسمالية لتحقيق مصالحها الدوليّة.
المنظمات الدوليّة	مؤسسات تخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية.
النظام الدوليّ	انعكاس لهيمنة القوى الاقتصادية الكبرى واستمرار لصراع الطبقات.
القانون الدوليّ	أداة لحماية مصالح الطبقات المهيمنة.
الاقتصاد	العامل الحاسم في تفسير الحروب والصراعات الدوليّة.
استخدام القوة	وسيلة لحماية مصالح الرأسمالية العالمية.
السلام	هدف بعيد لا يتحقق إلّا بإلغاء البنى الرأسمالية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في الجانب الآخر، طالت المدرسة الماركسية –من وجهة نظري– انتقادات متعدِّدة، لعلّ أبرزها ما يلي:

الانتقادات الموجَّهة للمدرسة الماركسية	– المبالغة في تفسير الظواهر الدوليّة من خلال العامل الاقتصادي وحده. – إغفال الأبعاد السياسية والثقافية والدينية في تحليل العلاقات الدوليّة. – النظرة الحتمية للصراع الطبقي، بما يقلّل من إمكانية التحوُّلات السلمية. – العجز عن تفسير بعض التحالفات الدوليّة التي لا تخضع لمنطق طبقي واضح. – تجاهل التغيُّرات في العلاقات الدوليّة التي لا ترتبط بالاقتصاد.

التطوُّرات الحديثة في المدرسة الماركسية

على الرغم من أن المدرسة الماركسية الكلاسيكية وضعت الأساس لفهم العلاقات

الدوليّة من منظور اقتصادي طبقي، فإن الفكر الماركسي نفسه لم يبقَ ثابتًا، بل تطوَّر مع تعقيد النظام الدوليّ وتغير طبيعته، ومع منتصف القرن العشرين، برزت تيارات فكرية جديدة انطلقت من المنظور الماركسي، لكنها أعادت صياغته بما يتناسب مع معطيات الاستعمار الجديد، ونشوء العالم الثالث، وتحوُّلات الاقتصاد العالمي، ويمكن تقسيم هذا التطوُّر إلى تيارَيْن رئيسيَيْن:

أولاً: الماركسية اللينينية

ظهرت الماركسية اللينينية في مطلع القرن العشرين كتحوير للماركسية الكلاسيكية، على يد فلاديمير لينين، الذي طوَّر التحليل الماركسي ليشمل ظاهرة الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية. وقد ركزت الماركسية اللينينية على التناقضات بين المركز (الدول الإمبريالية) والطرف (الدول المستغلة)، كما أكدت على دور الحزب الثوري وضرورة العنف الثوري لتغيير النظام الدوليّ [70].

ثانيًا: الماركسية الجديدة

تبلورت الماركسية الجديدة أو ما يُعرَف «النيو - ماركسية» منذ ستينيات القرن العشرين، خصوصًا عبر مدرسة التبعية، ثم النظام العالمي مع إيمانويل والرشتاين، إذ سعت الماركسية الجديدة إلى تجاوز المقولات الصراعية التقليدية للماركسية، بتقديم تحليل أكثر تعقيدًا للبنية الرأسمالية العالمية، مركزة على علاقات التبعية البنيوية بين دول المركز ودول الأطراف، دون اشتراط الثورة أو الصراع العنيف [71].

مقارنة بين فروع المدرسة الماركسية

المقارنة	الماركسية الكلاسيكية	الماركسية اللينينية	الماركسية الجديدة
النشأة	النصف الثاني من القرن التاسع عشر.	أوائل القرن العشرين.	ستينيات القرن العشرين.
سبب الظهور	نقد الرأسمالية وتفسير العلاقات بالصراع الطبقي.	تفسير التوسع الاستعماري في إطار منطق الرأسمالية.	معالجة التفاوت البنيوي العالمي دون اللجوء للعنف الثوري.
المنطلق التحليلي	التناقض بين الطبقات الاجتماعية.	التناقض بين المركز الإمبريالي والطرف المستغَل.	التناقض البنيوي في النظام الرأسمالي العالمي.
الأدوات التفسيرية	الصراع الطبقي، فائض القيمة.	الإمبريالية، الثورة المسلحة.	التبعية، تقسيم العمل الدوليّ.
الهدف النظري	نقد النظام الرأسمالي وكشف آليات الاستغلال.	إحداث ثورة عالمية ضد النظام الإمبريالي.	فهم إعادة إنتاج التبعية ضمن النظام العالمي.

المبحث الخامس: المدرسة البنائية

المدرسة البنائية في العلاقات الدوليّة برزت خلال تسعينيات القرن العشرين، في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، كرد فعل علمي على عجز النظريات التقليدية الواقعية والليبرالية عن تفسير التحوُّلات الكبرى في النظام الدوليّ [72]، فقد رأت البنيوية أن تركيز الواقعية على القوة والمصلحة، وتركيز الليبرالية على المؤسسات والاعتماد المتبادل، أغفل الدور الحاسم للأفكار والهُويات والمعايير الاجتماعية في تشكيل سلوك الدول والفاعلين الدوليّين، وقد انطلقت الحاجة العلمية للبنائية بهدف تقديم إطار نظري يفسر طبيعة النظام الدوليّ بوصفه ناتجًا عن التفاعلات الاجتماعية

والتصوُّرات المشتركة، وليس مجرد معطى مادي ثابت [73]. وعليه، يمكن تلخيص ملامح نشأة المدرسة البنائية كما يلي:

النشأة	أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، بعد نهاية الحرب الباردة.
سبب الظهور	نقد التفسيرات الحتمية للواقعية والليبرالية وإبراز دور الأفكار والهُويات في السياسة الدوليّة.
الهدف العلمي	تفسير كيفية بناء النظام الدوليّ عبر التفاعلات الاجتماعية والمعايير والهويات المشتركة.

تستند المدرسة البنائية إلى إرث فلسفي واجتماعي معقد، تشكَّل عبر إسهامات مفكرين بارزين، أكدوا أن الواقع السياسي لا يُفهم فقط من خلال الحقائق المادية، بل يُبنَى اجتماعيًا عبر التفاعلات والأفكار والهُويات. وقد أسهمت الفلسفة الاجتماعية، ونظريات الهيمنة الثقافية، والتحليل البنيوي الاجتماعي في رسم ملامح هذا التيار. وتؤمن البنائية بأن النظام الدوليّ ليس معطى طبيعيًا، بل نتيجة مستمرة للتفاعلات الاجتماعية بين الوحدات الدوليّة [74]. وفيما يلي أبرز الجذور الفكرية التي ساهمت في تأسيس المدرسة البنائية [75]:

إميل دوركايم	أسهم في تأسيس علم الاجتماع الذي تأثرت به البنائية الاجتماعية
أنطونيو غرامشي	أبرز دور الهيمنة الثقافية في تشكيل البنى الاجتماعية والسياسية.
ألكسندر وندت	أسَّس البنائية في العلاقات الدوليّة.

وقد أسهم هذا الإرث الفكري في بناء تصوُّر يرى أن السياسات الدوليّة ليست مجرد انعكاس للمصالح أو للبنية المادية، بل هي ناتج عن أفكار متبادلة وهويات متشكلة اجتماعيًا، حيث تنطلق المدرسة البنائية من الإيمان بأن النظام الدوليّ ليس معطى طبيعيًا ثابتًا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل من خلال التفاعلات والمعايير والهُويات المشتركة بين الفاعلين. وترى البنائية أن العلاقات الدوليّة ليست مجرد انعكاس للقوة

والمصلحة المادية، بل نتاج تصوُّرات وأفكار تساهم في صياغة سلوك الدول وسائر الفاعلين الدوليّين. وَفقًا لهذه الرؤية، يصبح تغيير السلوك الدوليّ ممكنًا عبر تغيير الهُويات والخطابات والمعايير السائدة [76]، واستنادًا إلى هذا الفهم، يمكن تعريف المدرسة البنائية بأنها: اتجاه نظري يعتبر أن النظام الدوليّ والفاعلين فيه يتشكلون عبر التفاعلات الاجتماعية، وأن الهُويات والمعايير والأفكار تلعب دورًا أساسيًّا في تفسير سلوك الدول وعلاقاتها." ويتلخص الإطار المفاهيمي للمدرسة البنائية كما يلي:

مرتكزات البنائية	الهُوية – المعاني الاجتماعية – الأفكار.
أدوات البنائية	الخطاب – الثقافة – المؤسسات الاجتماعية.
غاية البنائية	تفسير كيفية تشكّل النظام الدوليّ وتأثير المعايير والمعرفة في سلوك الدول.

وفيما يلي تصوُّرات المدرسة البنائية للمفاهيم التالية [77]:

الفرد	وحدة تحليل ثانوية مقارنة بالهُويات الجماعية.
الدولة	فاعل يتشكل من خلال الهُوية والمعايير السائدة.
المنظمات الدوليّة	عوامل نشطة في بناء القواعد والهُويات الدوليّة.
النظام الدوليّ	نتاج اجتماعي يتغيَّر بتغيُّر الأفكار والهُويات.
القانون الدوليّ	مجموعة من القواعد المتفق عليها اجتماعيًّا لتنظيم السلوك.
الاقتصاد	يعتمد معناه ووظيفته على التصوُّرات الاجتماعية المرتبطة به.
استخدام القوة	نتيجة لتصوُّرات الهُوية والمصالح وليس حتمية مادية.
السلام	حالة اجتماعية قابلة للبناء عبر ترسيخ معايير التعاون.

ورغم إسهامها في تجديد حقل العلاقات الدوليّة، عانت المدرسة البنائية –في اعتقادي– من عدّة انتقادات، لعلّ أبرزها:

الانتقادات الموجَّهة للمدرسة البنائية	- الغموض النظري في تحديد العلاقة بين الأفكار والمصالح المادية. - الميل إلى الوصف أكثر من تقديم تفسيرات تنبؤية دقيقة. - صعوبة قياس تأثير الأفكار والهُويات بشكل تجريبي وموضوعي. - تجاهل نسبي لأهمية الفاعلين الاقتصاديين والضغوط المادية الصلبة.

التطوُّرات الحديثة في المدرسة البنائية

شهدت المدرسة البنائية تطوُّرًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث لم تعد رؤية موحَّدة، بل تفرَّعت إلى اتجاهات فرعية متعددة حاولت تفسير كيفية بناء النظام الدوليّ من زوايا مختلفة.

وقد ركز بعض هذه الاتجاهات على تحليل الخطاب والهُويات، بينما سعى بعضها الآخر إلى إبراز دور المؤسسات والقواعد في إحداث تغييرات تدريجية في بنية النظام الدوليّ. كما ظهر اتجاه أكثر تحفظًا يرى أن التغيُّر الدوليّ يحدث ببطء شديد نتيجة لترسخ المعايير الاجتماعية والمؤسساتية. وفيما يلي أبرز الاتجاهات الحديثة التي تفرَّعت عن المدرسة البنائية [78]:

البنائية النقدية	تحليل الخطابات والهويات وعلاقات القوة.
البنائية التقدُّمية	إبراز إمكانية التغيير التدريجي عبر المؤسسات الدوليّة والقواعد الاجتماعية.
البنائية المحافظة	التركيز على بطء التحوُّل واستمرارية المعايير القائمة في النظام الدوليّ.

خاتمة الفصل الثالث

تُبرز دراسة المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدوليّة تعددية الزوايا التي يمكن من خلالها فهم سلوك الوحدات الدوليّة وطبيعة النظام الدوليّ، فقد أظهرت الليبرالية إيمانها بالتعاون، والمثالية رهانها على الأخلاق والقانون، والواقعية تركيزها على القوة والمصلحة، والماركسية تحليلها للبنى الاقتصادية، والبنائية اهتمامها بالبُعدين الاجتماعي والثقافي، ويؤكد هذا التنوُّع أن لا مدرسة واحدة قادرة بمفردها على تفسير تعقيد العلاقات الدوليّة، مما يستوجب الجمع النقدي بين أكثر من منظور لفهم الظواهر المتغيرة، واستشراف الاتجاهات المستقبلية في عالم يتسم بالديناميكية وعدم اليقين.

الفصل الرابع

مستويات التحليل في العلاقات الدوليّة

تُعتبر دراسة التفاعلات الدوليّة من أكثر القضايا تعقيدًا في حقل العلاقات الدوليّة، نظرًا لتشابك العوامل المؤثرة في سلوك الفاعلين على الساحة العالمية، وانطلاقًا من هذا التعقيد، يستند هذا الفصل على تحليل تلك التفاعلات من خلال أربعة مستويات مترابطة: الفرد، الدولة، النظام الإقليمي، والنظام الدوليّ، فلا يمكن فهم القرار السياسي دون تحليل شخصية صانعه، ولا تفسير السياسة الخارجية بمعزل عن بنية الدولة، كما أن منطق التعاون أو الصراع بين الدول يرتبط بالسياقات الإقليمية والدوليّة التي تؤطر تلك التفاعلات، ومن هنا، يقدِّم الفصل معالجةً تكاملية لهذه المستويات، توضح كيف يسهم كل منها في تشكيل بنية النظام الدوليّ المعاصر، وتبيّن أن الجمع بينها يمثل المدخل الأكثر فاعلية لتفسير الظواهر الدوليّة بعمق ودقة منهجيين.

المبحث الأول: الفرد كمستوى تحليل في العلاقات الدوليّة

تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة يمثل أحد المداخل الأساسية لفهم القرارات التي تصدر عن الدول، خاصة في الحالات التي تتسم بتمركز القرار في يد القادة أو النخب الضيقة. هذا المستوى من التحليل يسلّط الضوء على تأثير السمات الشخصية، والانفعالات، والخلفيات النفسية لصانعي القرار في تشكيل السياسات الخارجية. فكثير من الأحداث الدوليّة لم يكن من الممكن تفسيرها انطلاقًا من اعتبارات بنيوية أو مؤسسية فقط، بل تطلبت العودة إلى شخصية القائد نفسه، في سياقات الأزمات، أو في الأنظمة السياسية المغلقة، فالفرد هو المحرِّك الفعلي للتوجهات الدوليّة. من هنا، تتزايد أهمية هذا المدخل في تحليل وتفسير هذا السلوك.

أولًا: أهمية تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة

أصبح تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة ضرورةً علمية في ظل عجز المقاربات البنيوية والمؤسسية عن تفسير بعض القرارات السياسية المفاجئة. كثير من التوجُّهات

الخارجية للدول، خصوصًا في الأنظمة السلطوية أو شديدة المركزية، لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى شخصية القائد، وخلفياته النفسية والمعرفية، إذ يتحوَّل الفرد في هذه الحالات إلى فاعل رئيسي، تتأثر به توجُّهات الدولة وسلوكها الخارجي بدرجة تفوق أحيانًا تأثير البيئة المؤسسية، ويكتسب هذا المستوى التحليلي أهميته من كونه قادرًا على كشف الجوانب غير الظاهرة في القرار السياسي، وربطها بالسياق النفسي والإدراكي لصانعه. وهنا، يوضح الجدول التالي أهمية تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة:

أهمية تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة	– لفهم طبيعة ونمط اتخاذ القرار لدى القائد السياسي. – لتفسير اختلاف السياسات الخارجية رغم تشابه الظروف البنيوية. – لتحليل التأثيرات النفسية والمعرفية في صنع القرار الدوليّ. – التنبؤ بسلوك القادة تجاه القضايا والأزمات الخارجية. – لتقييم حدود تأثير القائد مقارنةً بالمؤسسات الوطنية والدوليّة.

يُظهر هذا المستوى التحليلي كيف يمكن للسمات الشخصية والانفعالات والمعتقدات أن تُعيد تشكيل السياسة الخارجية، خاصة حين تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو مهمّشة. لذلك، فإن تحليل الفرد لا يقتصر على الفهم، بل يمتد إلى التفسير والتوقع، مما يجعله أداةً مركزية لفهم السلوك الدوليّ المعاصر.

ثانيا: أدوات تحليل شخصية صانع القرار

يعتمد تحليل الفرد في العلاقات الدوليّة على مفاهيم نظرية أساسية تساعد في تفسير سلوك القادة ضمن البيئة السياسية، من أبرزها: الإدراك السياسي، الذي يوجّه طريقة فهم القائد للمعلومات؛ والتحيزات المعرفية، التي تؤثر على موضوعية القرار؛ والنمط القيادي، الذي يعكس أسلوب التعامل مع التحديات، حيث تتيح هذه المفاهيم تحليلاً أدق للحالات الفردية التي يصعب فهمها من منظور بنيوي أو مؤسسي صرف. وفي هذا السياق، الجدول التالي يستعرض الأدوات التحليلية التي تمكّن

الباحث من تفسير هذا السلوك بمنهجية علمية:

الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير شخصية صانع القرار	- الخطابات الرسمية لرصد اللغة السياسية والانفعالات. - القرارات والقوانين لاكتشاف نمط السلوك السياسي. - الخلفية المهنية والتعليمية لتفسير الخبرات المؤثرة. - الأيديولوجيا لفهم المنطلقات الفكرية للقائد. - الحالة النفسية من خلال السلوك وردود الأفعال. - تأثير المستشارين والمحيطين على صنع القرار. - الصلاحيات الدستورية الممنوحة له لتحديد مدى النفوذ السياسي. - تفاعل القائد مع ردود الفعل لقياس مرونته السياسية.

تُظهر الأدوات التحليلية المعروضة كيف يمكن تفكيك سلوك صانع القرار إلى عناصر قابلة للرصد والتفسير ضمن سياق واقعي، فهي لا تكتفي بالكشف عن الجانب النفسي أو الأيديولوجي للقائد، بل تدمج بين البنية الداخلية للفرد ومحيطه السياسي والمؤسسي، مما يمنح التحليل عمقًا وتماسكًا، فعلى سبيل المثال، تحليل الخطابات لا يوضح فقط مضمون الرسائل، بل يكشف أيضًا عن أسلوب القائد في إدارة الأزمات والتفاعل مع الضغوط، كما أن دراسة القرارات والتشريعات تتيح تتبع نسق التفكير السياسي لدى القائد، وما إذا كان يميل إلى ردود الأفعال الانفعالية أم الخيارات الاستراتيجية المدروسة، وبذلك، يصبح تحليل الفرد أداة علمية لفهم السياسة الخارجية ليس فقط من منظور المخرجات، بل أيضًا من خلال الكشف عن البنية الذهنية والبيئة المؤثرة في صناعة القرار.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة لتحليل الفرد في العلاقات الدوليّة

رغم الأهمية التحليلية التي يحظى بها مستوى الفرد في فهم العلاقات الدوليّة، إلا أن هذا المدخل لم يَسلم من عدد من الانتقادات المنهجية والنظرية، يُتهم أحيانًا بالمبالغة في تقدير دور الفرد على حساب البنى المؤسسية والنظام الدوليّ الأوسع، كما أن التركيز على السمات الشخصية قد يؤدي إلى تفسيرات انطباعية لا تستند

إلى أساس علمي صلب، بالإضافة إلى ذلك، تواجه الدراسات صعوبات عملية تتعلق بندرة المعلومات الدقيقة عن القادة، خاصة في الدول ذات الأنظمة المغلقة، وعليه، يكشف الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أبرز الانتقادات الموجَّهة لتحليل صانع القرار	- يُغفل التركيز المفرط على الفرد تأثير المؤسسات والبُنى البنيوية الأكبر. - فَرادة الحالات الفردية تضعف إمكانية تعميم النتائج وبناء نظريات مستقرة. - ندرة المعلومات الدقيقة عن القادة تحدّ من دقة التحليل وموضوعيته. - اختلاف أنظمة الحكم يصعّب بناء إطار تحليلي موحّد لشخصية صانع القرار.

لا تُبطل هذه الانتقادات القيمة التحليلية لمستوى الفرد، لكنها تؤكد على أهمية وضعه ضمن إطار تفسيري أوسع يدمج بين الفرد، الدولة، والمؤسسات، فبينما يسهم تحليل القادة في فهم محددات القرار السياسي، فإن تجاهل السياق المؤسسي والبنيوي قد يفضي إلى نتائج غير دقيقة، لذلك، تبقى فاعلية هذا المستوى رهينة بتكامله مع المستويات الأخرى، في نهج تحليلي متعدد الأبعاد يراعي تداخل العوامل النفسية، المؤسسية، والدوليّة.

رابعا: دراسة مقارنة

تُعَدّ المقارنة بين الشخصيات القيادية مدخلاً فعّالاً لفهم أثر السمات الفردية في رسم السياسة الخارجية، وتبرز الحالة الأمريكية نموذجًا واضحًا، حيث انعكس اختلاف شخصية كل من دونالد ترامب وجو بايدن على مواقف الولايات المتحدة الدوليّة، رغم ثبات الهياكل والمؤسسات، فقد مال ترامب إلى التصعيد والانغلاق، بينما اتجه بايدن نحو التهدئة والعمل متعدد الأطراف. هذا التباين يوضح كيف تؤثر شخصية القائد في توجُّه الدولة الخارجي، ويعزِّز أهمية تحليل الفرد لفهم السلوك الدوليّ. ويعرض الجدول التالي مقارنة بينهما في جوانب متعددة [79]:

المقارنة	دونالد ترامب	جو بايدن
نمط القيادة	تصادمي، غير مؤسساتي.	توافقي، مؤسساتي.
التعامل مع الحلفاء	يتسم بعدم الاهتمام والتقليل من شأنهم.	يتبنى خطابًا دبلوماسيًا وتشاركيًّ
المنظمات الدوليّة	لا يعترف بها وقد لا يلتزم بقراراتها.	يعترف بدورها ويوظفها بما يخدم مصالح الولايات المتحدة.
القانون الدوليّ	لا يحترم القانون الدوليّ ويتعامل معه بما يخدم المصالح الأمريكية.	يعبِّر عن احترامه للقانون الدوليّ ظاهريًا.
استخدام القوة	يميل إلى لغة التهديد، واستخدام القوة.	يجنح إلى السلم صوريًا، ويتجنَّب استخدام القوة المباشرة.

الجدول السابق يُظهر بوضوح كيف تؤثر السمات الشخصية ونمط القيادة في صياغة السياسة الخارجية للدول، حتى في ظل ثبات الهياكل والمؤسسات، ففي حالة دونالد ترامب، طغت الشخصية التصادمية على أدائه، ما انعكس في ميله إلى الانسحاب من الأطر الدوليّة، وتبني نهج أحادي في اتخاذ القرار، واستخدام الخطاب الحاد. في المقابل، يُجسِّد جو بايدن توجُّهًا مؤسساتيًا أكثر تقليدية، يعتمد على التعدُّدية، واحترام الشكل القانوني الدوليّ، مع ميل إلى الدبلوماسية والتهدئة. هذه المقارنة تبرهن على أن تحليل شخصية القائد يوفّر تفسيرًا عميقًا للفروقات في سلوك الدولة، حتى عندما لا تتغيَّر مصالحها أو موقعها في النظام الدوليّ.

المبحث الثاني: الدولة كمستوى تحليل في العلاقات الدوليّة

تمثل الدولة أحد أبرز وأقدم مستويات التحليل في العلاقات الدوليّة، وقد ظلّت لعقود الوحدة الأساسية في فهم التفاعلات الدوليّة، فهي الكيان الرسمي الذي يُعبِّر عن الإرادة السياسية، ويمتلك أدوات القوة، والسيادة، والعلاقات الخارجية، كما يُركز تحليل الدولة على سلوكها بوصفها فاعلاً عقلانيًا يسعى لتحقيق مصالحه القومية،

ويقيس قدراته ضمن البيئة الدوليّة المحيطة، وعلى الرغم من صعود فواعل جديدة كالفرد والمنظمات، ما تزال الدولة تحتفظ بموقع مركزي في أغلب النظريات التقليدية والمعاصرة، وعليه، فإن فهم سلوك الدولة يُعَدُّ شرطًا لفهم بنية النظام الدوليّ نفسه.

أولًا: أهمية تحليل الدولة في العلاقات الدوليّة

ارتبط تحليل الدولة بالحاجة إلى تفسير السلوك الخارجي بوصفه تعبيرًا عن قرارات ومصالح وطنية تُتخَذ داخل أطر سيادية، فالدولة ليست مجرد وسيط لقرارات الأفراد، بل كيان قانوني وسياسي مستقل، يتمتع بالاعتراف الدوليّ، ويمارس سلطته في الداخل والخارج، وتزداد أهمية هذا المستوى في ظل التفاعلات التي تتم بين الدول بوصفها وحدات متمايزة، تسعى للحفاظ على أمنها وتعزيز نفوذها، كما أن معظم قواعد القانون الدوليّ، ومبادئ النظام الدوليّ الحديث، تقوم على افتراض أن الدولة هي الطرف الأساسي في العلاقات الدوليّة. لذا، يوضح الجدول التالي أهمية تحليل الدولة في العلاقات الدوليّة:

أهمية تحليل الدولة في العلاقات الدوليّة	– لفهم كيفية صياغة السياسة الخارجية ضمن الإطار المؤسسي الوطني. – لتفسير تفاوت سلوك الدول رغم تشابه التحديات الدوليّة. – لتحليل تأثير العوامل الداخلية (سياسية، اقتصادية، ثقافية) في القرار الخارجي. – لتقييم دور الدولة كفاعل مستقل مقارنةً بالقيود البنيوية للنظام الدوليّ. – التنبؤ بسلوك الدول في ضوء بنيتها المؤسسية ومصالحها القومية.

تبرز هذه المُبررات أن الدولة ليست مجرد قناة لتمرير قرارات الأفراد، بل هي إطار بنيوي مستقل، يمتلك خصائص قانونية ومؤسسية تميّزه عن غيره من الفواعل، ولذلك، فإن تجاهل هذا المستوى التحليلي يُفقد الباحث القدرة على فهم الجزء الأكبر من التفاعلات الدوليّة، خاصة فيما يتعلق بالحروب، المعاهدات، التحالفات،

وبناء النظام الدوليّ ذاته.

ثانيا: أدوات تحليل الدولة في العلاقات الدوليّة

يستلزم تحليل الدولة الاعتماد على أدوات منهجية تتيح فهم بنيتها الداخلية وسلوكها الخارجي بشكلٍ متكامل، هذه الأدوات تشمل دراسة النظام السياسي الداخلي، لفهم طبيعة صناعة القرار ومراكز النفوذ داخل الدولة، وتحليل السياسة الخارجية الرسمية من خلال التصريحات، والمعاهدات، والمواقف المعلنة، كما تشمل مراجعة المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، لفهم مدى قدرة الدولة على الفعل والتأثير، ويُعَدّ تتبع العلاقات الثنائية والمتعددة، وأداء الدولة داخل المنظمات الدوليّة، من الوسائل المهمة لرصد تموضعها ضمن التفاعلات العالمية. وفي هذا الصدد، يسلط الجدول التالي الضوء على الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير سلوك الدولة بشكل منهجي:

الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير سلوك الدولة	– النظام السياسي لفهم آليات صنع القرار ومدى مركزية السلطة. – المصالح الوطنية لتحديد أولويات الدولة في السياسة الخارجية. – الوثائق الاستراتيجية الرسمية مثل السياسات الدفاعية والأمنية. – الأداء الاقتصادي لقياس تأثير الاقتصاد في التوجهات الدبلوماسية. – التفاعلات الإقليمية والدوليّة لفهم موقع الدولة ضمن بيئتها الخارجية. – الثقافة السياسية والهُوية الوطنية لتفسير المواقف السياسية. – البنية المؤسسية (السلطة التنفيذية، التشريعية، النخبة الحاكمة).

تُتيح هذه الأدوات تفكيك سلوك الدولة إلى عناصر مركّبة، تبدأ من الداخل وتتشابك مع الخارج، مما يسمح بتفسير مواقفها بواقعية تتجاوز التبسيط أو التعميم. فعلى سبيل المثال، قد يُظهر تحليل النظام السياسي مدى انفتاح الدولة على الضغوط الخارجية أو مقاومتها لها، فيما يكشف الأداء الاقتصادي عن قدرتها على تمويل تدخلاتها أو انكفائها، أما الهُوية الوطنية، فتُلقي الضوء على الدوافع الرمزية أو

التاريخية في سلوكها الخارجي.

ثالثًا: الانتقادات الموجَّهة لتحليل الدولة في العلاقات الدوليّة

رغم الأهمية المركزية لتحليل الدولة كمستوى تفسيري في العلاقات الدوليّة، إلّا أن هذا المدخل لم يَسلم من الانتقادات النظرية والمنهجية، فبعض الباحثين يرون أن التركيز المفرط على الدولة بوصفها فاعلاً موحّدًا يُغفل التباينات الداخلية، ويضفي طابعًا تجريديًّا على قراراتها، كما أن التعامل مع الدولة كوحدة تحليل ثابتة ومستقرة قد لا يعكس الواقع الديناميكي، خاصة في الحالات التي تعاني فيها الدول من الانقسامات أو عدم الاستقرار المؤسسي، لذا، يعرض الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أبرز الانتقادات الموجَّهة لتحليل الدولة	- التركيز على الدولة كفاعل موحّد يُغفل الانقسامات والمؤسسات الداخلية. - إهمال دور الفاعلين غير الحكوميين كالشركات والمنظمات العابرة للحدود. - التباين الكبير بين الدول يضعف إمكانية التعميم وبناء نماذج تحليلية مستقرة. - إغفال تأثير العوامل البنيوية مثل النظام الدوليّ أو القيود الجغرافية. - تجاهل البعدين النفسي والفردي لصانعي القرار داخل الدولة.

تُبيّن هذه الانتقادات أن تحليل الدولة، رغم ضرورته، لا يُمكن أن يكون الوحيد لفهم العلاقات الدوليّة في عالم تتسارع فيه التغيُّرات، فالنظام الدوليّ لم يعد قائمًا فقط على التفاعلات بين الدول، بل أصبح مشبعًا بأدوار جديدة ومعقدة، لذلك، فإن الاعتماد الحصري على هذا المستوى قد يؤدي إلى إغفال العوامل العابرة للحدود أو الفاعلين من غير الدول، ومع ذلك، يبقى تحليل الدولة أداةً أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، بل يجب تكميلها بمستويات أخرى لضمان فهم أكثر شمولاً.

رابعًا: دراسة مقارنة - كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية

تمثل شبه الجزيرة الكورية نموذجًا تطبيقيًّا مثاليًّا لتحليل الدولة كمستوى مستقل في فهم السلوك الدوليّ، حيث انقسمت إلى دولتين تتشاركان في الجغرافيا والتاريخ، لكن تختلفان كليًّا في بنيتهما السياسية، ونمط نظاميهما الحاكم، مما انعكس بوضوح على سلوكهما الخارجي، فكوريا الشمالية تتبنّى نموذجًا شيوعيًّا مغلقًا يقوم على حكم الفرد والحزب الأوحد، بينما كوريا الجنوبية تعتمد نموذجًا ديمقراطيًّا تعدديًّا منفتحًا على التفاعلات الدوليّة، ويُظهر هذا الانقسام أن سلوك الدولة في السياسة الدوليّة لا يتحدَّد فقط بقدراتها، بل أيضًا بطبيعة مؤسساتها السياسية والقانونية، ومدى انفتاحها على الداخل والخارج، وبناءً على ذلك يستعرض الجدول التالي أبرز الفوارق بين الدولتين [80]:

المقارنة	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
نظام الحكم	شيوعي، سلطوي، حكم الفرد والحزب الواحد.	ديمقراطي، تعددي، فصل بين السلطات.
العلاقة بين السلطات	غياب العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث.	فصل دستوري واضح بين السلطات الثلاث.
حرية التعبير	غياب حرية الرأي والتعبير.	حرية الرأي والتعبير يكفلهما القانون.
القانون الدوليّ	لاً تكترث بالقانون الدوليّ ودور المنظمات الدوليّة.	تلتزم بالقانون الدوليّ ودور المنظمات الدوليّة.
العلاقات الدوليّة	علاقات دبلوماسية محدودة مع عدد قليل من الدول.	علاقات دبلوماسية واسعة مع معظم دول العالم.
حقوق الإنسان	من أسوأ السجلات عالميًا في مجال حقوق الإنسان.	تتمتع بسجل أفضل في مجال حقوق الإنسان

يكشف الجدول السابق بوضوح أن الفروق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في السلوك الدوليّ لا تعود فقط إلى اختلاف المصالح أو الموقع الجغرافي، بل تتجذَّر أساسًا في اختلاف البنية السياسية والقانونية لكل دولة، فغياب الفصل بين السلطات،

وانعدام الحرّيات الأساسية، ورفض الالتزام بالقانون الدوليّ، يقود كوريا الشمالية إلى سياسة انعزالية صدامية على المستوى العالمي. في المقابل، فإن التعدُّدية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالشرعية الدوليّة، مكّنت كوريا الجنوبية من تعزيز مكانتها كفاعل دوليّ مقبول ومنفتح. تؤكّد هذه المقارنة أن بنية الدولة الداخلية، بما تتضمنه من مؤسسات وقيم سياسية، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سياستها الخارجية، وفي قدرتها على التفاعل الإيجابي أو السلبي مع النظام الدوليّ.

المبحث الثالث: النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدوليّة

يمثّل النظام الإقليمي أحد المستويات التفسيرية الحيوية لفهم التفاعلات الدوليّة، خاصة في ظل التفاوت الجغرافي والثقافي والسياسي بين الأقاليم. فالدول لا تتفاعل فقط بوصفها وحداتٍ مستقلة داخل النظام الدوليّ، بل تنتمي أيضًا إلى أطر إقليمية لها خصائص مميزة، تؤثر في سلوكها السياسي وسياستها الخارجية، ويُشير مصطلح «النظام الإقليمي» إلى مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًّا، ترتبط فيما بينها بشبكة من التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، تختلف في شدتها عن العلاقات التي تجمعها مع بقية النظام الدوليّ [81]. ومن هنا، فإن تحليل سلوك الدول في إطار بيئتها الإقليمية يوفّر رؤية أكثر دقة لتفسير أنماط الصراع، التعاون، والاندماج في مناطق معيَّنة.

أولًا: أهمية تحليل النظام الإقليمي في العلاقات الدوليّة

تبرز أهمية النظام الإقليمي من كونه المستوى الوسيط بين الدولة والنظام الدوليّ؛ إذ يُعَدُّ حلقةَ وصل لفهم تأثير السياق المحلي على القرارات الخارجية من جهة، وطريقة تفاعل الدول ضمن مجموعات إقليمية من جهة أخرى، وقد ساعد هذا المستوى التحليلي في تفسير سلوك الدول في أزمات إقليمية معقدة، يصعب تفسيرها من

منظور دوليّ شامل أو تحليل داخلي فقط، كما أن دراسة الأنظمة الإقليمية تتيح فهم ديناميكيات التحالفات، والنزاعات، وعمليات التكامل، فضلاً عن مدى تأثير الأقاليم في تشكيل بنية النظام الدوليّ. وفيما يلي يُبرز الجدول التالي أهمية مستوى تحليل النظام الإقليمي:

أهمية تحليل النظام الإقليمي في العلاقات الدوليّة	– تفسير التفاعلات بين الدول المتجاورة ضمن سياقات جغرافية وسياسية مشتركة. – فهم دوافع النزاعات والتحالفات الإقليمية بعيدًا عن التفسير العالمي المجرد. – تقييم دور المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات وتعزيز الاستقرار. – تحديد أثر القوى الإقليمية الكبرى في التأثير على الدول الأضعف. – تحليل مدى مساهمة النظام الإقليمي في تشكيل ملامح النظام الدوليّ الأوسع.

تبرز هذه الأهمية أن النظام الإقليمي لا يُعَدُّ فقط بيئة جغرافية مشتركة، بل إطارًا تحليليًّا يُبرز طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الدول ضمن الإقليم الواحد، فالفهم الدقيق لسلوك الدول في هذا السياق يتطلب إدراكًا لطبيعة العلاقات الإقليمية، وتاريخ التوترات أو التعاونات بينها، بالإضافة إلى تأثير القوى الإقليمية المهيمنة، كما تسمح دراسة النظام الإقليمي بالتعرف إلى مراكز التأثير المحلي التي قد لا يكون لها ذات الثقل على المستوى العالمي، لكنها تؤدي دورًا جوهريًّا في إعادة تشكيل التوازنات داخل الإقليم نفسه.

ثانيا: أدوات تحليل النظام الإقليمي في العلاقات الدوليّة

يتطلّب تحليل النظام الإقليمي استخدام أدوات منهجية تساعد على استكشاف العلاقات البينية بين دول الإقليم، وتفسير التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية فيما بينها. من أبرز هذه الأدوات: تحليل توزيع القوة الإقليمية، الذي يكشف

توازنات النفوذ وتأثير الدول الكبرى داخل الإقليم، كذلك، يُستخدم رصد التحالفات والتكتلات لتحديد مدى التعاون أو الانقسام، ويُعَدّ تحليل دور المنظمات الإقليمية مؤشرًا على مستوى التنظيم والتكامل داخل الإقليم، كما تشمل الأدوات متابعة الأزمات والصراعات الإقليمية لفهم آليات التأثر والتأثير، إلى جانب تحليل الخطاب السياسي الإقليمي، الذي يعكس أولويات الفاعلين الإقليميين. ومن هنا، يُبيّن الجدول التالي الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير سلوك النظام الإقليمي:

الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير النظام الإقليمي	– ميزان القوى بين الدول الفاعلة داخل الإقليم. – أنماط التفاعلات: صراع، تعاون، أو تنافس. – دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات أو دعم التكامل. – العلاقات الاقتصادية الإقليمية مثل التكتلات والأسواق المشتركة. – أثر الهُوية الثقافية والانقسامات الإثنية أو الطائفية. – المبادرات الجماعية (قمم، اتفاقيات، مشاريع مشتركة). – التغيرات الجيوسياسية داخل الإقليم وتأثيرها على الاستقرار.

تُظهر هذه الأدوات أن فهم النظام الإقليمي لا يعتمد فقط على العلاقات الرسمية أو المواقف المعلنة، بل يستدعي تحليلاً معمقًا للبنية التحتية السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم سلوك الدول داخله، كما تتيح أدوات التحليل هذه للباحث فحص كيف تؤدي تحوُّلات إقليمية بسيطة إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ، أو إلى اندلاع أزمات تتجاوز حدود الإقليم إلى النظام الدوليّ.

ثالثًا: الانتقادات الموجَّهة لتحليل النظام الإقليمي في العلاقات الدوليّة

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها تحليل النظام الإقليمي كمستوى وسط بين الدولة والنظام الدوليّ، إلّا أن هذا المدخل لم يَسلم من عدد من الانتقادات المنهجية والنظرية. أحد أبرز هذه الانتقادات يتمثل في غموض مفهوم «النظام الإقليمي» ذاته، وغياب توافق أكاديمي حول حدوده ومعاييره، مما يصعّب توحيد أدوات التحليل، كما

يُنتقد هذا المستوى لافتراضه وجود تماسك أو هوية مشتركة بين الدول المنضوية في إقليم واحد، في حين أن كثيرًا من الأقاليم تعاني من انقسامات حادة، وصراعات مزمنة. يُضاف إلى ذلك أن التركيز على البيئة الإقليمية قد يُغفل أحيانًا العوامل العالمية أو البُنى الداخلية للدول، مما يؤدي إلى تحليلات جزئية أو منقوصة. لذلك، يسلط الجدول التالي الضوء على أبرز هذه الانتقادات:

أبرز الانتقادات الموجَّهة لتحليل النظام الإقليمي	– غموض تعريف – النظام الإقليمي – وصعوبة ضبط حدوده بدقة. – افتراضات التماسك الإقليمي رغم الانقسامات العميقة بين الدول. – إغفال دور العوامل الدوليّة في التأثير على التفاعلات الإقليمية. – ضعف بعض المنظمات الإقليمية في لعب أدوار فاعلة ومؤثرة. – تفاوت قدرات الدول داخل الإقليم يعوق بناء نظام إقليمي متماسك.

تكشف هذه الانتقادات أن تحليل النظام الإقليمي، على الرغم من فائدته، يجب ألّا يُعتمد عليه بشكل معزول، بل يُوظف ضمن مقاربة تحليلية متعددة المستويات. فالفصل التام بين الإقليمي والدوليّ لم يعد ممكنًا في ظل ترابط القضايا وتشابك الفواعل، كما أن فعالية هذا المستوى تتفاوت بحسب نضج الإقليم، واستقراره، ومؤسساته، لذا، فإن أهميته تكمن في قدرته على الربط بين البيئة الداخلية للدولة، والتفاعلات الخارجية الأوسع، دون أن يكون بديلاً كليًّا عن تحليل الدولة أو النظام الدوليّ.

رابعًا: دراسة مقارنة – الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية

توفِّر المقارنة بين نظم إقليمية مختلفة أداة فعّالة لتبيان أثر بنية الإقليم وطبيعة تفاعلاته في تشكيل دوريه الإقليمي والدوليّ، حيث يُعَدّ النظام الإقليمي الأوروبي والنظام الإقليمي العربي مثالين بارزين على التباين في فاعلية النظم الإقليمية. فعلى الرغم من أن كليهما يضم دولاً ذات مصالح مشتركة وروابط تاريخية، إلّا أن

الفارق الجوهري يكمن في مستوى التنظيم، والاستقرار، ومدى التزام الدول الأعضاء بقواعد التعاون الجماعي، يبرز الاتحاد الأوروبي كنموذج متقدِّم في التكامل السياسي والاقتصادي، بينما يعاني النظام الإقليمي العربي من اضطراب بنيوي، وتباين في الأولويات، وضعف في الالتزام المؤسسي. وبناءً على ما سبق، يُظهر الجدول التالي مقارنةً بين هذين النظامين في عدّة جوانب [82]:

المقارنة	النظام الإقليمي الأوروبي	النظام الإقليمي العربي
الاستقرار السياسي	يتميَّز بدرجة عالية من الاستقرار السياسي.	يعاني من تحديات سياسية واقتصادية متكرِّرة نتيجة الأزمات والصراعات.
المستوى الاقتصادي	قوة اقتصادية متماسكة ضمن سوق موحدة وتكامل اقتصادي عميق.	اقتصادات متباينة مع ضعف التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
طبيعة التفاعلات	تعاونية ومنظمة عبر مؤسسات وهياكل قانونية فاعلة.	يغلب عليها الطابع الصراعي مع محاولات محدودة للتعاون المؤسسي.
فاعلية المنظمات الإقليمية	عالية، يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجًا متقدِّمًا للعمل الجماعي.	محدودة، حيث تواجه جامعة الدول العربية تحديات في التأثير والتنسيق.
مشاركة الدول الصغرى	مضمونة من خلال آليات تصويت وشراكة متوازنة بين الأعضاء.	ضعيفة، مع هيمنة بعض القوى الإقليمية الكبرى على القرار الجماعي.
مستوى التأثير في النظام الدوليّ	يمتلك تأثيرًا سياسيًا واقتصاديًا بارزًا في تشكيل النظام الدوليّ.	تأثير محدود على بنية النظام الدوليّ.

تُبرز المقارنة بين النظامين الإقليميين الأوروبي والعربي حجم الفجوة في مستوى الأداء السياسي والمؤسسي بينهما. ففي حين استطاع الاتحاد الأوروبي أن يبني منظومة تعاونية متماسكة تحقق استقرارًا سياسيًا وتكاملاً اقتصاديًا فعَّالاً، ما جعله فاعلاً رئيسيًا في بنية النظام الدوليّ، عجز النظام العربي عن تجاوز حالة التفكك

والصراعات البينية التي أعاقت تطوير عمل مؤسساتي إقليمي مؤثر، وتعكس هذه الفجوة تأثيرات البنية الداخلية لكل نظام على قدرته في إدارة الأزمات، وصياغة سياسات خارجية جماعية، وممارسة دور في التفاعلات الدوليّة الأوسع، كما تؤكد أن استقرار النظام الإقليمي، وفعالية منظماته، ودرجة تعاون جميع أعضائه، تمثل عوامل حاسمة في تحديد وزنه وتأثيره العالمي.

المبحث الرابع: النظام الدوليّ كمستوى تحليل في العلاقات الدوليّة

يُمثّل النظام الدوليّ أعلى مستويات التحليل في العلاقات الدوليّة، ويُعنَى بدراسة البنية العامة التي تنظم تفاعلات الوحدات الدوليّة، وفي مقدِّمتها الدول. لا ينظر هذا المستوى إلى الدولة أو القائد فحسب، بل إلى نمط توزيع القوة، وطبيعة التفاعلات، وأثر القواعد والمؤسسات الدوليّة في توجيه سلوك الفواعل المختلفة. وتحليل النظام الدوليّ ضروري لفهم السياق العام الذي تُبنى فيه السياسات الخارجية، سواء من خلال تفسير التحالفات، أو الحروب، أو النظام الاقتصادي العالمي، ويُستخدم هذا المستوى لتحديد شكل القوة العالمية (أحادية، ثنائية، متعددة) وتأثيرها في القرارات الدوليّة.

أولاً: أهمية تحليل النظام الدوليّ في العلاقات الدوليّة

تأتي أهمية تحليل النظام الدوليّ في كونه الإطار الأكبر الذي تتفاعل داخله كل الوحدات الدوليّة، بما فيها الدول والفاعلون من غير الدول، فهو يحدد حدود السلوك الممكن، ويرسم أنماط القوة والتبعية، ويُسهم في فهم الثوابت والتحوُّلات الكبرى على الساحة الدوليّة، كما يُعتبر هذا المستوى ضروريًّا لفهم كيفية نشوء التحالفات، وانهيار التوازنات، وصعود أو تراجع القوى الدوليّة، كما أن طبيعة القطبية الدوليّة -أحادية أو ثنائية أو متعددة- تشكِّل البيئة التي تُصاغ فيها استراتيجيات الدول، وتُحدّد فيها

مكانتها، وتبرز أهمية هذا المستوى أيضًا عند دراسة التفاعلات الكبرى، كالحروب العالمية، أو التحالفات العابرة للأقاليم، أو النزاعات التي تتجاوز حدود الدولة أو الإقليم. وفيما يلي أبرز أوجه أهمية تحليل النظام الدوليّ:

أهمية تحليل النظام الدوليّ في العلاقات الدوليّة	- لفهم بنية توزيع القوة على المستوى العالمي. - لتحليل أنماط التفاعل بين القوى الكبرى وتأثيرها على الدول الصغرى. - لتقييم تأثير المؤسسات الدوليّة في ضبط سلوك الدول. - لتفسير الظواهر الدوليّة الكبرى مثل الحرب، السلم، الأزمات الممتدة. - لربط السياسات الوطنية بالإطار البنيوي الأكبر الذي يُشكّل النظام الدوليّ.

تُوضح هذه الأهمية أن سلوك الدولة لا يُفهم بدقة إلّا من خلال ربطه بالبنية الأشمل التي تعمل ضمنها، فالنظام الدوليّ يشكّل الخلفية العامة التي تتحرَّك فيها الدول، ويوجّه أحيانًا تفاعلاتها دون أن يكون ذلك ظاهرًا مباشرة. ومن هنا، فإن تحليل هذا المستوى يُعَدّ مفتاحًا لتفسير كثير من الظواهر الدوليّة التي لا يمكن إدراكها من خلال تحليل الدولة أو الإقليم فقط، خاصة في ظل تزايد التشابك بين الفواعل الدوليّة وتعدُّد مصادر القوة والنفوذ.

ثانيًا: أدوات تحليل النظام الدوليّ في العلاقات الدوليّة

يعتمد تحليل النظام الدوليّ على مجموعة من الأدوات والمفاهيم التي تهدف إلى تفسير بنية النظام واتجاهاته، ومن بين هذه الأدوات: تحليل توزيع القوة بين الفواعل الكبرى، ودراسة التفاعلات الدوليّة الكبرى (تحالفات، نزاعات، منظمات)، وقراءة دور المؤسسات الدوليّة ومدى التزام الدول بها، إلى جانب فهم الرأي العام العالمي وتحرُّكات الرأي السياسي الدوليّ تجاه القضايا الكبرى. ومن هنا، يُبين الجدول التالي الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير سلوك النظام الدوليّ بشكل

منهجي:

الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من تفسير النظام الدوليّ	- نمط قطبية النظام الدوليّ (أحادية – ثنائية – متعددة). - تحوُّلات القوة بين الفواعل الكبرى عالميًا. - التفاعلات الدوليّة (صراعية أو تعاونية). - أداء المنظمات الدوليّة ومدى فاعليتها. - درجة الامتثال للقانون الدوليّ والمعاهدات. - التوزيع الجغرافي للنفوذ والتأثير السياسي. - تأثير الرأي العام الدوليّ. - التحالفات الدوليّة والتكتلات الاقتصادية.

توفِّر هذه المفاهيم أدوات لفهم كيفية تشكّل سلوك الدول في إطار نظام دوليّ معقد ومترابط، إذ توضح القطبية شكل البنية العامة، في حين يُحدد توازن القوى مدى استقرارها، كما تساعد المفاهيم المؤسسية كالمُنظمات الدوليّة والتحالفات في فهم دور القواعد والمعايير في ضبط العلاقات، أما الرأي العام العالمي، فيُضفي بُعدًا رمزيًا وأخلاقيًا على الشرعية الدوليّة، ومن خلال هذه المفاهيم مجتمعة، يمكن بناء فهم شامل ودقيق لخصائص النظام الدوليّ وتفاعلاته المُتغيِّرة.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة لتحليل النظام الدوليّ في العلاقات الدوليّة

رغم أهمية تحليل النظام الدوليّ، إلّا أن هذا المستوى لم يَسلم من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بتجريديته العالية واعتماده على مفاهيم كلية قد تُغفل التباينات المحلية أو الفردية، كما يُنتقد بأنه يُركّز على القوى الكبرى على حساب الدول الصغيرة، ويُفترض فيه أحيانًا ثبات نسق النظام الدوليّ رغم الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدوليّة. لذلك، يسلط الجدول التالي الضوء على أبرز هذه الانتقادات:

أبرز الانتقادات الموجهة لتحليل النظام الدولي	- يتجاهل أدوار الفاعلين من غير الدول في التفاعلات العالمية. - صعوبة قياس «البنية الدوليّة» بشكل دقيق وواقعي. - يُقلل من أثر البيئة المحلية والإقليمية في صياغة السياسات. - يفتقر إلى إجماع مفاهيمي واضح حول تعريف النظام الدوليّ. - يُعَدّ عامًا ومجرّدًا، ما يُضعف دقّته في تفسير الحالات الفردية. - التركيز على القوى الكبرى دون مراعاة تنوُّع الدول.

تكشف هذه الانتقادات عن ضرورة الحذر في استخدام تحليل النظام الدوليّ بشكل منفصل عن بقية المستويات، فبينما يوفر رؤية شاملة ومهمة، إلّا أن تجاهل المستويات الأدنى، كالدولة أو الإقليم، قد يؤدي إلى تفسيرات ناقصة أو منحازة، لذا، فإن القيمة الحقيقية لهذا المستوى تظهر عند دمجه ضمن تحليل متعدد الأبعاد، يُراعي تداخل القوى والمستويات المختلفة. بهذه الطريقة، يمكن للنظام الدوليّ أن يحتفظ بدوره الإطاري دون أن يُغفل التعقيد المتزايد في العلاقات الدوليّة المعاصرة.

رابعًا: دراسة مقارنة - النظام الدوليّ الأحادي والثنائي القطبية

توفِّر مقارنة النظام الدوليّ في مرحلتي الثنائية القطبية والأحادية القطبية نموذجًا واضحًا لفهم تأثير بنية النظام في توجيه سلوك الدول. في مرحلة الثنائية القطبية، التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل التسعينيات، هيمن على النظام قوتان رئيسيتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اتسمت تلك الفترة بتوزيع متوازن للقوة، ولكنها حملت معها توترًا دائمًا ناتجًا عن الصراع الأيديولوجي والعسكري بين المعسكرين. في المقابل، جاءت مرحلة الأحادية القطبية، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، لتشهد بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة أوحد، ما أعطى النظام الدوليّ استقرارًا نسبيًّا من جهة، لكنه عزَّز أيضًا مركزية القرار العالمي وأثّر على استقلالية الفواعل الأخرى. وبناءً على ما سبق، يُظهر الجدول التالي مقارنةً بين هذين النظامين في أبعاد مختلفة [83]:

المقارنة	النظام الدوليّ الأحادي القطبية	النظام الدوليّ الثنائي القطبية
القوى المهيمنة	قوة واحدة (الولايات المتحدة).	قوتان رئيسيتان (الولايات المتحدة + الاتحاد السوفياتي).
طبيعة التفاعلات	هيمنة نسبية، وضبط أكبر للتفاعلات العالمية.	تنافس شديد، صراعات غير مباشرة (حروب بالوكالة).
انقسام الدول	خضوع نسبي لتوجُّهات القوة المهيمنة.	بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي.
استقرار النظام	مستقر نسبيًّا لكنه غير متوازن.	هش، تحت تهديد دائم بالصراع المباشر.
استقلالية الدول	محدودة بفعل الضغوط الأمريكية.	محدودة بسبب الاصطفافات الحادة.

تُبيّن هذه المُقارنة أن شكل القطبية في النظام الدوليّ لا يؤثر فقط في التفاعلات بين القوى الكبرى، بل ينعكس أيضًا على سلوك الدول الصغرى، وعلى الاستقرار العام للنظام، ففي حين أدت الثنائية القطبية إلى حالة من الردع المتبادل، لكنها حملت معها توترات مزمنة وحروبًا غير مباشرة، أما الأحادية القطبية، فرغم استقرارها الظاهري، فقد كرّست نوعًا من الاحتكار في القرار الدوليّ، ما ولّد ردود فعل لدى فواعل دوليّة تسعى لإعادة تشكيل النظام نحو تعددية قطبية، ومن ثمَّ، فإن تحليل شكل القطبية لا يقدّم فقط فهمًا للتركيبة البنيوية، بل يساعد أيضًا في استشراف المسارات المحتملة لتطوُّر النظام العالمي في المستقبل.

خاتمة الفصل الرابع

تمثل مستويات التحليل الأربعة إطارًا منهجيًّا ضروريًّا لفهم التعقيد المتزايد في العلاقات الدوليّة، إذ يتيح كل مستوى منها زاوية تفسيرية تسهم في تحليل سلوك الدول وتفاعلاتها في محيطها الداخلي والإقليمي والدوليّ، ومن خلال الربط التكاملي بين الفرد، والدولة، والنظام الإقليمي، والنظام الدوليّ، يصبح بالإمكان بناء تحليل أكثر واقعية وعمقًا للقرارات والسياسات، كما أن هذا التعدُّد في المستويات يمنح الباحث مرونةً في التعامل مع الحالات المختلفة، دون الوقوع في التعميم أو الإغفال، وبذلك، يشكّل هذا الفصل قاعدة تحليلية لفهم الظواهر الدوليّة وتطوُّراتها المستقبلية.

الفصل الخامس

القوة في العلاقات الدوليّة

يشكّل مفهوم القوة حجر الزاوية في تحليل العلاقات الدولية، إذ تمثّل الأداة التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها وتأمين بقائها ضمن نظام دولي يتسم بالتنافس والصراع، وتختلف طبيعة القوة تبعًا للسياق التاريخي والسياسي، مما يجعلها مفهومًا متغيرًا وغير ثابت، فمنذ العصور الكلاسيكية وحتى اليوم، تطوّر فهم القوة من مجرد القدرة العسكرية إلى أشكال أكثر تعقيدًا تشمل النفوذ الثقافي، والاقتصادي، والتقني، ولذلك، فإن تحليل القوة يتطلب النظر إليها بعدّه مفهومًا متعدد الأبعاد، له تجليات متنوعة وأدوات تنفيذ متعددة تتغير وفقًا لموازين القوى الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

أولًا: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

تُعرّف القوة في العلاقات الدولية بأنها قدرة فاعل دولي – وحدة دولية – على التأثير في سلوك الآخرين أو التحكم في نتائج معينة تخدم مصالحه، سواء بالترغيب أو بالترهيب، وقد اختلفت المدارس الفكرية في تحديد هذا المفهوم، فبينما ترى المدرسة الواقعية أن القوة تكمن أساسًا في القوة العسكرية والقدرة على الإكراه، تميل الليبرالية إلى اعتبارها وسيلة للتأثير من خلال الاقتصاد والمؤسسات، أما النظريات الحديثة فتركّز على أن القوة لم تعد مقتصرة على الوسائل المادية، بل تشمل أيضًا الجوانب المعنوية والإعلامية والتكنولوجية، لذا، يُنظر إلى القوة بوصفها مفهومًا ديناميكيًا يتغير بتغير السياق والفاعلين، ولفهم طبيعة هذا المفهوم بشكل أوضح، يمكن استعراض أبرز أدوات القوة الأساسية وفقًا للمدارس الفكرية كما وردت في أدبيات العلاقات الدولية [84]:

الواقعية	القوة العسكرية – الردع – التحالفات.
الليبرالية	المؤسسات الدولية – الاقتصاد – القانون الدولي.
البنائية	الخطاب – الأفكار – الهوية – القيم.
النقدية	الأيديولوجيا – المعرفة – السيطرة الاقتصادية.

يتضح من المقارنة أن مفهوم القوة ليس واحدًا، بل يتنوع بحسب المنطلقات النظرية لكل مدرسة، فبينما يُختزل أحيانًا في القدرة العسكرية فقط، فإن مدارس أخرى توسّعه ليشمل أدوات ناعمة مثل الثقافة والإقناع، هذا التباين في الفهم يعبّر عن تحوّل كبير في النظام الدولي، إذ لم تعد القوة الصلبة وحدها كافية لتحقيق النفوذ، بل إن التكامل بين المصادر المادية وغير المادية هو ما يُكسب الفاعلين الدوليين قدرة حقيقية على التأثير والاستمرار.

ثانيًا: مراحل استخدام القوة في العلاقات الدولية

تمرّ القوة في العلاقات الدولية بجملة من المراحل التي تعكس طبيعة تصاعد استخدامها أو تراجعها، وذلك تبعًا للظروف المحيطة والأهداف السياسية المرجوة. وغالبًا ما تبدأ هذه المراحل بمحاولات التأثير من خلال أدوات دبلوماسية أو وسائل ضغط اقتصادي، ثم تتطور إلى أساليب الردع أو التهديد المباشر، وقد تصل - في بعض الحالات - إلى اللجوء الفعلي للقوة العسكرية. ولا تسير هذه المراحل بالضرورة وفق تسلسل خطي، بل قد تتداخل أو تتكرر بحسب موازين القوى وفاعلية الأدوات المستخدمة. فإدراك هذه المراحل يُعد ضروريًا لفهم كيفية إدارة الدول للنزاعات، وسعيها لتحقيق مصالحها في ظل بيئة دولية متغيرة، وفيما يلي يوضح الجدول التالي مراحل استخدام القوة:

مراحل استخدام القوة في العلاقات الدولية	- الدبلوماسية. - تخفيض التمثيل الدبلوماسي. - قطع العلاقات الدبلوماسية. - العقوبات. - التهديد. - الحرب.

من خلال هذا الجدول، يمكن ملاحظة أن استخدام القوة يتدرج من الوسائل السلمية

إلى الإكراه المباشر، وفق حسابات دقيقة تتعلق بالكلفة، الفاعلية، والشرعية الدولية، وغالبًا ما تفضّل الدول البقاء في المراحل الأولى لتجنب الانزلاق في صراعات مفتوحة، خاصة في ظل الترابط الاقتصادي العالمي وتطوّر أدوات الردع، إلا أن فشل الوسائل الناعمة أو غير القسرية قد يدفع نحو استخدام القوة الصلبة، ما يُبرز أهمية فهم هذه المراحل في صنع القرار الاستراتيجي.

ثالثًا: مصادر القوة في العلاقات الدولية

تستمد الدول قوتها في النظام الدولي من مجموعة من المصادر المتنوعة، تختلف من دولة لأخرى بحسب قدراتها الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، فبعض الدول تعتمد على قوتها السكانية ومواردها الطبيعية، بينما تستند أخرى إلى تفوقها التكنولوجي أو موقعها الجغرافي، وتشمل مصادر القوة كذلك عناصر غير مادية مثل شرعية النظام السياسي، أو القدرة على التأثير في الرأي العام الدولي، ففهم مصادر القوة يُساعد على تحليل لماذا تُعدّ بعض الدول مؤثرة في النظام العالمي بينما تظل أخرى هامشية، رغم امتلاكها لبعض العناصر المادية، لذا، يُبين الجدول التالي أبرز مصادر القوة في العلاقات الدولية:

مصادر القوة في العلاقات الدولية	- القوة السكانية. - الموقع الجغرافي. - القوة الاقتصادية. - القوة العسكرية. - القوة التكنولوجية. - القوة الدبلوماسية. - التأثير الثقافي. - شرعية النظام السياسي.

يتضح من هذا العرض أن مصادر القوة ليست متساوية في تأثيرها، كما أن امتلاك بعض المصادر لا يعني بالضرورة القدرة على التأثير الفعلي ما لم يتم توظيفها بفعالية،

فالدولة التي تجمع بين الموارد المادية والتكنولوجية والشرعية السياسية تستطيع أن تقوم بدور مركزي في النظام الدولي، كما أن تنوّع هذه المصادر يمنح الدول مرونة استراتيجية في إدارة علاقاتها الدولية، إذ يمكنها تعويض نقص في مجال معين بتفوق في مجال آخر، ما يُبرز أهمية التخطيط الشامل لبناء القوة الوطنية.

رابعًا: خصائص القوة في العلاقات الدولية

تمتاز القوة في العلاقات الدولية بعدة خصائص تجعلها مفهومًا مرنًا ومعقدًا في آنٍ واحد، فهي نسبية بطبيعتها، أي أنها تُقاس مقارنةً بقوة الفاعلين الآخرين، وليست مطلقة، كما أنها متغيرة، إذ يمكن أن تتغير قوة دولة ما بمرور الوقت نتيجة التحولات الاقتصادية أو السياسية أو التكنولوجية، وتُعد القوة أيضًا متعددة الأبعاد، إذ لا تنحصر في المجال العسكري فقط، بل تمتد إلى الاقتصاد، الإعلام، الثقافة، والتكنولوجيا، وتتمتع كذلك بقدرة تراكمية أو استنزافية، بحسب طريقة استخدامها، إن فهم هذه الخصائص ضروري لتحليل كيفية توظيف الدول لقوتها في التفاعلات الدولية، وفي موازنة علاقاتها مع الآخرين، وعليه، يستعرض الجدول التالي أهم خصائص القوة في العلاقات الدولية، ويعرض شرحًا موجزًا لكل خاصية [85]:

نسبية	تُقاس القوة دائمًا مقارنة بقدرات الدول الأخرى.
متغيرة	تتغير بمرور الزمن نتيجة التغيرات الداخلية والخارجية.
متعددة الأبعاد	لا تقتصر على القوة العسكرية، بل تشمل الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.
تراكمية	يمكن أن تزداد القوة بتراكم الموارد والخبرة.
استنزافية	يمكن أن تضعف بسبب سوء الاستخدام أو التورط في نزاعات طويلة.
تفاعلية	تتأثر بتصرفات الآخرين وردود أفعالهم.

من خلال هذه الخصائص، يتضح أن القوة مفهوم حركي لا يمكن تجميده في إطار

واحد، بل يتطلب فهمًا مستمرًا للتغيرات الدولية والإقليمية، فدولة قد تكون قوية في مجال ما لكنها هشة في مجال آخر، والعبرة ليست فقط بامتلاك مصادر القوة، بل بقدرة الدولة على إدارتها وتوجيهها بفعالية، كما أن إدراك نسبية وتفاعلية القوة يساعد على تفسير التحولات المفاجئة في موازين القوى، ويمنح صانعي القرار أدوات أكثر واقعية للتخطيط الاستراتيجي.

المبحث الثاني: أشكال القوة في العلاقات الدولية

أولاً: القوة الناعمة

القوة الناعمة تُعد من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، وقد عبر عنها جوزيف ناي بأنها: «قدرة الدولة على التأثير في الآخرين وجذبهم دون استخدام الإكراه أو العنف»[86]، وتعتمد هذه القوة على عناصر غير مادية مثل: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والتعليم، والإعلام، فبدلاً من فرض الإرادة بالقوة، تسعى الدول من خلال القوة الناعمة إلى كسب القبول الطوعي والتأييد من الشعوب والدول الأخرى، وتُعد هذه القوة فعالة على المدى الطويل، لأنها تُحدث تغييرات في الإدراك والانطباعات العامة، مما يجعلها أداة محورية في تعزيز المكانة الدولية للدول الحديثة، ويوضح الجدول التالي أبرز عناصر القوة الناعمة في العلاقات الدولية:

أبرز مصادر القوة الناعمة	- الثقافة واللغة. - التعليم والمنح الأكاديمية. - الرياضة والإعلام. - مراكز الفكر والبحوث. - المساعدات الإنسانية والتنموية. - القيم السياسية. - السمعة الدولية. - الوساطة والمساعي الحميدة. - الدبلوماسية العامة. - التكنولوجيا. - السياحة.

وهنا، يتضح أن القوة الناعمة تعتمد على الإقناع والجاذبية بدلاً من الإكراه، وتُعدّ فعالة في تحسين صورة الدولة وبناء الثقة، خاصة في الفترات التي تتراجع فيها شرعية القوة الصلبة، كما أن استخدامها يتطلب انسجامًا داخليًا بين القيم المعلنة والممارسات الواقعية، إذ لا يمكن للدولة أن تمارس نفوذًا ناعمًا فعالاً إذا كانت تُتهم داخليًا بالقمع أو التمييز، لذا، فإن نجاح القوة الناعمة مرهون بقدرة الدولة على تقديم نموذج يُحتذى به دوليًا، وليس بأدوات دعائية مؤقتة.

ثانيًا: القوة الصلبة

تُعتبر القوة الصلبة الشكل الأقدم من أشكال القوة في العلاقات الدولية، إذ تعتمد على استخدام الوسائل العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد بها، لفرض الإرادة وتحقيق الأهداف، وتُستخدم هذه القوة غالبًا في النزاعات أو التوترات التي لا تنجح فيها الوسائل السلمية، وعلى الرغم من فاعليتها في المدى القصير، إلا أن استخدامها يُثير أحيانًا جدلاً دوليًا حول الشرعية والتكلفة الأخلاقية والمادية، وتبرز أهميتها في حالات الردع أو التدخل العسكري، أو في فرض التوازن الإقليمي من خلال القوة،

ويبين الجدول التالي المصادر المختلفة للقوة الصلبة في العلاقات الدولية:

أبرز مصادر القوة الصلبة	- التهديد باستخدام القوة العسكرية. - استخدام القوة العسكرية. - الترسانة النووية. - العقوبات الاقتصادية. - التحالفات الدفاعية. - الإنفاق العسكري. - القواعد العسكرية الخارجية. - السيطرة والنفوذ على الممرات والمناطق الحيوية.

ورغم أن القوة الصلبة تُعد وسيلة فعالة لتحقيق نتائج سريعة، إلا أن استخدامها يحمل أخطارًا كبيرة، مثل تصعيد الصراع أو فقدان الدعم الدولي، كما أن فعاليتها تتراجع عندما تُستخدم بشكل مفرط أو دون غطاء شرعي، ومن هنا، بدأت العديد من الدول في المزج بين القوة الصلبة والناعمة، لتقليل الكلفة وتعظيم الأثر، ومع ذلك، ما تزال القوة الصلبة ضرورية في بيئات النزاع عالية التهديد، أو عندما تفشل أدوات التأثير الأخرى، مما يجعلها أداة لا يمكن إغفالها في السياسة الدولية.

ثالثًا: القوة الذكية

القوة الذكية هي مزيج استراتيجي من القوة الصلبة والناعمة، وتُستخدم بهدف تحقيق أقصى تأثير بأقل تكلفة ممكنة، ويكمن جوهر هذه القوة في اختيار التوقيت المناسب والأداة الملائمة [87]، إذ تُستخدم الوسائل العسكرية أو الاقتصادية عند الضرورة، وتُستكمل بالقوة الناعمة عبر الثقافة والدبلوماسية والإعلام، ظهر هذا المفهوم ردًا على فشل الاعتماد المفرط على القوة الصلبة، كما في تجارب التدخل العسكري التي لم تحقق نتائج مستدامة، لذا، فإن القوة الذكية لا تقوم فقط على امتلاك الأدوات، بل على القدرة على التنسيق بينها وتوظيفها بشكل متكامل يخدم الأهداف السياسية الخارجية للدولة بفاعلية ومرونة، ويستعرض الجدول التالي

الفروقات بين القوة الصلبة، الناعمة، والذكية من حيث أسلوب الاستخدام:

القوة الصلبة	الإكراه أو الفرض المباشر.
القوة الناعمة	الإقناع والجذب.
القوة الذكية	استخدام انتقائي متوازن بين القوتين الصلبة والناعمة يخدم الأهداف الاستراتيجية.

يتضح من الجدول أن القوة الذكية ليست نوعًا ثالثًا مستقلاً، بل هي استراتيجية توظيف ذكي لما هو متاح من أدوات صلبة وناعمة، حسب السياق والهدف، هذا النوع من القوة يعكس تطوّرًا في الفكر السياسي الدولي، إذ لم يعد يُنظر للقوة على أنها مجرد تفوق عسكري، بل أصبحت تتعلق بمدى كفاءة الدولة في إدارة صورتها، أدواتها، وتفاعلها مع النظام الدولي، ولذلك، يُعد النجاح في استخدام القوة الذكية علامة على نضج الدولة دبلوماسيًا واستراتيجيًا.

رابعًا: القوة السيبرانية

القوة الإلكترونية تُعد من أحدث أشكال القوة في العلاقات الدولية، وقد أصبحت عنصرًا محوريًا في التنافس بين الدول في العصر الرقمي، إذ تقوم على استخدام القدرات التقنية في الفضاء السيبراني للتأثير في سلوك الدول الأخرى أو تهديد أمنها ومصالحها، وتتراوح تطبيقات هذه القوة بين الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية، والتجسس الرقمي، والحملات الدعائية الرقمية، وصولاً إلى التأثير في نتائج الانتخابات أو زعزعة الاستقرار الداخلي، وتكمن خطورة هذا النوع من القوة في أنه غالبًا ما يُستخدم في الخفاء، ويصعب تتبعه أو الرد عليه بشكل تقليدي، ما يجعله أداة فعالة ومخيفة في آنٍ واحد، وفيما يلي يُبين الجدول التالي مظاهر القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية الحديثة:

أبرز مظاهر القوة السيبرانية	- الهجمات السيبرانية. - التجسس الرقمي. - الحرب المعلوماتية. - سرقة البيانات. - التأثير في الرأي العام.

فالقوة الإلكترونية تمثل تحوّلاً جذريًا في طبيعة الصراع الدولي، إذ يمكن لدول صغيرة أو حتى جماعات غير حكومية أن تُحدث أضرارًا استراتيجية هائلة دون إطلاق رصاصة واحدة، كما أنها غير مقيدة جغرافيًا، ولا تزال قواعد تنظيمها في القانون الدولي محدودة ومتطورة، ما يجعلها سلاحًا مفضلاً في الحروب غير التقليدية، ولذلك، أصبحت الدول الكبرى تتسابق في تعزيز قدراتها السيبرانية، ليس فقط للدفاع، بل أيضًا للردع والهجوم؛ مما يؤكد على أن الفضاء الإلكتروني بات ساحة حقيقية لصراع النفوذ في القرن الحادي والعشرين.

خامسًا: القوة الاقتصادية

القوة الاقتصادية من أهم أدوات التأثير في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تُمكّن الدول من فرض نفوذها عبر التجارة، الاستثمارات، المساعدات، والعقوبات الاقتصادية، وهي تُستخدم وسيلة ضغط أو إغراء لتحقيق أهداف سياسية دون الحاجة لاستخدام العنف، وتبرز هذه القوة في قدرة بعض الدول على التحكم بالأسواق العالمية، التكتلات الاقتصادية، وسلاسل الإمداد، وتجسّد الدول ذات الاقتصادات الكبرى أبرز الأمثلة على هذا النوع من النفوذ [88]، إذ يمنحها ذلك بعدًا إضافيًا من القوة. وتكمن فعالية القوة الاقتصادية في قدرتها على إعادة تشكيل سلوك الدول الأخرى من خلال أدوات تبدو «مدنية»، لكنها تترك أثرًا سياسيًا بالغًا، ويعرض الجدول التالي أبرز أدوات القوة الاقتصادية:

العقوبات الاقتصادية	- قطع المساعدات. - فرض القيود التجارية. - منع الاستيراد والتصدير. - إيقاف القروض والاستثمارات. - تجميد الحسابات والأصول المالية. - تهديد الشركات بعدم التعامل مع الدول المستهدفة.
الحوافز الاقتصادية	- تقديم المساعدات التنموية. - منح التسهيلات والمنح المالية. - زيادة الاستثمارات. - تعزيز التبادل التجاري. - تقديم الامتيازات الاقتصادية. - تسهيل التأشيرات.

يتضح أن القوة الاقتصادية تمنح الدول مرونة كبيرة في إدارة علاقاتها الدولية؛ لأنها تتيح التأثير دون اللجوء إلى القوة العسكرية، كما أنها أداة مزدوجة: تُستخدم للحوافز كما للعقوبات، وتُطبّق على المدى الطويل بما يسمح بتغيير السياسات أو توجيه المواقف، ومع تعقّد الاقتصاد العالمي وتزايد الاعتماد المتبادل، أصبحت هذه القوة أكثر تعقيدًا وفعالية، وتشكّل اليوم إحدى ركائز الهيمنة غير العسكرية في النظام الدولي.

المبحث الثالث: مفاهيم مرتبطة بالقوة في العلاقات الدولية

أولًا: الهيمنة في العلاقات الدولية

الهيمنة في العلاقات الدولية تشير إلى قدرة دولة ما على فرض إرادتها أو قيادتها على النظام الدولي أو جزء منه، بحيث تتحكم في القواعد والمعايير الناظمة للعلاقات بين الدول، وتتحقق الهيمنة، عادة، عبر مزيج من التفوق العسكري، الاقتصادي،

التكنولوجي، والثقافي، وتُعد الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة نموذجًا للهيمنة أحادية القطب [89]، إلا أن هذا المفهوم يثير جدلاً كبيرًا، خاصة من حيث شرعيته، واستدامته، واحتمال نشوء قوى مضادة تسعى لتقويضه، فالهيمنة ليست تفوقًا فحسب، بل هي علاقة تفاعلية تتطلب اعترافًا نسبيًا من الآخرين بدور الدولة المُهيمنة، وهنا، يتطرق الجدول التالي مقومات الهيمنة في النظام الدولي:

مقوّمات الهيمنة في العلاقات الدولية	- التفوق العسكري. - التفوق الاقتصادي. - التفوق التكنولوجي. - التفوق الديموغرافي. - التفوق المعرفي. - التفوق الدبلوماسي. - التفوق المؤسسي الدولي. - التفوق في القوة الناعمة.

يتضح من الجدول أن الهيمنة ليست تفوقًا تقني أو عسكري فقط، بل هي منظومة متكاملة من المقومات تُكرّس دورًا قياديًا في النظام الدولي، لكنها في الوقت نفسه حالة هشّة، لأنها تُواجه دائمًا بتحديات داخلية وخارجية، سواء من قوى صاعدة أو من رفض الشعوب لهيمنة خارجية، كما أن الحفاظ على الهيمنة يتطلب موارد هائلة وقدرة على التكيف مع التغيرات الدولية؛ ما يجعلها وضعًا صعب الاستدامة على المدى الطويل دون تحالفات وشرعية دولية واضحة.

ثانيًا: توازن القوى في العلاقات الدولية

توازن القوى من أبرز المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية، ويشير إلى حالة تُوزّع فيها القوة بين عدد من الدول بطريقة تمنع تفرد أحدها بالهيمنة أو السيطرة الكاملة على النظام الدولي، ويُعتبر هذا التوازن أحد شروط الاستقرار العالمي؛ إذ يؤدي إلى ردع متبادل بين القوى المتنافسة ويُقلل من احتمالية نشوب صراعات

كبرى، وقد طوّرت الدول عبر التاريخ عددًا من السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذا التوازن، ليس فقط في المجال العسكري، بل أيضًا في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، ويُبرز الجدول التالي أهم الوسائل التي تعتمدها الدول ضمن استراتيجيات توازن القوى [90]:

وسائل توازن القوى في العلاقات الدولية	- سياسة التحالفات. - سياسة تفكيك التحالفات (فرق تسد). - سياسة تقاسم مناطق النفوذ. - سياسة التسليح والردع. - سياسة التدخل لتحقيق التوازن. - سياسة التهديد باستخدام القوة. - سياسة استخدام القوة.

تُظهر هذه الوسائل أن الحفاظ على توازن القوى لا يستلزم تطابقًا صارمًا في الإمكانيات، بل يكفي وجود سياسات مدروسة قادرة على كبح طموح أي قوة صاعدة، ومن خلال مزيج من التحالفات، الردع، التدخلات المحدودة، واستخدام أدوات اقتصادية وعسكرية، تستطيع الدول إحداث توازن فعّال يُسهم في الاستقرار الإقليمي والدولي، كما يعكس تطوّر هذه السياسات توسّع مفهوم التوازن، فلم يعد يقتصر على المواجهة العسكرية التقليدية، بل يشمل أدوات دبلوماسية واقتصادية وسيبرانية، تُوظّف جميعها لتحقيق استقرار دائم في بيئة دولية تتسم بالتنافس والفوضى البنيوية.

ثالثًا: الردع في العلاقات الدولية

الردع هو أحد المفاهيم الأساسية في الاستراتيجية الدولية، ويُقصد به منع الخصم من اتخاذ سلوك معين من خلال التهديد بعقوبة قوية في حال الإقدام عليه، ويقوم الردع على منطق عقلاني يُفترض فيه أن الطرف الآخر سيتجنب التصعيد إذا كانت الكلفة المحتملة عليه مرتفعة للغاية، وقد برز هذا المفهوم بشكل خاص خلال الحرب

الباردة مع تطوير الأسلحة النووية، إذ اعتمدت استراتيجيات الردع المتبادل على «توازن الرعب» [91]، وهناك نوعان من الردع: الردع الدفاعي، لحماية الوضع القائم، والردع الهجومي، لمنع العدو من الرد على خطوة هجومية، ويُستخدم الردع اليوم أيضًا في المجال السيبراني والاقتصادي، ما يعكس تطوّر أدواته مع الزمن، ويستعرض الجدول التالي أبرز أنواع الردع في السياقات المختلفة [92]:

أبرز أنواع الردع	- الردع اللفظي من خلال التصريحات السياسية والتلويح باستخدام القوة. - الردع النووي من خلال التهديد باستخدام السلاح الشامل. - الردع التقليدي من خلال استخدام القوة العسكرية التقليدية. - الردع الاقتصادي من خلال فرض العقوبات الاقتصادية المختلفة. - الردع السيبراني من خلال التهديد بهجمات إلكترونية على الأنظمة الحيوية.

يُظهر الجدول أن الردع لم يعد محصورًا في المجال النووي أو العسكري، بل أصبح مفهومًا مرنًا يُستخدم في ميادين متعددة مثل الاقتصاد والتكنولوجيا، ومع أن فعاليته تقوم على التهديد، إلا أنه يتطلب مصداقية في التهديد ووضوحًا في الرسائل السياسية، وإلا فقد يتحول إلى مجرد دعاية غير مؤثرة، كما أن الردع الناجح يتطلب توازناً دقيقًا: أن يكون التهديد قويًا بما يكفي للردع، دون أن يُستفز الطرف الآخر نحو التصعيد، ولهذا، يبقى الردع أداة استراتيجية معقدة تتطلب إدارة دقيقة في السياسات الخارجية.

رابعًا: سباق التسلح في العلاقات الدولية

يتمثل سباق التسلح في تسابق الدول على امتلاك وتطوير القدرات العسكرية بوتيرة متسارعة، رد فعل على تهديدات محتملة أو للحفاظ على موقعها في موازين القوة، ويُنظر إلى هذا السباق على أنه وسيلة لتحقيق الردع وتعزيز الشعور بالأمن، لكنه كثيرًا ما يُغذّي حالة من التوتر الدائم، خصوصًا خلال الأزمات الإقليمية والدولية.

ولا يقتصر سباق التسلح على الأسلحة التقليدية، بل يمتد ليشمل التسلح النووي، السيبراني، والفضائي، ويُبرز الجدول التالي أبرز الدوافع التي تقف وراء انخراط الدول في سباقات تسلح متصاعدة:

أبرز دوافع سباق التسلح	- تحقيق الردع المتبادل والبحث عن الهيبة الدولية. - الحفاظ على الهيمنة الإقليمية والدولية. - تعزيز القدرة على حماية البنى التحتية الحيوية. - زيادة النفوذ السياسي والعسكري دون تدخل مباشر. - الاستعداد لشن هجمات استباقية عند الضرورة.

تشير هذه الدوافع إلى أن سباق التسلح لا يُعبّر فقط عن مخاوف أمنية، بل يرتبط أيضًا باعتبارات أوسع تتعلق بالمكانة الدولية والتأثير الجيوسياسي. فالدول لا تسعى فقط للدفاع عن نفسها، بل لتكريس موقعها أو تحسينه ضمن النظام الدولي، ومع أن التسلح قد يُحقق ردعًا مؤقتًا، إلا أن نتائجه على المدى البعيد غالبًا ما تكون سلبية، إذ يؤدي إلى زيادة التوتر، استنزاف الموارد، وتقويض فرص التنمية. ولهذا، ظهرت جهود دولية متعددة للحد من هذا السباق من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، إلا أن فعاليتها تبقى رهينة بوجود إرادة سياسية وثقة متبادلة بين الأطراف الفاعلة.

المبحث الرابع: الحرب في العلاقات الدولية

أولًا: مفهوم الحرب

تُعدّ الحرب من أقدم وأقسى أدوات القوة في العلاقات الدولية، وتُعرف بأنها صراع مسلح منظم بين وحدات سياسية – غالبًا دول – يُستخدم فيه العنف لتحقيق أهداف سياسية [93]، وهي تمثل التعبير الأعلى لاستخدام القوة الصلبة، وتلجأ إليها الدول عندما تفشل وسائل الردع أو الدبلوماسية في تحقيق المصالح أو دفع الأخطار، وتختلف الحروب في طبيعتها وأسبابها، لكنها غالبًا ما تنبع من الصراع على السلطة، الموارد،

الأمن، أو الأيديولوجيا، وعلى الرغم من تطوّر القانون الدولي والجهود المبذولة للحد منها، ما تزال الحرب تُستخدم أداةً لحسم النزاعات؛ ما يعكس حدود فعالية النظام الدولي في ضبط سلوك الفاعلين، ويُبين الجدول التالي أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى خوض الحروب في السياقات المعاصرة للعلاقات الدولية:

أسباب اندلاع الحروب	- فشل الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات. - التهديد المباشر من طرف خارجي. - السعي للسيطرة على الموارد الطبيعية أو المواقع الاستراتيجية. - الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال. - انهيار النظام السياسي الداخلي أو غيابه. - تفشي الكراهية أو العداء التاريخي بين الدول. - الرغبة في فرض الهيمنة وتوسيع النفوذ الإقليمي أو الدولي.

يتضح من هذا العرض أن الحرب ليست حدثًا عشوائيًا، بل أداة سياسية مقصودة، تُستخدم عندما ترى الدول أن الكلفة المحتملة أقل من المكاسب المرجوة، ومع ذلك، غالبًا ما تكون نتائج الحرب غير متوقعة وتتجاوز الأهداف الأصلية، خاصة في ظل تعقيد النظام الدولي الحديث، وتُظهر التجارب التاريخية أن الحرب ما تزال تُستخدم رغم تطوّر أدوات الردع والقانون الدولي، ما يعكس فشل المجتمع الدولي أحيانًا في فرض أدوات بديلة أكثر سلمية لحل النزاعات.

ثانيًا: اتفاقيات جنيف 1949م

اتفاقيات جنيف لعام 1949م تُعد من الركائز الأساسية في القانون الدولي الإنساني، وقد جاءت رد فعل على الفظائع التي ارتُكبت في الحربين العالميتين [94]؛ تهدف هذه الاتفاقيات إلى تنظيم سلوك أطراف النزاع المسلح، وحماية الأشخاص غير المشاركين مباشرة في القتال، مثل المدنيين، الجرحى، الأسرى، والكوادر الطبية، وتشمل أربع اتفاقيات أساسية، أُضيفت إليها بروتوكولات لاحقة، توسّع نطاق الحماية لتشمل

النزاعات الداخلية والدولية على حد سواء، وقد أصبحت هذه الاتفاقيات جزءًا من القواعد الدولية التي تحاول الحدّ من وحشية الحروب، رغم أنها لا تملك القدرة على منعها بالكامل، ويعدّ الالتزام بها مؤشرًا على احترام الدولة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وعليه، يستعرض الجدول التالي اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م [95]:

الاتفاقية الأولى	تتعلق بحماية الجرحى والمرضى في القوات المسلحة البرية.
الاتفاقية الثانية	تتعلق بحماية الجرحى والمرضى في القوات البحرية.
الاتفاقية الثالثة	تتعلق بمعاملة أسرى الحرب.
الاتفاقية الرابعة	تتعلق بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

تمثّل اتفاقيات جنيف إنجازًا إنسانيًا وقانونيًا؛ يهدف إلى تقييد العنف في الحروب، لكنها تواجه تحديات حقيقية في التطبيق، خاصة مع الحروب غير النظامية، أو عندما تتورط فيها أطراف غير حكومية، ورغم التقدم الكبير في تطوير هذا الإطار القانوني، إلا أن الانتهاكات المستمرة تُظهر هشاشة الالتزام العملي به؛ مما يفرض الحاجة لتطوير آليات أكثر فاعلية في الرقابة والمساءلة، ومع ذلك، فإن وجود هذه الاتفاقيات يشكل مرجعية مهمة للمساءلة الدولية، ويُعدّ احترامها أحد مؤشرات الشرعية الأخلاقية والقانونية للدول في وقت النزاع.

ثالثًا: أشكال الحرب

تأخذ الحروب في العلاقات الدولية أشكالاً متعددة تختلف في نطاقها، أهدافها، وأطرافها، وقد تطوّرت هذه الأشكال مع تحوّل طبيعة الصراعات والأدوات المستخدمة فيها، فهناك الحروب التقليدية التي تُخاض بين جيوش نظامية، والحروب غير التقليدية التي تشمل حروب العصابات، والإرهاب، والحروب الأهلية، كما تبرز الحروب المحدودة، التي تركز على أهداف استراتيجية ضيقة، مقابل الحروب الشاملة التي تُعبّئ فيها الدول كل مواردها، وفي العصر الرقمي، ظهرت الحروب السيبرانية

وحروب المعلومات التي تستهدف العقول والأنظمة بدلاً من الأراضي، هذا التنوع يُظهر أن الحرب لم تعد مفهومًا ثابتًا، بل تتكيّف باستمرار مع التقدم التكنولوجي وتغيّر طبيعة التهديدات، ويوضح الجدول التالي أبرز أشكال الحرب في العلاقات الدولية، وأمثلة واقعية تعكس كيفية استخدامها في النزاعات المعاصرة [96]:

حرب تقليدية	الحرب بين العراق وإيران (1980م – 1988م).
حرب أهلية	الحرب الأهلية في سوريا.
حرب بالوكالة	الصراع في سوريا (تدخل قوى إقليمية ودولية عبر وكلاء محليين).
حرب شاملة	الحرب العالمية الثانية.
حرب محدودة	الحرب بين الهند وباكستان 1999م.
حرب سيبرانية	الهجمات الإلكترونية الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني.

يُظهر هذا التصنيف أن الحروب لم تعد محصورة في ميادين القتال التقليدية، بل أصبحت متعددة الأبعاد والأساليب، ما يصعّب من عملية ردعها أو إدارتها ضمن الأطر التقليدية، كما أن الحروب الحديثة تميل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وأقل وضوحًا؛ مما يخلق تحديات أمام القانون الدولي، ويجعل من الصعب تحديد المسؤولية أو تحقيق المحاسبة. إن فهم هذه الأشكال المتنوعة يُعد ضروريًا لتقدير المخاطر الأمنية المستقبلية، وتطوير أدوات أكثر مرونة للتعامل معها،

رابعًا: آثار الحروب وبدائلها

تُخلّف الحروب آثارًا عميقة تتجاوز ميدان القتال، إذ تؤدي إلى خسائر بشرية فادحة، دمار اقتصادي، وتفكك اجتماعي، إضافة إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدول المتأثرة بها، كما تترك الحروب آثارًا نفسية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمعات، وتُسبب أزمات لاجئين وانهيار البنى التحتية، وعلى المستوى الدولي، تُسهم في خلق بيئة من العداء وفقدان الثقة يصعب تجاوزها، نتيجة لذلك، تسعى الدول والمنظمات

إلى تطوير بدائل سلمية للحرب، مثل الدبلوماسية، الوساطة، العقوبات الدولية، والتحكيم الدولي، وتُعدّ هذه البدائل أكثر استدامة وأقل كلفة، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والالتزام الجماعي باحترام القانون الدولي، لذا، يسلط الجدول التالي الضوء على أهم بدائل الحروب:

بدائل الحروب	- الحوار والتفاوض عبر الوسائل الدبلوماسية. - احترام القانون الدولي واللجوء إلى المحاكم الدولية. - فرض العقوبات الدولية بديلًا للحروب. - سياسة الاحتواء لمنع تفاقم التهديد. - المقاطعة الاقتصادية بعدّهاوسيلة ضغط سلمية. - تقليص أو قطع العلاقات الدبلوماسية. - تفعيل آليات الوساطة والمساعي الحميدة. - تعزيز الردع عبر إظهار كلفة الحرب للطرف الآخر.

يبين الجدول أن البدائل السلمية توفر حلولاً أكثر عقلانية وفعالية إذا ما توفرت الإرادة السياسية والالتزام الدولي، كما أن هذه البدائل تعكس تطوّرًا في التفكير السياسي المعاصر، إذ أصبح الأمن لا يُقاس فقط بالقوة العسكرية، بل بالقدرة على منع الحروب من الأساس، ولهذا، فإن بناء نظام دولي عادل ومستقر يتطلب تعزيز أدوات التسوية السلمية، لا إدارة نتائج الصراع فحسب.

المبحث الخامس: الحياد في العلاقات الدولية

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني للحياد

يُعدّ الحياد من المفاهيم المركزية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ويعبر عن موقف قانوني وسياسي تتخذه الدولة بعدم الانخراط في النزاعات المسلحة بين الدول الأخرى؛ ويهدف هذا الموقف إلى حماية سيادة الدولة واستقلال قرارها، وتفادي التورط في صراعات قد تؤثر على استقرارها الداخلي ومكانتها الدولية،

كما يسمح الحياد للدول بالقيام بأدوار دبلوماسية وإنسانية فاعلة دون أن يُنظر إليها كطرف منحاز، وقد تطوّر المفهوم مع الزمن، من سلوك سلبي قائم على العزلة إلى سياسة نشطة تُوظّف في خدمة الأمن والسلام الدوليين، ومن أجل التمييز بين المدلولين القانوني والسياسي للحياد، يبيّن الجدول التالي الفرق بين تعريف الحياد في العلاقات الدولية وتحديده في إطار القانون الدولي [97]:

الحياد في العلاقات الدولية	الحياد هو سياسة خارجية تتبناها دولة ما، تقوم على الامتناع عن الانحياز أو الانخراط في نزاع مسلح قائم بين أطراف دولية.
الحياد في القانون الدولي	الحياد هو وضع قانوني تنظمه قواعد دولية، تُلزم الدولة غير المتحاربة بعدم تقديم دعم عسكري أو لوجستي لأي طرف متنازع، مقابل ضمان احترام سيادتها وسلامة أراضيها.

ويتضح من المقارنة بين التعريفين أن الحياد ليس اختيارًا سياسيًا فقط، بل هو وضع قانوني يُترتّب عليه التزامات متبادلة بين الدولة المحايدة والدول المتحاربة، فبينما يُعبّر الحياد في العلاقات الدولية عن موقف دبلوماسي يرمي إلى حفظ التوازن وتفادي الانخراط في الصراعات، فإن الحياد في القانون الدولي يخضع لتنظيم صارم وفق اتفاقيات دولية، أبرزها اتفاقيات لاهاي لعام 1907م [98]، وهذا يعني أن الحياد يحمل بُعدًا مزدوجًا: فهو في آنٍ واحد أداة دبلوماسية واستراتيجية وقاعدة قانونية ملزمة، وهو ما يفسر لجوء بعض الدول إلى تحصينه دستوريًا أو عبر معاهدات دولية.

ثانيًا: أشكال الحياد وأنواعه

1) الحياد المؤقت (الحياد الظرفي)

الحياد المؤقت هو موقف قانوني وسياسي تعلن فيه الدولة عدم مشاركتها في نزاع مسلح معين، دون أن يشكّل هذا الموقف التزامًا دائمًا [99]، ويُتّخذ هذا النوع من الحياد بناءً على موازنة المصالح القومية وظروف البيئة الدولية، وغالبًا ما يكون مرتبطًا

بمرحلة زمنية محددة أو صراع معين، وتمتاز الدول التي تتبنى هذا الشكل من الحياد بمرونة في التحرك، وقد تغير موقفها لاحقًا بحسب ما تقتضيه مصالحها، كما فعلت الولايات المتحدة في الحربين العالميتين الأولى والثانية:

الولايات المتحدة	دخلت الحرب العالمية الأولى عام 1917م بعد فترة من الحياد.
الولايات المتحدة	دخلت الحرب العالمية الثانية عام 1941م. بعد فترة من الحياد.

2) الحياد الدائم

الحياد الدائم هو التزام قانوني تتبناه الدولة بشكل مستمر ونهائي، وغالبًا ما يكون منصوصًا عليه في الدستور أو مكرّسًا في اتفاقيات دولية، وتلتزم الدولة المحايدة دائمًا بعدم الدخول في نزاعات مسلحة، وعدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية[100]، والهدف الأساسي من هذا الحياد هو ضمان أمن الدولة واستقرارها على المدى الطويل، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الفاعلين الدوليين، وتُعد سويسرا النموذج الأبرز لهذا النوع من الحياد، إذ التزمت به منذ عام 1815م وحتى اليوم، ويبيّن الجدول الآتي أبرز الدول التي تبنّت الحياد الدائم ومدى استمرار هذا الحياد[101]:

السويد	أعلنت حيادها عام 1814م، لكنها أنهته بانضمامها إلى الناتو عام 2024م.
سويسرا	التزمت بالحياد منذ عام 1815م، وما تزال محافظة عليه حتى اليوم.
إيرلندا	أعلنت حيادها بعد الاستقلال عام 1922م، وتلتزم به في سياستها العسكرية حتى الآن.

3) الحياد الإيجابي

الحياد الإيجابي هو تطوّر حديث في مفهوم الحياد، لا يقتصر على الامتناع عن المشاركة العسكرية في النزاعات، بل يشمل انخراط الدولة بدور فاعل في الوساطة الدولية، وتقديم الدعم الإنساني، والعمل على تعزيز التسوية السلمية للنزاعات [102]،

ويُعتبر الحياد الإيجابي حيادًا نشطًا ومسؤولاً، يعكس التزامًا أخلاقيًا بالمساهمة في الأمن الدولي دون الانحياز لطرف معين، يوضّح الجدول التالي طبيعة الحياد الإيجابي من خلال نموذج دولة النمسا [103]:

النمسا	نصّت على الحياد الدائم في دستورها عام 1955م، مع استمرارها في أداء أدوار دبلوماسية وإنسانية دون الانضمام إلى تحالفات عسكرية.

يُبرز تصنيف الحياد إلى مؤقت، ودائم، وإيجابي، تنوعًا في أشكال هذا المفهوم، بما يعكس اختلاف السياقات السياسية والقانونية التي تتحرك فيها الدول، فبينما يُعبّر الحياد المؤقت عن خيار ظرفي تتبناه الدولة لتفادي التصعيد المباشر، يمثل الحياد الدائم نهجًا استراتيجيًا طويل الأمد يقوم على التزام قانوني واضح، في المقابل، يعكس الحياد الإيجابي انخراطًا دبلوماسيًا نشطًا في الشؤون الدولية دون تدخل عسكري، وتمنح هذه الأنواع للدول هامشًا من المرونة في إدارة مواقفها الخارجية، وتحسين مكانتها في النظام الدولي.

ثالثًا: التزامات الدول المحايدة والدول المتحاربة

1) التزامات الدولة المحايدة تجاه الدول المتحاربة

تتحمّل الدولة المحايدة، وفقًا لقواعد القانون الدولي، مجموعة من الالتزامات التي تهدف إلى ضمان احترام وضعها المحايد من قِبل الدول المتحاربة، وتشمل هذه الالتزامات عدم تقديم أي دعم عسكري أو لوجستي لأطراف النزاع، والامتناع عن السماح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي لأغراض عسكرية، إضافة إلى فرض الحياد الكامل على الأفراد والجماعات داخل أراضيها، وتُعد هذه الالتزامات جوهرية لحماية حياد الدولة وضمان عدم تحولها إلى طرف ضمن الصراع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي ضوء ما سبق، يُبيّن الجدول التالي أبرز الالتزامات القانونية التي تُفرض على الدولة المحايدة أثناء النزاعات المسلحة، وفقًا لما تنصّ عليه اتفاقيات القانون الدولي [104]:

التزامات الدولة المحايدة تجاه الدول المتحاربة	– عدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف من أطراف النزاع. – عدم السماح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي لأغراض عسكرية. – منع الأنشطة المعادية لأي طرف من أطراف النزاع انطلاقًا من أراضيها. – تجريد القوات المتحاربة من السلاح عند دخول أراضيها. – المعاملة المتساوية لجميع الأطراف المتحاربة دون تمييز أو انحياز.

2) التزامات الدول المتحاربة تجاه الدولة المحايدة

بالمقابل، تفرض قواعد القانون الدولي على الدول المتحاربة التزامات محددة تجاه الدولة المحايدة؛ وتهدف هذه الالتزامات إلى احترام سيادة الدولة المحايدة وضمان عدم انتهاك وضعها القانوني، وتشمل تلك الالتزامات الامتناع عن اختراق أراضي الدولة المحايدة، أو استخدام مجالها الجوي، أو التعدي على ممتلكات رعاياها، كما يجب على الأطراف المتحاربة احترام حرية التجارة والعلاقات الدبلوماسية للدول المحايدة مع بقية الأطراف، وعدم استغلال وضعها في ممارسات قد تجرّها إلى النزاع، ويعرض الجدول التالي أهم الواجبات القانونية التي تقع على عاتق الدول المتحاربة لضمان احترام حياد الدولة غير المنخرطة في النزاع، والحفاظ على سيادتها واستقلالها [105]:

التزامات الدول المتحاربة تجاه الدولة المحايدة	– احترام سيادة الدولة المحايدة، وسلامة أراضيها، ومجالها الجوي والبحري. – عدم استخدام أراضي الدولة المحايدة أو مجالها الجوي لأغراض عسكرية. – الامتناع عن تعطيل العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولة المحايدة وأطراف النزاع. – احترام ممتلكات وأموال رعايا الدولة المحايدة المقيمين في أراضي الدول المتحاربة. – الامتناع عن شنّ أعمال عسكرية أو عدائية تنطلق من أراضي الدولة المحايدة أو تستهدفها بشكل غير مباشر.

خاتمة الفصل الخامس

تناول هذا الفصل مفهوم القوة في العلاقات الدولية من حيث تعريفها، مصادرها، خصائصها، وأشكالها المتعددة، مع التركيز على المفاهيم المرتبطة بها مثل:التوازن، الهيمنة، الردع، كما تطرّق إلى الحرب بوصفها أداة قصوى من أدوات القوة، وآثارها الواسعة، والبدائل السلمية المتاحة لتفاديها، وقد تبيّن أن القوة لم تعد تقتصر على البعد العسكري، بل باتت تشمل أبعادًا اقتصادية، تكنولوجية، ثقافية وسيبرانية، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الدولية المعقدة، ويبقى التحدي الأكبر في كيفية توظيف القوة بشكل مسؤول ضمن إطار الشرعية الدولية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار العالمي.

الفصل السادس

المنظمات الدوليّة

المنظمات الدوليّة تُعتبر إحدى الركائز في حقل العلاقات الدوليّة، إذ تجُسد مأسسة العلاقات بين الدول وتعبِّر عن إرادتها المشتركة في التعاون لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، وقد برزت هذه الكيانات كإطار قانوني وتنظيمي لإدارة التفاعلات الدوليّة، خاصة بعد الحربين العالميتين، حيث ظهرت الحاجة إلى أدوات جماعية لحفظ السلم وحل النزاعات، وتتنوَّع المنظمات الدوليّة من حيث طبيعتها القانونية، ونطاق عملها، وأهدافها، فتشمل منظمات دوليّة شاملة وأخرى إقليمية، فضلاً عن منظمات حكومية وغير حكومية، لذا، سيتم في هذا الفصل تناول الإطار العام لهذه المنظمات، من حيث تعريفها، نشأتها، أشكالها، وخصائصها، كما يستعرض الفصل عددًا من النماذج البارزة للمنظمات الدوليّة، مع تحليل دورها ومواطن القوة والقصور في أدائها.

المبحث الأول: الإطار العام للمنظمات الدوليّة

أولاً: تعريف المنظمات الدوليّة والإقليمية

تُعرَّف المنظمة الدوليّة بأنها كيانٌ قانوني دائم، يُنشأ بموجب اتفاقية أو معاهدة دوليّة بين ثلاث دول أو أكثر، بهدف تنسيق الجهود وتحقيق مصالح مشتركة في مجالات متعدِّدة مثل الأمن، الصحة، الاقتصاد، أو البيئة، وتتمتع هذه المنظمات بشخصية قانونية مستقلة تمكّنها من ممارسة وظائفها على الصعيد الدوليّ [106]، أما المنظمة الإقليمية، فهي شكلٌ من أشكال التنظيم الدوليّ، تُنشأ أيضًا باتفاق بين دول، ولكن ضمن نطاق جغرافي محدَّد، وتُعنَى عادةً بقضايا تخص تلك المنطقة، مثل التكامل الاقتصادي أو الأمن الإقليمي. كلا النوعين يعمل ضمن أطر مؤسسية محدَّدة، لكن يختلفان في مجال التأثير ونطاق العمل والعضوية. ولتوضيح الفروقات الجوهرية بين هذين النموذجَيْن، يُبيِّن الجدول التالي أوجه الاختلاف بين المنظمات الدوليّة والمنظمات الإقليمية [107]:

المقارنة	المنظمة الدوليّة	المنظمة الإقليمية
النطاق الجغرافي	نطاق دوليّ.	نطاق إقليمي.
العضوية	تضم دولاً من مختلف العالم.	تضم دولاً ذات روابط جغرافية أو ثقافية أو سياسية.
الأساس القانوني	معاهدة أو ميثاق دوليّ.	معاهدة أو ميثاق إقليمي محدَّد.
أمثلة	الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية.	الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي.

هذا التصنيف يُظهر أن الفرق بين المنظمات الدوليّة والإقليمية لا يقتصر فقط على النطاق الجغرافي، بل يمتد إلى طبيعة العضوية والمهام والآثار المُترتبة على عمل كل منها. فالمنظمات الدوليّة تسعى غالبًا للتأثير على النظام العالمي ككل، بينما تعمل المنظمات الإقليمية في نطاق أكثر تخصصًا وخصوصية، وهذا التنوُّع في البنية والوظيفة يعكس الحاجة إلى مستويات متعدِّدة من التعاون، بحيث تتمكن الدول من معالجة القضايا التي تهمها سواء على الصعيد العالمي أو داخل محيطها الإقليمي، كما يساهم هذا التعدُّد في تحقيق قدر من المرونة في إدارة العلاقات الدوليّة وتوزيع الأدوار.

ثانيًا: نشأة وتطوُّر المنظمات الدوليّة

ظهرت المنظمات الدوليّة كإطار مؤسسي دائم، بديل عن المؤتمرات والاجتماعات الدبلوماسية المؤقتة التي كانت سائدة قبل القرن العشرين، وتُعَدُّ هذه المنظمات إحدى النتائج المباشرة لتطوُّر العلاقات الدوليّة الحديثة، إذ رافقت التحوُّلات الكبرى التي شهدها النظام الدوليّ، لا سيما بعد الحروب الكبرى، ورغم وجود جدل بين الباحثين حول تحديد البداية الدقيقة لنشوء المنظمات الدوليّة، فإن النشأة الفعلية تُنسب عادةً إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى، وقد مرّ تطوُّر المنظمات الدوليّة بثلاث مراحل رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

مرحلة ما قبل عصبة الأمم

بدأت أولى ملامح التنظيم الدوليّ الحديث في القرن التاسع عشر، عندما أنشأت الدول اتحادات فنية لتنظيم مجالات مثل التلغراف والبريد والنقل، فهذه الكيانات لم تكن ذات طابع سياسي، بل انحصرت في الجوانب التقنية والإدارية، وهدفت إلى تنسيق المصالح المتبادلة بين الدول، وشكَّل إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي عام 1899 خطوة أولى نحو تسوية النزاعات دوليًّا بوسائل قانونية [108]، ورغم بساطتها، ساهمت هذه التجارب في إرساء تقاليد التعاون المؤسسي الدوليّ، حيث مهَّدت الطريق لاحقًا لنشأة منظمات دوليّة أكثر شمولاً وفاعلية.

المرحلة	أهم ملامح هذه المرحلة
ما قبل عصبة الأمم.	إنشاء اتحادات فنية دوليّة ومحكمة دائمة للتحكيم 1899.

1) مرحلة إنشاء عصبة الأمم

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، سعت الدول المنتصرة إلى إنشاء منظمة دوليّة تحفظ السلم العالمي وتمنع تكرار النزاعات، وقد جاءت عصبة الأمم كنتيجة لهذا التوجُّه، وتم إقرار ميثاقها ضمن معاهدة فرساي عام 1919، لتبدأ عملها رسميًّا عام 1920 كأول منظمة دوليّة متعدِّدة الوظائف [109]، ورغم طموحاتها، واجهت العصبة عدّة أزمات بنيوية مثل غياب الولايات المتحدة واشتراط الإجماع في اتخاذ القرارات، حيث أدى هذا الضعف إلى فشلها في مواجهة التحديات الكبرى، مما أدى إلى انهيارها مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	أهم ملامح هذه المرحلة
عصبة الأمم 1919 – 1946	تأسيس أول منظمة دوليّة سياسية متعدِّدة الأهداف.

2) مرحلة إنشاء الأمم المتحدة

مع اشتداد الحرب العالمية الثانية، أدركت الدول الكبرى فشل عصبة الأمم في منع النزاعات، فبدأت جهود تأسيس منظمة جديدة أكثر فاعلية وشمولاً. حيث تبلورت المبادئ الأساسية للمنظمة خلال مؤتمر يالطا، ثم صيغ ميثاق الأمم المتحدة واعتمد في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، ووقّعت عليه 50 دولة، ليدخل حيّز التنفيذ في أكتوبر من العام نفسه، وتميَّزت المنظمة بهيكل مؤسسي دائم وأجهزة قادرة على التدخل في قضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وقد مُنح مجلس الأمن صلاحيات واسعة، إلى جانب اعتماد مبدأ الفيتو لضمان التوازن بين القوى الكبرى[110]، ورغم الانتقادات، ما زالت الأمم المتحدة تمثل الإطار الأهم للتعاون الدوليّ المعاصر.

المرحلة	أهم ملامح هذه المرحلة
الأمم المتحدة منذ 1945.	إنشاء منظمة شاملة ذات أجهزة دائمة – اعتماد حق الفيتو – صلاحيات تنفيذية.

ثالثًا: أشكال المنظمات الدوليّة

تتعدَّد أشكال المنظمات الدوليّة بحسب معايير مختلفة، تعكس تنوُّع أهدافها واختصاصاتها، وكذلك طبيعة العلاقة التي تربط بين الدول الأعضاء فيها، وهذا التنوُّع لا يُعَدّ عشوائيًا، بل يعكس تطوُّر العلاقات الدوليّة وتعقّد احتياجات التعاون بين الدول، لذلك، تصنّف المنظمات الدوليّة استنادًا إلى عدّة معايير، من أبرزها:

المنظمات الدوليّة من حيث النطاق

تنقسم المنظمات الدوليّة من حيث الشكل إلى قسمَيْن رئيسيَيْن وهما الشكل الدوليّ والشكل الإقليمي. والجدول التالي يُبيِّن أهم الاختلافات بينهما [111]:

المنظمات الدوليّة	– منظمة الأمم المتحدة، منظمة دوليّة تأسست في عام 1945م. – الاتحاد الدوليّ لكرة القدم (فيفا) الذي تأسس في عام 1904م.
المنظمات الإقليمية	– الاتحاد الأوروبي الذي تأسس في عام 1993م. – مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في عام 1981م.

1) المنظمات الدوليّة من حيث الأهداف

تُمثِّل المنظمات الدوليّة أُطرًا قانونية للتعاون المشترك بين الدول، وتتحدَّد شخصيتها القانونية وفاعليتها تبعًا للأهداف التي أُنشئت لتحقيقها. ويمكن تصنيف المنظمات وَفق أهدافها إلى قسمَيْن رئيسيَيْن كما يلي[112]:

المنظمات ذات أهداف متعدِّدة	– منظمة الأمم المتحدة (منظمة دوليّة ذات أهداف متعدِّدة). – الاتحاد الأوروبي (منظمة إقليمية ذات أهداف متعدِّدة). – جامعة الدول العربية (منظمة إقليمية ذات أهداف متعدِّدة).
المنظمات ذات أهداف متخصِّصة	– منظمة الدول المصدرة للنفط – (أوبك)، تختص في الجانب النفطي. – منظمة الصحة العالمية، تختص في الجانب الصحي. – منظمة الطيران المدني الدولي، يختص في جوانب الطيران المدني

2) المنظمات الدوليّة من حيث الطبيعة القانونية

تُصنَّف المنظمات الدوليّة أيضًا بناءً على طبيعتها القانونية إلى منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية، على النحو التالي [113]:

المنظمات الحكومية	– منظمة الأمم المتحدة (منظمة دوليّة حكومية). – الاتحاد الأوروبي (منظمة إقليمية حكومية). – جامعة الدول العربية (منظمة إقليمية حكومية).

المنظمات غير الحكومية	– منظمة أطباء بلا حدود (منظمة دوليّة غير حكومية). – اللجنة الدولية للصليب الأحمر (لجنة دوليّة غير حكومية). – منظمة العفو الدولية (منظمة دولية غير حكومية).

3) المنظمات من حيث العضوية

تُحدَّد طبيعة العضوية في المنظمات الدوليّة بناءً على الشروط القانونية والموضوعية التي تفرضها طبيعة المنظمة وأهدافها، ويُصنّف هذا الجانب كما يلي [114]:

منظمات ذات عضوية مشروطة	– منظمة الاتحاد الأوروبي – (العضوية فيها مشروطة على أساس الجغرافيا). – منظمة التعاون الإسلامي – (العضوية فيها مشروطة على أساس الدين). – جامعة الدول العربية – (العضوية فيها مشروطة على أساس اللغة).
منظمات ذات عضوية غير مشروطة	– منظمة الأمم المتحدة – (العضوية فيها دون اشتراطات). – منظمة التجارة العالمية – (العضوية فيها دون اشتراطات). – الاتحاد الدوليّ لكرة القدم (الفيفا) – (العضوية فيها دون اشتراطات).

هذا التعدُّد في أشكال المنظمات الدوليّة يعكس تنوُّع الحاجات واختلاف أولويات الدول، مما يمنح النظام الدوليّ مرونةً مؤسسية تساعده على التكيف مع التحديات المتغيِّرة، ويوفّر هذا التنوُّع للدول خيارات متعدِّدة للانخراط في أشكال التعاون التي تخدم مصالحها، سواء على مستوى عالمي شامل أو إقليمي متخصص. كما أن وجود منظمات ذات سلطات متفاوتة، من استشارية إلى إلزامية، يحقق توازنًا دقيقًا بين احترام سيادة الدول والحاجة إلى قرارات جماعية فعَّالة، وهو ما يجعل هذه المنظمات أدواتٍ محورية في استقرار النظام الدوليّ وتطويره.

رابعًا: خصائص المنظمات الدوليّة

تتميَّز المنظمات الدوليّة بمجموعة من الخصائص التي تُميِّزها عن غيرها من أشكال التعاون الدوليّ، مثل الاتفاقيات الثنائية أو التحالفات المؤقتة، وتمكّن هذه الخصائص المنظمات من أداء دور مؤسسي مستقل في العلاقات الدوليّة، وتُكسبها طابعًا قانونيًّا وتنظيميًّا يجعل منها فاعلاً مؤثرًا في النظام الدوليّ، وتُعَدُّ هذه الخصائص أساسًا لفهم طبيعة عمل المنظمات، ومدى استقلاليتها، وآليات اتخاذ القرار فيها. ويُوضح الجدول الآتي أبرز خصائص المنظمات الدوليّة [115]:

خصائص المنظمات الدوليّة	– تُنشأ عبر معاهدة دوليّة وتتمتع بإرادة قانونية مستقلة. – تمتلك هيكلًا مؤسسيًّا دائمًا يشمل أجهزة تنفيذية وتشريعية. – تستمر في العمل بغض النظر عن تغيُّر الحكومات الأعضاء. – تصدر قرارات باسم المنظمة، لا باسم الدول منفردة. – تملك صلاحيات ذات طابع جماعي تتجاوز الإرادة الفردية للدول. – تخضع لقواعد القانون الدوليّ وتتمتع بشخصية قانونية دوليّة. – تتيح آليات لحل النزاعات تختلف عن المؤتمرات أو التحالفات. – تسهم في إنشاء قواعد دوليّة ملزمة لجميع أعضائها.

تُظهر هذه الخصائص أن المنظمات الدوليّة ليست مجرّد إطار للتنسيق بين الدول، بل هي كيانات قانونية وتنظيمية قائمة بذاتها، لها القدرة على المبادرة والتأثير في التفاعلات الدوليّة، ويكمن تميُّزها في التوازن الذي تحققه بين احترام سيادة الدول وبين تفعيل العمل الجماعي، مما يمنحها القدرة على مواجهة التحديات العابرة للحدود، سواء في مجالات الأمن، أو الاقتصاد، أو البيئة، أو حقوق الإنسان، وبهذا المعنى، تُمثّل المنظمات الدوليّة أحد الأعمدة الأساسية للنظام العالمي الحديث.

المبحث الثاني: الأمم المتحدة - منظمة دوليّة

أولاً: النشأة

تأسَّست منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، استجابةً لفشل عصبة الأمم في منع اندلاع النزاعات العالمية، وقد تم توقيع ميثاقها في 26 يونيو 1945 بمدينة سان فرانسيسكو من قِبل 50 دولة، ودخل حيّز التنفيذ في 24 أكتوبر من نفس العام[116]، وكان الهدف من إنشائها منع الحروب، وتعزيز التعاون بين الدول لتحقيق الأمن والسلم الدوليَيْن، وجاءت الأمم المتحدة ككيان أكثر شمولاً وواقعية من العصبة، مع هيكل مؤسسي أكثر فاعلية وصلاحيات تنفيذية واسعة، خاصة لمجلس الأمن، ولفهم الغايات الأساسية التي تأسست من أجلها هذه المنظمة، يمكن تلخيص أبرز أهدافها في الجدول الآتي [117]:

أهداف منظمة الأمم المتحدة	– حفظ السلم والأمن الدوليَيْن. – تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. – دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. – توفير آلية للتعاون الدوليّ ومساعدة الدول الأعضاء. – احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. – فضّ النزاعات بالوسائل السلمية وَفق القانون الدوليّ.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي

تتميَّز الأمم المتحدة ببنية مؤسسية معقدة تشمل أجهزة رئيسية وهيئات فرعية متخصصة، تعمل بالتكامل لتحقيق أهداف المنظمة، حيث تمارس هذه الأجهزة وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية ضمن النظام الدوليّ، وتم تصميم الهيكل لضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء، إلى جانب تمكين القوى الكبرى من لعب دور قيادي في الحفاظ على الأمن الجماعي، وتُعَدُّ مرونة الهيكل التنظيمي أحد أسباب استمرار المنظمة رغم التحديات الدوليّة المتلاحقة. أما مكوِّنات الهيكل التنظيمي للأمم

المتحدة، فهي تتوزَّع على عدّة أجهزة رئيسية، يمكن عرضها كما يلي[118]:

مجلس الأمن	حفظ السلم والأمن الدوليَيْن، إصدار قرارات ملزمة، خمسة أعضاء دائمين يتمتعون بحق النقض (الفيتو).
الجمعية العامة	منتدى لمناقشة القضايا الدوليّة، إصدار توصيات، تضم جميع الدول الأعضاء.
الأمانة العامة	تنفيذ أعمال المنظمة اليومية، يقودها الأمين العام.
محكمة العدل الدوليّة	تسوية النزاعات القانونية بين الدول، مقرها لاهاي.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	التنسيق في مجالات التنمية، الصحة، الثقافة، حقوق الإنسان.
مجلس الوصاية	أُنشئ لمتابعة الأقاليم غير المستقلة (تجمَّد عمله لاحقًا).

تمكّن هذا الهيكل من استيعاب تنوُّع وظائف الأمم المتحدة وتفرُّعاتها، فهو يضمن من جهة تمثيل الدول كافة من خلال الجمعية العامة، ويمنح من جهة أخرى صلاحيات تنفيذية محدَّدة لمجلس الأمن لحسم القضايا الأمنية، كما تتيح الأمانة العامة متابعة العمل الإداري والتنسيقي، بينما توفِّر محكمة العدل وسيلةً قانونية لتسوية النزاعات، وتدعم الوكالات المتخصصة الجوانب التنموية والإنسانية للمنظمة، مما يجعلها ذات طابع شمولي ومتكامل.

ثالثًا: الإنجازات

حققت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عددًا من الإنجازات المؤثرة في النظام الدوليّ، جعلت منها أحد أبرز الفواعل في إدارة الشؤون العالمية. فقد ساهمت في إنهاء الاستعمار في عشرات الدول، وأشرفت على عمليات حفظ السلام في مناطق نزاع متعدِّدة، وأسهمت في فض نزاعات دموية بوسائل دبلوماسية. كما لعبت دورًا محوريًّا في التعامل مع الأزمات الإنسانية والصحية من خلال وكالاتها المتخصصة، لا سيما منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وتُعَدُّ أيضًا قوة دافعة في وضع وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الدوليّ في مجالات المناخ، والتعليم، وحقوق الإنسان.

وفيما يلي أبرز إنجازات الأمم المتحدة [119]:

أبرز إنجازات الأمم المتحدة	- إنهاء الاستعمار ودعم استقلال العديد من الدول حول العالم. - تنفيذ عمليات متعدِّدة لحفظ السلام في مناطق النزاع. - مواجهة الأوبئة والكوارث الإنسانية من خلال منظماتها المتخصصة. - إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 وتشجيع التعاون الدوليّ. - إنشاء مجلس حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق اللاجئين والأقليات. - دعم نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية. - تنظيم الانتخابات والمساعدة في بناء أنظمة ديمقراطية بعد الصراعات.

رابعًا: النقد

رغم إنجازاتها، واجهت الأمم المتحدة انتقادات واسعة تتعلّق بتركيبتها وآليات عملها، ما يُثير جدلاً حول مدى عدالتها وفاعليتها، ويُعَدُّ مجلس الأمن أبرز نقاط النقد، بسبب تمركز السلطة فيه ومنح خمس دول دائمة حق الفيتو، ما يسمح بتعطيل قرارات تتعلق بأمن الشعوب ومصيرها، كما فشلت المنظمة في التدخل الحاسم في أزمات كبرى مثل الإبادة الجماعية في رواندا والبوسنة، وتُوجّه إليها اتهامات بالبيروقراطية والجمود المؤسسي، فضلاً عن غياب آليات فعَّالة للمحاسبة داخل أجهزتها[120]. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى الأمم المتحدة على النحو الآتي:

أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى الأمم المتحدة	- غياب إصلاح حقيقي في مجلس الأمن واستمرار هيمنة الدول الكبرى. - استخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة قرارات تتعلق بالسلم والأمن. - عجز المنظمة عن التدخل الفعَّال في أزمات ونزاعات كبرى. - ضعف تنفيذ القرارات وتفاوت التزامات الدول الأعضاء. - البيروقراطية الإدارية وصعوبة إدخال إصلاحات هيكلية. - غياب آليات فعَّالة للمساءلة وتأثر القرارات بالمصالح السياسية.

ورغم هذه الانتقادات، تظل الأمم المتحدة -في رأيي- ضرورة استراتيجية في النظام الدوليّ، كونها الإطار الوحيد الذي يضمُّ غالبية دول العالم، ويوفِّر شرعية قانونية للتدخلات الجماعية، ويشكّل منبرًا أساسيًّا للتفاوض والوساطة. وبينما تبقى فاعليتها بحاجة إلى إصلاح هيكلي عميق، فإن غيابها سيكون أخطر على استقرار العلاقات الدوليّة، خاصة مع تصاعد الأزمات العابرة للحدود.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية - منظمة دوليّة

أولاً: النشأة

ظهرت منظمة التجارة العالمية في إطار الجهود الدوليّة لتنظيم التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جاءت كامتداد مؤسسي لاتفاقية الجات -الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة- التي وُقعت عام 1947، وبعد جولات متعدِّدة من التفاوض، تبلورت الحاجة إلى مؤسسة دائمة تنظم العلاقات التجارية بشكل أكثر شمولاً. تأسست المنظمة رسميًّا في 1 يناير 1995 [121]، لتكون الإطار العالمي الوحيد الذي يعالج قواعد التجارة بين الدول على نحو مؤسسي ومنظم. ولفهم الغايات التي قامت عليها هذه المنظمة، نعرض في الجدول الآتي أبرز أهداف نشأتها [122]:

أهداف منظمة التجارة العالمية	- تحرير التجارة الدوليّة وتقليل الحواجز الجمركية. - تسوية النزاعات التجارية بين الدول عبر آليات قانونية. - توفير إطار قانوني مستقر ومتفق عليه للتجارة العالمية. - ضمان العدالة والمساواة بين الدول الأعضاء في التبادل. - تعزيز التنمية الاقتصادية ودمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي. - مراقبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعدِّدة الأطراف.

وبذلك، أرست منظمة التجارة العالمية أسسًا جديدة لقواعد اللعبة الاقتصادية على المستوى الدوليّ، فمن خلال نظامها متعدِّد الأطراف، أصبحت المرجعية الرئيسية للتجارة العالمية، ومع أنها امتداد للغات، فإنها تميَّزت عنها بأنها كيان مؤسسي دائم يتمتع بهيكل تنظيمي واضح وصلاحيات تنفيذية، مما جعلها أحد أبرز الفواعل في حوكمة الاقتصاد الدوليّ.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي

تتميَّز منظمة التجارة العالمية بهيكل تنظيمي يُعزِّز مبدأ التوافق بين الدول الأعضاء، ويقوم هذا الهيكل على فكرة أن جميع الأعضاء يتمتعون بصوت متساوٍ، بغض النظر عن حجم اقتصادهم أو نفوذهم السياسي، وقد تم تصميم هذا الإطار لضمان الشفافية في صنع القرار، وتسوية النزاعات بطريقة عادلة وفعَّالة، حيث يشمل الهيكل أجهزة تنفيذية ولجان فنية متعدِّدة، ولتوضيح هذه البنية التنظيمية. يُبيِّن الجدول التالي أهم الأجهزة في منظمة التجارة العالمية ووظائفها الأساسية [123]:

المؤتمر الوزاري	أعلى سلطة في المنظمة، ينعقد عادة كل عامين لتحديد التوجُّهات العامة.
المجلس العام	يُشرف على التنفيذ اليومي، ويتخذ قرارات بين اجتماعات المؤتمر الوزاري.
هيئة تسوية المنازعات	تنظر في النزاعات التجارية وتصدر أحكامًا ملزمة.

هيئة مراجعة السياسات التجارية	تتابع التزام الدول الأعضاء بقواعد المنظمة وتقوم بالتقييم الدوري.
الأمانة العامة	تدير الشؤون الإدارية والتقنية للمنظمة، ويقودها المدير العام.
اللجان المتخصصة	تغطي مجالات مثل الزراعة، الخدمات، الملكية الفكرية، والمواصفات الفنية.

هذا الهيكل يُبيِّن حرص المنظمة على التوازن بين الدول المتقدِّمة والنامية، من خلال تفعيل آليات المشاركة الجماعية وتسوية النزاعات القانونية، وتُعَدُّ هيئة تسوية المنازعات من أبرز أدواتها في الحد من النزاعات التجارية، إذ تحظى بقبول عالمي واسع، كما توفر اللجان المتخصصة خبرة فنية مهمّة تسهم في تطوير القواعد التجارية بما يتناسب مع تحوُّلات الاقتصاد العالمي.

ثالثًا: الإنجازات

منذ إنشائها، لعبت منظمة التجارة العالمية دورًا محوريًّا في تسهيل التجارة الدوليّة، حيث ساهمت في تنظيم التجارة بين الدول من خلال إطار قانوني مُلزم، وساعدت في تسوية النزاعات التجارية عبر آلية مستقلة ومحايدة، مما خفف من حدة الصراعات الاقتصادية. كما أسهمت في خفض الرسوم الجمركية وتعزيز التجارة الحرة، خاصة لصالح الدول النامية، التي استفادت من برامج الدعم والمساعدات الفنية، وقد لعبت المنظمة دورًا مهمًّا في تقوية التعاون الاقتصادي الدوليّ، وتثبيت قواعد الشفافية وعدم التمييز في السياسات التجارية. وفيما يلي أبرز إنجازات منظمة التجارة العالمية [124]:

أبرز إنجازات منظمة التجارة العالمية	- وضع إطار قانوني لتنظيم التجارة العالمية يقوم على قواعد واضحة وشفافة. - تسوية مئات النزاعات التجارية من خلال آلية فض المنازعات. - المساهمة في خفض الرسوم الجمركية وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. - تعزيز إدماج الدول النامية في النظام التجاري الدوليّ. - دعم التنمية الاقتصادية عبر برامج التدريب وبناء القدرات. - مقاومة النزعات الحمائية والحفاظ على تدفق التجارة في الأزمات. - توسيع العضوية لتشمل معظم اقتصادات العالم.

النقد

تعرَّضت منظمة التجارة العالمية لانتقادات حادة من قِبل منظمات المجتمع المدني، والعديد من الدول النامية، يُنظر إليها أحيانًا على أنها تُكرِّس هيمنة الدول الغنية على النظام التجاري العالمي، كما اتهمت بأنها تهمل البُعد البيئي والحقوق الاجتماعية لصالح مصالح الشركات الكبرى، وأثارت طريقة تسوية النزاعات اعتراضات حول الشفافية وحقوق الدول السيادية، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الحمائية [125]. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى منظمة التجارة العالمية على النحو الآتي:

الانتقادات الموجَّهة إلى منظمة التجارة العالمية	- هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى على مفاوضات التجارة. - إهمال البُعدين الاجتماعي والبيئي لصالح اعتبارات السوق. - ضعف قدرة المنظمة على مواكبة التحوُّلات الرقمية والاقتصاد الجديد. - محدودية فعالية آلية تسوية النزاعات في ظل تعطيل جهاز الاستئناف. - غياب آليات فعَّالة لإجبار الدول على الالتزام بالقواعد. - جمود هيكلي وبطء في إجراء الإصلاحات المطلوبة.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، تظل منظمة التجارة العالمية -في تقديري- عنصرًا مهمًا في بنية النظام الاقتصادي الدوليّ، حيث تسهم في منع النزاعات التجارية وتوفير بيئة قانونية مستقرة للتجارة، ومع ذلك، فإن تعزيز دورها يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تُراعي التوازن بين مصالح الدول وتستجيب للتحوُّلات الاقتصادية المتسارعة.

المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي - منظمة إقليمية

أولًا: النشأة

جاءت نشأة الاتحاد الأوروبي كمحصّلة لتجارب تكامل تدريجية بين دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ هذا المسار مع إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951م، ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957م بموجب معاهدة روما، وقد هدفت تلك الخطوات إلى منع نشوب الحروب مجددًا عبر ترابط المصالح الاقتصادية، تطوَّر المشروع تدريجيًّا إلى أن تم توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م، ودخلت حيز التنفيذ عام 1993، وبموجبها أُنشئ الاتحاد الأوروبي رسميًّا[126]، ليصبح كيانًا إقليميًّا موحدًا يجمع بين الطابعين الاقتصادي والسياسي. ولتوضيح الرؤية التي تأسس من أجلها الاتحاد الأوروبي، يُبيِّن الجدول الآتي أبرز أهدافه[127]:

أهداف منظمة الاتحاد الأوروبي	- ترسيخ السلام والاستقرار بين دول أوروبا. - بناء سوق أوروبية موحَّدة تضمن حرية حركة السلع والخدمات والأفراد. - تعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء. - دعم التعاون السياسي والعدالة وحماية الحقوق الأساسية. - تطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة. - تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في النظام الدوليّ.

شكّلت نشأة الاتحاد الأوروبي إحدى أبرز التجارب الناجحة للتكامل الإقليمي، فقد استطاع أن يطوِّر من مشروع اقتصادي محدود إلى اتحاد سياسي واقتصادي شامل، قائم على مؤسسات مشتركة وقواعد قانونية موحَّدة، ويُعَدُّ اليوم نموذجًا يُحتذى به في محاولات بناء تكتلات إقليمية أخرى حول العالم.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي

يتميَّز الاتحاد الأوروبي بهيكل مؤسسي متوازن يجمع بين الطابع الفيدرالي والتعاوني، ويقوم على توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء. يتكوَّن الهيكل من مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، تعمل بتناغم لضمان اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات على المستوى الأوروبي. ويعكس هذا البناء التنظيمي تطوُّر الاتحاد من مجرد سوق اقتصادية إلى كيان سياسي متعدِّد الوظائف. ولفهم البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي، يُمكن الاطلاع على أبرز مؤسساته ووظائفها في الجدول التالي[128]:

البرلمان الأوروبي	يشارك مع مجلس الاتحاد الأوروبي في سن التشريعات واعتماد الموازنة
مجلس الاتحاد الأوروبي	يشارك مع البرلمان في التشريع واتخاذ القرارات
المفوضية الأوروبية	الهيئة التنفيذية، تقترح التشريعات وتنفذ السياسات وتراقب تطبيق القوانين.
المجلس الأوروبي	يضم رؤساء الدول والحكومات، يرسم التوجُّهات الاستراتيجية العامة.
محكمة العدل الأوروبية	تضمن احترام القانون الأوروبي وتفسيره وتطبيقه.
البنك المركزي الأوروبي	يدير السياسة النقدية ويشرف على اليورو.

هذا الهيكل يُوضح مدى تطوُّر الاتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية، فالمفوضية الأوروبية تعمل كحكومة تنفيذية مستقلة، بينما يعكس البرلمان الأوروبي بُعدًا ديمقراطيًّا متقدِّمًا، كما توفِّر محكمة العدل رقابة قانونية صارمة، ويُساهم البنك المركزي في الاستقرار المالي، هذا التوزيع المتوازن يعزِّز الشفافية والشرعية في صنع القرار الأوروبي.

ثالثًا: الإنجازات

نقلة نوعية في توحيد السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية. وقد ساهم الاتحاد في بناء سوق موحَّدة تُتيح حرية حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، مما عزَّز من التبادل الاقتصادي داخل أوروبا، كما أطلق عملة موحدة (اليورو) أسهمت في تسهيل المعاملات المالية، وفرض معايير مشتركة في مجالات البيئة، وحقوق الإنسان، وحماية المستهلك. وأدى دوره السياسي والدبلوماسي إلى تعزيز مكانة أوروبا في النظام الدوليّ [129]. وفيما يلي أبرز إنجازات الاتحاد الأوروبي:

أبرز إنجازات الاتحاد الأوروبي	- ترسيخ السلم بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. - تأسيس السوق الأوروبية الموحَّدة وحرّية تنقل البضائع والأشخاص. - إطلاق العملة الموحَّدة (اليورو) وتعزيز التكامل النقدي والمالي. - إلغاء القيود على التنقل داخل فضاء شنغن (بالنسبة للدول المنضمة إليه) - دعم سياسات التنمية الإقليمية وتقليص الفوارق بين الدول الأعضاء. - لعب دور فاعل في قضايا المناخ والطاقة والبيئة على المستوى الدوليّ. - دعم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية عبر مؤسساته القضائية والتشريعية.

رابعًا: النقد

رغم إنجازاته، لم يَسلم الاتحاد الأوروبي من النقد، سواء داخليًا أو خارجيًا، فقد وُجهت له انتقادات تتعلق ببيروقراطيته وتعقيد إجراءاته، وابتعاده -أحيانًا- عن هموم المواطن العادي، كما يُؤخذ عليه نقص الشفافية في بعض المؤسسات، وصعوبة المساءلة الشعبية للقرارات الأوروبية، ويُتهم أحيانًا بفرض سياسات اقتصادية تقشفية على الدول الأعضاء، خاصة خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو[130]. وفيما يلي أبرز الانتقادات التي تعرّض لها الاتحاد الأوروبي منذ نشأته:

الانتقادات الموجَّهة إلى الاتحاد الأوروبي	– هيمنة بعض الدول الكبرى على القرار الأوروبي مثل (ألمانيا وفرنسا). – فجوة اقتصادية متزايدة بين دول الشمال والجنوب داخل الاتحاد. – تصاعد النزعات القومية والشعبوية الرافضة للاندماج الأوروبي. – تحديات سياسية بعد خروج بريطانيا والتشكيك في مشروع الوحدة. – تضارب المصالح بين الدول الأعضاء في ملفات مثل الدفاع والطاقة والهجرة. – صعوبة التوصل إلى سياسة خارجية ودفاعية موحدة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى الاتحاد الأوروبي مشروعًا فريدًا في تاريخه من حيث الحجم والطموح، ومثالاً على القدرة المؤسسية لتحقيق التكامل السلمي. غير أن استمرارية نجاحه مرهونة بقدرته على الإصلاح الداخلي، وتبني سياسات أكثر مرونة وعدالة في التعامل مع التنوُّع السياسي والاقتصادي بين أعضائه.

المبحث الخامس: الاتحاد الإفريقي - منظمة إقليمية

أولاً: النشأة

جاء تأسيس الاتحاد الإفريقي تتويجًا لمسار طويل من التعاون بين دول القارة الإفريقية، تعود جذوره إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، والتي كانت تسعى إلى دعم حركات التحرُّر من الاستعمار وتعزيز التضامن بين الدول الإفريقية، ومع نهاية التسعينيات، بدأت الحاجة إلى كيان أكثر تطوُّرًا يستجيب للتحديات السياسية والاقتصادية المتزايدة، تم الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي رسميًّا في يوليو 2002 في مدينة دربان – جنوب إفريقيا، خلفًا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بموجب إعلان سرت عام 1999 [131]. ولتسليط الضوء على الغايات التي تأسس لأجلها الاتحاد، نعرض فيما يلي أبرز أهدافه [132]:

أهداف نشأة الاتحاد الإفريقي	- تعزيز الوحدة والتضامن بين دول وشعوب إفريقيا. - الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها. - تسريع الاندماج السياسي والاقتصادي على مستوى القارة. - تعزيز السلم والأمن والاستقرار. - تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. - دعم التعاون في مجالات التنمية والتعليم والصحة والبنية التحتية.

جاء الاتحاد الإفريقي كخطوة استراتيجية لتجاوز مرحلة التحرُّر السياسي نحو التكامل الفعلي، ويُعَدُّ تطوُّرًا نوعيًّا في الرؤية الإفريقية، حيث أصبح يمثل كيانًا يسعى إلى بناء إفريقيا قوية وموحَّدة، قادرة على مواجهة التحديات العالمية من موقع موحَّد ومتوازن.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي

يعتمد الاتحاد الإفريقي على هيكل مؤسسي متعدِّد المستويات يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من المشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات، ويشمل هذا الهيكل أجهزة تنفيذية واستشارية وقضائية، تم تصميمها لتكون مرآة لاحتياجات القارة، مع التركيز على التعاون بين الحكومات وتعزيز التكامل القاري، يتفرَّع من هذه الأجهزة العديد من الوكالات المُتخصصة التي تعمل في مجالات الأمن والتنمية. ويوضح الجدول التالي أبرز أجهزة الاتحاد الإفريقي ومهام كل منها [133]:

مؤتمر الاتحاد	أعلى سلطة، يضم رؤساء الدول، يقرِّر في السياسات العامة.
المجلس التنفيذي	يضم وزراء خارجية الدول، يتابع تنفيذ قرارات القمة.
مفوضية الاتحاد الإفريقي	الجهاز التنفيذي والإداري، يتولى تنفيذ السياسات ويقوده رئيس المفوضية.
البرلمان الإفريقي	يعبِّر عن شعوب إفريقيا، دوره استشاري ومحدود التشريع حاليًا.
مجلس السلم والأمن	يعالج النزاعات والصراعات، ويشرف على عمليات حفظ السلام.
محكمة العدل الإفريقية	تفصل في النزاعات القانونية على مستوى القارة.

يعكس هذا البناء المؤسسي رغبة القارة في تجاوز الانقسامات السابقة وتفعيل أدوات العمل الجماعي، ويُعَدُّ مجلس السلم والأمن أبرز أجهزته من حيث التأثير، حيث يمثّل ذراعًا فعَّالة في احتواء النزاعات، أما مفوضية الاتحاد، فتعمل على تنسيق الجهود بين مختلف الدول والمؤسسات، مما يُسهم في رسم السياسات القارية الموحَّدة.

ثالثًا: الإنجازات

استطاع الاتحاد الإفريقي خلال سنواته الأولى أن يُحدث نقلة نوعية في العمل القاري المشترك، خاصة في بناء منظومة قارية تُمكّن الدول الإفريقية من التنسيق في مجالات السلم والأمن والتنمية. وكان للاتحاد دورٌ بارز في دعم جهود إنهاء النزاعات المسلحة من خلال نشر بعثات حفظ سلام إفريقية، إلى جانب تقديم الدعم السياسي والوساطة في الأزمات الداخلية. كما أطلق أجندة التنمية الإفريقية، وساهم في إقرار اتفاقية التجارة الحرة القارية، التي تُعَدُّ من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم [134]. وفيما يلي أبرز إنجازات الاتحاد الإفريقي:

أبرز إنجازات الاتحاد الإفريقي	- تأسيس آلية إفريقية لحفظ السلام والتدخل في النزاعات الإقليمية. - الوساطة في عدد من الأزمات السياسية داخل الدول الأعضاء. - إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز التكامل الاقتصادي. - تبني أجندة 2063 بوصفها رؤية طويلة الأمد للتنمية في القارة. - دعم برامج تمكين المرأة ومكافحة الفقر والهجرة غير النظامية. - رفع صوت إفريقيا في المحافل الدوليّة وتعزيز التعاون جنوب - جنوب.

رابعًا: النقد

رغم الطموحات الكبيرة والهيكل المؤسسي المتقدِّم، يواجه الاتحاد الإفريقي العديد من الانتقادات المرتبطة بضعف الأداء العملي وغياب الفاعلية في مواجهة أزمات القارة المتعدِّدة. فقد عجز في بعض الأحيان عن التدخل الحاسم لوقف الصراعات أو الانقلابات العسكرية، كما يشكو من ضعف التمويل والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية. ويُتهم أيضًا بالتردد في محاسبة الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان، وغياب آليات فعَّالة لإنفاذ قراراته. فضلاً عن ذلك، تواجه مشاريعه الاقتصادية تحديات واقعية بسبب ضعف البنى التحتية واختلاف مستويات التنمية بين دوله [135]. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى الاتحاد الإفريقي كما يلي:

أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى الاتحاد الإفريقي	- ضعف القدرة على التدخل الفعَّال لوقف النزاعات والانقلابات. - الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي وضعف الاستقلال المالي. - قصور في تنفيذ القرارات والتوصيات على مستوى الدول الأعضاء. - غياب الحزم في مواجهة الانتهاكات السياسية وحقوق الإنسان. - فجوة بين الطموحات التنموية والقدرات التنفيذية الفعلية. - تباين الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء. - بطء وتيرة التكامل الاقتصادي وعرقلة التجارة بفعل البيروقراطية الحدودية.

تعكس هذه الانتقادات الحاجة إلى مراجعة شاملة لآليات عمل الاتحاد، فالتحدي الأكبر لا يكمن في غياب الرؤية، بل في صعوبة تطبيقها ضمن بيئة إفريقية معقّدة سياسيًّا واقتصاديًّا، ومن هنا، فإن تطوير القدرات المؤسسية، وتحقيق الاستقلال المالي، وتفعيل دور الشعوب الإفريقية في العملية السياسية، يمثل الطريق نحو بناء اتحاد إفريقي أكثر فاعلية وشرعية.

خاتمة الفصل السادس

تُظهر دراسة المنظمات الدوليّة أنها أصبحت ضرورة لا غِنى عنها في إدارة الشأن العالمي، سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فرغم التحديات البنيوية والسياسية التي تواجه هذه المنظمات، لا تزال تلعب دورًا محوريًّا في تسهيل التعاون بين الدول والتعامل مع الأزمات العابرة للحدود، وقد بيّنت النماذج المدروسة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، تفاوت الفاعلية بين المنظمات بحسب بنيتها، وأعضائها، ومجال تدخلها، كما أظهرت التجربة الإفريقية تحديات خاصة مرتبطة بالتمويل والقدرات التنفيذية. وعليه، فإن تطوير أداء المنظمات الدوليّة يظل مرهونًا بإصلاح داخلي يعكس توازن المصالح ويعزِّز شفافيتها ومصداقيتها في النظام الدوليّ.

الفصل السابع

قضايا دوليّة معاصِرة

يمرُّ العالم اليوم بتحوُّلات كبرى كشفت عن تعقيدات متزايدة في القضايا الدوليّة، إذ لم تعد الإشكالات مثل حقوق الإنسان، والهجرة، والإرهاب، والتغيُّر المناخي، ونزع السلاح، قضايا تخصُّ دولاً بعينها، بل أصبحت شؤونًا عابرة للحدود تُؤثر على الأمن والاستقرار العالميين، وتأتي أهمية دراسة هذه القضايا من ارتباطها الوثيق بمبادئ العدالة، والتنمية، والسيادة، وحقوق الشعوب، مما يجعلها في صميم الاهتمام الأكاديمي والسياسي، لذا، يسعى هذا الفصل إلى تحليل هذه الموضوعات تحليلاً موضوعيًّا يكشف تداخلها وتشابكها، ويُبرز التحديات التي تُواجه المنظومة الدوليّة في إدارتها، مستعرضًا في الوقت ذاته الجهود الدوليّة القائمة، ومواطن القصور التي تَحول دون تحقيق نظام عالمي أكثر إنصافًا وتوازنًا.

المبحث الأول: حقوق الإنسان

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان

شهد مفهوم حقوق الإنسان تطوُّرًا طويلاً عبر التاريخ، بدءًا من الشرائع الدينية القديمة، ومرورًا بالفلسفة اليونانية، والثورات السياسية الكبرى في أوروبا وأمريكا، وصولاً إلى الصياغات القانونية الحديثة [136]، ويُعَدُّ احترام هذه الحقوق اليوم شرطًا أساسيًّا لشرعية أي سلطة سياسية، داخليًّا أو خارجيًّا، كما أنه معيار يُقاس به تطوُّر الدول، وقد صار مفهوم حقوق الإنسان جزءًا من الخطاب القانوني والأخلاقي العالمي، ونقطة التقاء بين المجتمعات باختلاف ثقافاتها، وفي ضوء ذلك، يُمكن التمييز بين تعريفَيْن رئيسيَيْن لحقوق الإنسان [137]:

التعريف العام	الحقوق الأساسية التي يمتلكها الإنسان لمجرد كونه إنسانًا، مثل الحياة والحرية والكرامة.
التعريف القانوني	مجموعة من القواعد والمعايير الدوليّة التي تُلزم الدول بحماية الأفراد وضمان حقوقهم.

وتشمل حقوق الإنسان جملةً من الحقوق، مثل حرّية التعبير، والمشاركة السياسية، وحق التعليم، والعمل، والصحة، والسكن، وتُعتبر هذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتصرُّف، ولا يمكن التنازل عنها أو الانتقاص منها، وهي مترابطة فيما بينها، فلا يمكن التمتع بإحداها دون الأخرى، وتعكس هذه السمات البعد الشامل والملزم لهذا المفهوم في العلاقات الدوليّة المُعاصِرة.

ثانيًا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

أُقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 [138]، كرد فعل مباشر على الجرائم والانتهاكات التي ارتُكبت خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة ما تعرَّض له المدنيون من مذابح واعتقالات جماعية، وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه وثيقةً أخلاقية تهدف إلى وضع معايير موحَّدة لكرامة الإنسان، حيث يتكون الإعلان من ثلاثين مادة تُنظم مختلف الحقوق، سواء الفردية أو الجماعية، في إطار عالمي غير قابل للتمييز. ويعرض الجدول التالي أبرز مضامين هذا الإعلان [139]:

المادة	النص
1	الكرامة والمساواة بين جميع البشر.
3	الحق في الحياة والحرية والأمن.
18	حرية الفكر والوجدان والدين.
23	الحق في العمل والأجر العادل وظروف العمل المناسبة.

هذا الإعلان لا يحمل طابعًا إلزاميًّا، من حيث القانون الدوليّ الصارم، لكنه يُعَدُّ اليوم مرجعًا عالميًّا معتمدًا، تستند إليه الدول والمنظمات في تقاريرها وتشريعاتها، وقد شكّل أساسًا لصياغة العديد من المعاهدات الملزِمة، كالعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[140]، ما عزَّز مكانته بوصفه وثيقةً تأسيسية في مجال حقوق الإنسان.

ثالثًا: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تأسست مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 1993، ضمن مخرجات مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، باعتبارها الهيئة الأممية المكلفة برصد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم، وتضطلع المفوضية بعدّة وظائف رئيسية، مثل مراقبة الانتهاكات، وتقديم الدعم الفني للدول، والمساعدة في إعداد التقارير الوطنية، إلى جانب التعاون مع الهيئات الدوليّة ومنظمات المجتمع المدني [141]، وتُعتبر المرجع الأساسي في تقييم مدى التزام الدول بالاتفاقيات الحقوقية التي صادقت عليها، كما تعتمد الأمم المتحدة عدّة أيام دوليّة لتسليط الضوء على القضايا الحقوقية، منها[142]:

10 ديسمبر	اليوم العالمي لحقوق الإنسان.
20 نوفمبر	اليوم العالمي للطفل.
8 مارس	اليوم العالمي للمرأة.

وتقوم المفوضية بالتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الدوليّة والمحلية فيما يتعلّق بتطبيق المعايير الحقوقية، كما تُصدر تقارير دورية حول حالة حقوق الإنسان في دول العالم، وتُقدّم توصيات غير ملزمة، لكنها تُستخدَم كمرجع في تقييم الأداء السياسي والإنساني للدول [143]، وبذلك تُعَدُّ المفوضية واحدةً من أكثر الهيئات تأثيرًا في المجال الحقوقي على مستوى العالم.

رابعًا: نقد المنظومة الدوليّة المعنية بحقوق الإنسان

تواجه المنظومة الدوليّة لحقوق الإنسان انتقادات متزايدة تتعلّق بازدواجية المعايير وتسييس الملف الحقوقي، إذ يُلاحظ أن الدول الكبرى كثيرًا ما توظّف خطاب حقوق الإنسان لأهداف استراتيجية، بينما تتغاضى عن انتهاكات فاضحة حين تمسّ حلفاءها أو مصالحها، كما أن بعض الدول تستخدم هذا الملف للضغط على خصومها السياسيين، مما أفقد المنظومة كثيرًا من حيادها ومصداقيتها. ويمكن تلخيص أبرز

هذه الانتقادات كما يلي:

أبرز الانتقادات	- انتقائية في التعامل مع الانتهاكات حسب المصالح السياسية. - تحويلها إلى أداة سياسية للتدخل أو فرض أجندات. - غياب أدوات قانونية فعَّالة لفرض العقوبات على المنتهكين. - تفاوت التزام الدول بتنفيذ التوصيات والاتفاقيات الدولية.

فغياب أدوات تنفيذ فعَّالة يُضعف من فاعلية النظام الحقوقي الدوليّ، ويجعله في نظر كثير من الدول والمنظمات مجرّد منصة خطابية، كما أن هذا الضعف يفتح الباب أمام تدخلات سياسية تُفرغ حقوق الإنسان من بُعدها الإنساني، وتحُوِّلها إلى سلاح انتخابي أو تفاوضي.

خامسًا: نموذج تطبيقي - القضية الفلسطينية

تجُسِّد القضية الفلسطينية مثالاً صارخًا على فشل النظام الدوليّ في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بعدالة، حيث تتواصل الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، من قتل المدنيين وهدم المنازل إلى فرض الحصار والاعتقال الإداري. وعلى الرغم من صدور قرارات أممية عديدة تُدين هذه الانتهاكات، إلّا أن غياب أدوات التنفيذ واستخدام الولايات المتحدة المُتكرِّر لحق النقض (الفيتو) يعطّل أي إجراء فعلي، وتُظهر هذه الحالة ازدواجية المعايير في المنظومة الحقوقية الدوليّة، حيث يُحمَى الجاني سياسيًّا بينما يُترك الضحية بلا حماية، وهذا التناقض يُفقد المجتمع الدوليّ مصداقيته، ويؤكّد أن حقوق الإنسان كثيرًا ما تُوظّف سياسيًّا بدل أن تُحترَم كقيمة إنسانية شاملة.

المبحث الثاني: الهجرة الدوليّة

أولاً: مفهوم الهجرة الدوليّة

الهجرة الدوليّة ظاهرة بشرية قديمة، ازدادت وتيرتها في العصر الحديث نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويُقصد بها انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة، إما بشكلٍ طوعي أو اضطراري، ويُنظر إلى الهجرة اليوم بوصفها قضية دوليّة ذات أبعادٍ متشابكة، تؤثر في الأمن القومي للدول، وتطرح تحديات على مستوى الحقوق، والهُوية، والاندماج، وتُعَدُّ إدارة هذه الظاهرة جزءًا مهمًّا من السياسات العامة للدول والمنظمات الإقليمية والدوليّة. ويوضح الجدول التالي نوعَيْ الهجرة الدوليّة وَفق تصنيف قانوني [144]:

الهجرة الشرعية	انتقال قانوني من دولة إلى أخرى وَفق إجراءات الإقامة أو العمل أو اللجوء.
الهجرة غير الشرعية (غير النظامية)	انتقال غير قانوني دون الحصول على إذن رسمي أو خارج القنوات القانونية.

وتُشير التقارير الدوليّة إلى تزايد أعداد المهاجرين سنويًّا [145]، نتيجة الفقر، والنزاعات، والكوارث، ما يجعل الهجرة قضية عالمية تتطلب استجابات متوازنة، وتتباين السياسات بين دول مشجعة على استقبال المهاجرين، وأخرى تتبنّى إجراءات صارمة للحد من تدفقهم.

ثانيًا: دوافع الهجرة

تتعدَّد دوافع الهجرة بين ما هو اقتصادي بحثًا عن فرص أفضل، وما هو سياسي نتيجة الحروب والاضطهاد، إضافة إلى عوامل بيئية كالفيضانات والجفاف، وغالبًا ما تتداخل هذه العوامل، فتخلق موجات هجرة جماعية يصعب التحكم بها، خاصة عندما تفتقر الدول المرسلة للقدرة على حماية مواطنيها أو توفير الحد الأدنى من

الحياة الكريمة. ويُبيِّن الجدول التالي أبرز دوافع الهجرة الدوليّة:

اقتصادي	البطالة – تدني الدخل – الفقر – البحث عن فرص عمل أفضل.
سياسي	الحروب – القمع – التمييز العرقي أو الديني – انتهاك الحريات.
بيئي	الكوارث الطبيعية – التصحر – نقص المياه – التغير المناخي.

ويبقى التساؤل قائمًا حول المسؤول عن تفاقم الهجرة: هل هي الدول المرسلة التي فشلت في تنمية مجتمعاتها؟ أم الدول المستقبلة التي تُسهم في استنزاف الكفاءات؟ أم أن المسؤولية مشتركة، تتطلب تعاونًا دوليًّا لمعالجة الأسباب لا فقط النتائج؟.

ثالثًا: آثار الهجرة

للهجرة آثار مزدوجة، فهي تسهم أحيانًا في التنمية، لكنها قد تُحدث اختلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية في الدول المستقبلة، وقد تعاني الدول المرسلة من نزيف العقول، فيما تواجه الدول المستقبلة تحديات في الاندماج والهُوية، كما تثير الهجرة مخاوف أمنية تتعلّق بالإرهاب، أو التغير الديموغرافي، أو العبء على البنى التحتية، وهو ما يجعلها موضع جدل دائم في السياسات العامة. ويوضّح الجدول الآتي أهم الآثار على الدول المرسلة والمستقبلة:

الدول المرسلة	خسارة اليد العاملة والكفاءات – تحويلات مالية – تخفيف البطالة.
الدول المستقبلة	زيادة الضغط على الخدمات – صعوبات الاندماج – سد النقص في سوق العمل – فرص اقتصادية جديدة.

في ظل هذا التعقيد، يُصبح المهاجر عالقًا بين الحماية الإنسانية والتجاذب السياسي، وغالبًا ما يُستخدم كورقة تفاوضية في العلاقات بين الدول، بدل أن يُعامل كإنسان له حقوق والتزامات.

رابعًا: المنظمة الدوليّة للهجرة

تأسست المنظمة الدوليّة للهجرة عام 1951 [146]، وهي اليوم من أبرز الهيئات الدوليّة التي تُعنَى بقضايا الهجرة، تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وتقدِّم الدعم للدول في تنظيم حركة الهجرة، وتوفير الحماية للمهاجرين، خصوصًا في حالات الكوارث والنزاعات، وتسعى المنظمة إلى إدارة الهجرة بشكلٍ إنساني ومنظم، وتعزيز التعاون الدوليّ بين الدول المرسلة والمستقبلة، وتقديم الدعم للنازحين داخليًّا واللاجئين، إضافة إلى إعادة الإدماج، وفي هذا السياق، خصّصت الأمم المتحدة يومًا سنويًّا للمهاجرين [147]:

18 ديسمبر
اليوم الدوليّ للمهاجرين

ورغم الجهود الكبيرة، إلّا أن أداء المنظمة يواجه تحديات متزايدة بسبب تصاعد أعداد المهاجرين، وتردي أوضاعهم في المعابر والمخيمات، ورفض كثير من الدول استقبالهم، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في دور المنظمة، وتمكينها من أدوات تنفيذية أقوى.

خامسًا: نقد الجهود الدوليّة في مجال الهجرة

رغم تعدُّد المؤتمرات والمبادرات الدوليّة المتعلّقة بالهجرة، إلّا أن الأداء العملي ما زال يفتقر إلى التنسيق الفعَّال والعدالة في المعالجة، حيث تُتَّهم الدول الغنية بالتركيز على حماية حدودها أكثر من حماية حقوق المهاجرين، وتُواجه المنظمات الأممية المعنية نقصًا في التمويل والسلطة التنفيذية، كما يُلاحظ أن استجابات الأزمات غالبًا ما تكون ردود فعل آنية، لا تستند إلى خطط استراتيجية طويلة المدى، ورغم ذلك، تتعامل بعض الحكومات مع المهاجرين وَفق منطق أمني صرف لا حقوقي، مما يفاقم من معاناة الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء. والجدول التالي يوضّح أبرز الانتقادات

الموجَّهة للجهود الدوليّة في ملف الهجرة:

أبرز الانتقادات	- ضعف الاستجابة لأزمات الهجرة، خاصة في مناطق النزاع والكوارث. - انتقائية في استقبال المهاجرين حسب العرق أو الدين أو المصالح السياسية. - توظيفه في الحملات الانتخابية أو العلاقات الدوليّة. - غياب سلطة إلزامية للمنظمات الدوليّة على الدول الأعضاء.

هذه الانتقادات تُظهر أن معالجة الهجرة ما تزال محكومة بالسيادة الوطنية أكثر من التعاون العالمي، ولا يمكن تحسين الوضع دون توافق دوليّ على مبدأ المشاركة في المسؤولية، وتوزيع الأعباء بشكلٍ عادل بين الدول، كما أن تجاهل البُعد الإنساني لصالح المصالح الضيقة يهدِّد استقرار العلاقات الدوليّة، ويُقوِّض الثقة في النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان والمهاجرين.

نموذج تطبيقي - أزمة اللاجئين السوريين

أزمة اللاجئين السوريين تُعتبر نموذجًا للهجرة الدوليّة الناتجة عن الصراعات المسلحة، حيث دفعت الحرب الأهلية عام 2011 الملايين إلى الفرار نحو دول الجوار وأوروبا (148)، ورغم توقيع العديد من الدول على اتفاقيات حماية اللاجئين، فإن الاستجابة العملية اتسمت بالانتقائية والتسييس، إذ أغلقت بعض الدول حدودها أو قيّدت اللجوء لأسباب أمنية أو ديموغرافية، كما افتقرت الدول المضيفة للدعم الدوليّ الكافي، ما أدى إلى أعباء اقتصادية وخدماتية ضخمة، وأظهرت هذه الأزمة محدودية قدرة المنظمات الدوليّة، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، على فرض التزامات عادلة، ويؤكد هذا النموذج الحاجة إلى آليات دوليّة أكثر فاعلية وإنصافًا في التعامل مع موجات النزوح الجماعي.

المبحث الثالث: الإرهاب الدوليّ

أولاً: مفهوم الإرهاب الدوليّ

يُعَدُّ الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدِّد الأمن والسلم الدوليَيْن، وقد تعاظمت خطورته مع تطوُّر وسائل الاتصال وانتشار التنظيمات العابرة للحدود، ورغم أن العنف السياسي ليس ظاهرة جديدة، فإن الإرهاب الحديث بات يستخدم وسائل وأساليب تهدف إلى زرع الخوف لدى المدنيين، والتأثير على القرار السياسي. تواجه الدول والمنظمات الدوليّة صعوبة في التوافق على تعريف موحد للإرهاب، بسبب تباين المصالح وتداخل الأبعاد السياسية والقانونية والدينية، ورغم غياب تعريف دولي موحد للإرهاب، فإن العديد من الاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة تتفق على تجريم الأفعال التي تستهدف المدنيين أو تهدف إلى بث الرعب[149]، ويُبيِّن الجدول التالي أبرز التعريفات الرسمية لمفهوم الإرهاب في السياق الدوليّ [150]:

تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة	أعمال تهدد السلم والأمن الدوليَيْن وتنتهك مبادئ الأمم المتحدة.
تعريف الاتفاقية الدوليّة المعنية 1999	أي عمل يُقصد به قتل أو إيذاء مدنيين بهدف إرهابهم أو الضغط على الحكومات.
تعريف مجلس الأمن – قرار 1566	أعمال إجرامية بقصد قتل أو إصابة مدنيين لبث الرعب وتحقيق أهداف سياسية.

هذه التعريفات تكشف أن الإرهاب لم يعد ظاهرةً داخلية فحسب، بل أصبح تحدّيًا دوليًّا معقدًا، يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الدول في مجالات الأمن، والمعلومات، والسياسات الوقائية، ومكافحة التمويل غير القانوني.

ثانيًا: دوافع الإرهاب وأشكاله

تتعدَّد دوافع الإرهاب وتتنوَّع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وغالبًا ما تنشأ في بيئات يغيب فيها الاستقرار، وتُهيمن عليها مشاعر الظلم أو الاحتلال أو

الإقصاء، وتُشير أغلب الدراسات إلى أن الفقر، والتهميش، والبطالة، والتمييز الديني أو العرقي، تُعَدُّ عوامل مهيّئة لظهور الجماعات المُتطرِّفة، كما يُسهم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، لا سيما حين يكون غير متوازن أو مصحوبًا باستخدام القوة، في تغذية مشاعر الانتقام والتطرُّف لدى قطاعات واسعة من الشباب. والجدول التالي يوضح أبرز دوافع الإرهاب وأنواعه المنتشرة دوليّا [151]:

سياسي	الاحتلال، الاستبداد، القمع، الإقصاء السياسي.
اقتصادي	الفقر، البطالة، وغياب العدالة الاقتصادية.
ديني/أيديولوجي	استغلال العقيدة أو الفكر لبناء شرعية زائفة لممارسة العنف.
تدخّل خارجي	الغزو، التوسع، أو دعم أنظمة قمعية، مما يُولد ردود فعل عنيفة.
اجتماعي	التهميش، ضعف الاندماج، التمييز، تفكك الأسرة.

وتتنوَّع أشكال العمليات الإرهابية، بين التفجيرات، والاغتيالات، والهجمات على البنى التحتية، أو ما يُعرف بالإرهاب الإلكتروني، وتختلف الجهات المنفذة بين تنظيمات منظمة، أو أفراد يعملون بشكلٍ منفرد، كما برز في السنوات الأخيرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتجنيد والتخطيط ونشر الفكر المتطرِّف، مما فرض تحديات أمنية وتشريعية جديدة على الدول، ويُظهر هذا التطوُّر أن الإرهاب لم يعد ظاهرة محلية، بل معقدة ومتعدِّدة الأبعاد، تتطلب حلولاً تتجاوز الوسائل العسكرية فقط.

ثالثًا: الجهود الدوليّة في مكافحة الإرهاب

تصاعدت وتيرة التنسيق الدوليّ لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ أصبح الملف أولوية في سياسات الدول الكبرى، وأجندة رئيسية في عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث أُنشئت لجنة مكافحة الإرهاب، وصدر العديد من القرارات التي تُلزم الدول بتجفيف منابع التمويل، ومراقبة الحدود، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، كما بدأت جهود إقليمية مكثفة بين دول أوروبا، ودول الشرق الأوسط،

لتعزيز التعاون في ملاحقة التنظيمات العابرة للحدود[152]، ومع ذلك، لا تزال فاعلية هذه السياسات متفاوتة بين الدول، بفعل تباين القدرات والإرادة السياسية.

ورغم تعدُّد الأطر القانونية والمؤسسية، لا تزال بعض الدول تُسيء استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لقمع الحريات العامة وملاحقة المعارضين السياسيين، هذا الاستخدام السياسي للمصطلح يُقوِّض الثقة الدوليّة في جدية الالتزامات، ويُضعف جهود التعاون العالمي، خصوصًا في الدول التي تُعاني من هشاشة قانونية أو غياب الشفافية، كما أن غياب تعريف موحَّد دوليًا للإرهاب يُتيح لكل دولة أن تفسّره بما يخدم أجندتها السياسية.

رابعًا: نقد السياسات الدوليّة في التصدي للإرهاب

أُثيرت انتقادات واسعة للكيفية التي تُدار بها الحرب على الإرهاب، إذ يُلاحظ أن بعض الدول الغربية تتعامل مع القضية وَفقًا لمصالحها، فلا تُفرّق بين «المقاومة المشروعة» و«الإرهاب» [153]، كما تُستثنى انتهاكات تقوم بها دول حليفة من أي إدانة، حتى لو انطبقت عليها معايير الإرهاب، وفي الوقت ذاته، تعاني العديد من الدول النامية من ضغوط سياسية تحت شعار مكافحة الإرهاب، حيث تُستخدم لتبرير تدخلات عسكرية، أو فرض سياسات أمنية قمعية. وهنا، يوضّح الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أبرز الانتقادات	– تجاهل إرهاب الدولة أو الكيانات الحليفة، وإدانة انتقائية للجهات الأخرى. – توظيف – الإرهاب – لتصفية معارضين أو التدخل في شؤون داخلية. – تنفيذ عمليات أمنية تنتهك القانون الدوليّ الإنساني بذريعة الأمن القومي.

أثبتت التجربة أن غياب التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان يُنتج المزيد من التطرُّف بدل مكافحته، وأن غموض تعريف الإرهاب يُتيح استغلاله سياسيًّا ضد معارضين

أو حركات تحرُّر مشروعة، كما تربط بعض الدول الإرهاب بالإسلام، من خلال الخطاب الإعلامي والسياسي، ما يُسهم في تشويه صورة ملياري مسلم، ويُعمِّق ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، وهذا التوظيف الانتقائي للمفهوم لا يعكس فقط ازدواجية المعايير، بل يزرع بذور الكراهية والتمييز، ويقوِّض مبادئ العدالة التي يُفترض أن تقوم عليها منظومة مكافحة الإرهاب.

نموذج تطبيقي - تنظيم داعش

تنظيم داعش هو أحد أبرز النماذج المعاصرة للإرهاب العابر للحدود، إذ سيطر بين عامي 2014 و2019 على مساحات واسعة في العراق وسوريا، وارتكب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، كما استخدم وسائل الإعلام والفضاء الإلكتروني في التجنيد والدعاية ونشر الفكر المتطرف. وقد أدى تمدده إلى تشكيل تحالف دولي واسع لمكافحته، وأسهمت العمليات العسكرية والتعاون الاستخباراتي في تقليص نفوذه الإقليمي، إلا أن خطر هذا التنظيم ما زال قائمًا في بعض المناطق، مما يؤكد أن مكافحة الإرهاب تتطلب معالجة أمنية وفكرية وتنموية متكاملة.

المبحث الرابع: التغيُّر المناخي

أولاً: مفهوم التغيُّر المناخي وأسبابه

يُعرّف التغيُّر المناخي بأنه التحوُّلات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس على سطح الأرض [154]، وقد بات يُشكِّل أحد أبرز التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من وجود أسباب طبيعية كالنشاط الشمسي والبراكين، فإن السبب الأبرز هو النشاط البشري، لا سيما انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، وقد أدى هذا الخلل البيئي إلى زيادة درجات الحرارة، وذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتكرار الظواهر المناخية المتطرِّفة مثل الجفاف والعواصف والفيضانات. والجدول التالي يوضح أبرز

أسباب التغيُّر المناخي الطبيعية والبشرية [155]:

طبيعية	النشاط البركاني – التغيرات الشمسية – تغيرات في مدار الأرض.
بشرية	انبعاث الغازات الدفيئة – إزالة الغابات – التوسع العمراني.

هذا التغيُّر لا يقتصر تأثيره على البيئة فقط، بل يمتد إلى الأمن الغذائي والمائي والصحي، ويُؤثر بشكلٍ غير متساوٍ على الدول، حيث تتحمَّل الدول النامية العبء الأكبر رغم أنها الأقل مساهمة في الانبعاثات، لذا بات التغيُّر المناخي قضية عدالة بيئية، وليست مجرد قضية علمية أو بيئية بحتة.

ثانيًا: الجهود الدوليّة لمواجهة التغيُّر المناخي

شهد العقدان الأخيران سلسلة من المبادرات الدوليّة للحد من التغير المناخي، أبرزها «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ» لعام 1992، و«اتفاق باريس» لعام 2015، الذي يُعَدُّ أبرز إنجاز دوليّ حتى الآن، يهدف الاتفاق إلى إبقاء الاحتباس الحراري دون 2 درجة مئوية، مقارنةً بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع تفضيل إبقائه دون 1.5 درجة، وتُلزم الاتفاقية الدول المتقدِّمة بتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية، وتقديم خطط وطنية لخفض الانبعاثات، مع التزام جماعي بالتكيُّف مع آثار التغير المناخي [156]. والجدول التالي يُلخّص أهم الاتفاقيات الدوليّة في هذا المجال والهدف منها [157]:

اتفاقية الأمم المتحدة 1992	وضع إطار للتعاون الدوليّ بشأن تغيُّر المناخ.
بروتوكول كيوتو 1997	إلزام بعض الدول المتقدِّمة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
اتفاق باريس 2015	التزامات طوعية لخفض الانبعاثات، ودعم الدول النامية في التكيّف.

ورغم التقدُّم النسبي، فإن الالتزامات لا تزال أقل من المستوى المطلوب لكبح الكارثة المناخية، حيث تتباين الإرادات السياسية، وتستمر بعض الدول الكبرى في الاعتماد على مصادر الطاقة الملوثة، كما أن التمويل المناخي ما زال غير عادل، مما يعيق جهود الدول الفقيرة في التكيّف وبناء قدرات الاستجابة.

ثالثًا: آثار التغيُّر المناخي على الأمن والتنمية

لا يقتصر أثر التغيُّر المناخي على البيئة فحسب، بل أصبح يُهدِّد بشكلٍ مباشر الأمن القومي والاقتصادي والاجتماعي للدول، ويُعَدُّ عاملاً مضاعفًا لمخاطر أخرى، مثل الصراعات على الموارد، والنزوح السكاني، والاضطرابات الاجتماعية، ففي بعض المناطق، أدت التغيُّرات المناخية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وندرة المياه، ما تسبَّب في موجات هجرة داخلية وخارجية، كما باتت بعض الدول تواجه تهديدًا وجوديًّا حقيقيًّا، مثل الجزر الصغيرة المُعرَّضة للغرق نتيجة ارتفاع منسوب البحر. والجدول التالي يوضح بعض الآثار الرئيسية للتغيُّر المناخي حسب القطاعات [158]:

الآثار الرئيسية للتغيُّر المناخي	– انخفاض الإنتاج – تغير مواسم الزراعة – التصحر والجفاف. – شُحّ الموارد – نزاعات على الأحواض المائية – ملوحة المياه الجوفية. – انتشار الأوبئة – موجات حرارة قاتلة – سوء التغذية. – تفاقم النزاعات – هجرة قسرية – انهيار البنى التحتية في الدول الهشة.

هذه التأثيرات المتداخلة تُبرر اعتبار التغيُّر المناخي تهديدًا شاملاً يتجاوز النطاق البيئي إلى الجيوسياسي، وتستدعي بالتالي إدماج البُعد المناخي في سياسات الأمن القومي والتنمية المستدامة لكل دولة.

نموذج تطبيقي – موجات الجفاف في القرن الإفريقي

شهدت منطقة القرن الإفريقي، وخاصة الصومال وإثيوبيا وكينيا، موجات متكرِّرة من

الجفاف الحاد خلال العقد الأخير، بسبب التغيُّر المناخي وتراجع مواسم الأمطار، وأدى ذلك إلى انهيار الزراعة وتربية المواشي، ونزوح مئات الآلاف من السكان إلى مناطق أكثر أمانًا، وقد فاقمت هذه الأوضاع الأزمة الإنسانية، ورفعت معدلات الفقر وسوء التغذية، كما ساهمت في اندلاع صراعات على الموارد بين الجماعات المحلية [159]، وعلى الرغم من التحذيرات الدوليّة، لم تتمكن الحكومات والمنظمات من الاستجابة بشكلٍ كافٍ، ما يعكس قصورًا واضحًا في آليات الإنذار المبكر والتمويل المناخي العادل، هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للتغيُّر المناخي أن يتحوَّل من أزمة بيئية إلى أزمة إنسانية وأمنية معقّدة، تُهدِّد الاستقرار الإقليمي وتُعيد تشكيل أنماط الهجرة والنزاعات في مناطق الهشاشة المناخية.

المبحث الخامس: نزع السلاح

أولاً: مفهوم نزع السلاح وأهميته الدوليّة

يُشير مفهوم نزع السلاح إلى تقليص أو إزالة أنواع محدَّدة من الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل مثل النووية والبيولوجية والكيميائية، بهدف تحقيق الأمن والسلم الدوليَيْن، ويُعَدُّ نزع السلاح من أقدم المطالب في العلاقات الدوليّة، إذ طُرح منذ مؤتمرات لاهاي في مطلع القرن العشرين [160]، لكنه تعثر مرارًا بسبب تعارضه مع مصالح الدول الكبرى، ومع تصاعد سباقات التسلح، برزت الحاجة إلى آليات قانونية دوليّة تُلزم الدول بالحد من الترسانات العسكرية، وتُشجع على الشفافية وبناء الثقة، غير أن التفاوت في القوة، وغياب آليات رقابة فعَّالة، ظلّتا تحديَيْن رئيسيَيْن أمام نجاح هذه الجهود. وعليه، الجدول التالي يوضح المفاهيم الأساسية المرتبطة بنزع السلاح

نزع السلاح الشامل	القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما النووية منها.
نزع السلاح الجزئي	تقليص نوع معيَّن من الأسلحة أو خفض أعداد القوات المسلحة.

ضبط التسلح	تنظيم استخدام وانتشار الأسلحة دون إزالتها بالكامل.

ويكتسب نزع السلاح أهميته من كونه أداةً للوقاية من النزاعات، ومنع الانجرار نحو حروب كارثية، وتحويل الموارد العسكرية إلى مجالات تنموية، ومع ذلك، تصطدم هذه الفكرة بأولويات الدول الكبرى، التي ترى في السلاح عنصرًا إستراتيجيًّا لا يمكن التخلي عنه بسهولة.

ثانيًا: الاتفاقيات الدوليّة في مجال نزع السلاح

شهدت العقود الأخيرة توقيع عدة اتفاقيات دوليّة تهدف إلى الحد من سباقات التسلح، وعلى رأسها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، التي تُلزم الدول بعدم تطوير أو نشر هذه الأسلحة، مع استثناء الدول الخمس النووية المُعترَف بها، كما أُبرمت اتفاقيات أخرى مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعلى المستوى الإقليمي، ظهرت مبادرات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا الوسطى [161].

ورغم أهمية هذه الاتفاقيات، فإن فاعليتها تبقى محدودة لعدّة أسباب، من أبرزها عدم التزام بعض الدول، مثل إسرائيل، بالانضمام إلى المعاهدات الدوليّة، إضافةً إلى ضعف آليات العقوبات المفروضة على المخالفين، كما أن الخلافات الجيوسياسية تعرقل أحيانًا عمليات التفتيش أو تعيق تطبيق آليات التحقق.

ثالثًا: التحديات أمام نزع السلاح

يُواجه نزع السلاح عددًا من التحديات البنيوية والسياسية، أبرزها غياب الثقة بين الدول، والخوف من استغلال الضعف العسكري من قِبل الخصوم، كما أن التقدُّم التكنولوجي المستمر يُنتج أسلحة جديدة أكثر تعقيدًا، تُصعّب من جهود الرقابة، وتُصرُّ بعض الدول على أن امتلاكها للسلاح النووي يمثل ضمانًا لأمنها، وهو ما يُضعف

مبدأ المساواة ويُكرِّس احتكار القوة، كما أن تصاعد النزاعات الدوليّة مؤخرًا، خاصة الحرب الروسية – الأوكرانية، أعاد الاعتبار للسلاح في تحقيق الردع السياسي، بدل الدعوة لنزعه. ويُبرز الجدول التالي أبرز التحديات التي تُواجه نزع السلاح عالميًّا:

أبرز التحديات التي تُواجه نزع السلاح	– الشكوك المتبادلة تمنع التزام الدول بتخفيض ترساناتها. – الدول الكبرى ترفض التخلي عن ميزتها النووية بينما تُقيّد الآخرين. – غياب أدوات فعَّالة لمحاسبة الدول المنتهكة للاتفاقيات. – تطوير أسلحة جديدة يُصعّب من تتبعها أو تنظيم استخدامها.

هذه التحديات تؤكّد أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه فقط من خلال الاتفاقيات، بل يتطلب إصلاحًا في بنية النظام الدوليّ، وتوازنًا في توزيع القوة، وتوافر الإرادة السياسية المشتركة لدى القوى الفاعلة في العالم.

نموذج تطبيقي – فشل نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط

تُعَدُّ منطقة الشرق الأوسط من أبرز الأمثلة على إخفاق الجهود الدوليّة في تحقيق نزع السلاح، لا سيما في ظل امتلاك إسرائيل لترسانة نووية غير معلنة، ورفضها التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد قُوبلت محاولات دوليّة متكرِّرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة برفض صريح من تل أبيب، وذلك بدعم سياسي غربي، ما يسبب في سباق التسلح، وزيادة التوترات الإقليمية، وغياب الثقة في منظومة الأمم المتحدة، فهذا النموذج يُجسِّد قصور النظام الدوليّ في فرض التزام عادل ومتكافئ على جميع الدول، ويُظهر كيف أن السياسة تُقيِّد فاعلية القانون حين تكون القوة متمركزة في يد طرف واحد دون رقابة.

خاتمة الفصل السابع

تكشف القضايا الدوليّة المعاصرة عن مفارقة مؤلمة بين وفرة المواثيق والاتفاقيات، وبين محدودية الالتزام الفعلي بها على أرض الواقع، إذ تُوظف حقوق الإنسان سياسيًا، وتُدار الهجرة من منطلقات أمنية، ويُعرَّف الإرهاب وَفقًا للمصالح، بينما لا تزال جهود نزع السلاح والتعامل مع التغيُّر المناخي رهينةً لتوازنات القوة، تؤكد هذه التناقضات أن النظام الدوليّ بحاجة إلى إعادة صياغة تُعيد الاعتبار للقيم الإنسانية على حساب منطق الهيمنة، كما أن الفهم النقدي لهذه القضايا ضروري لتمكين الأفراد والمجتمعات من تبني مواقف واعية ومبنية على الحقائق، لا على الخطاب الموجَّه. وعليه، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب إرادة جماعية حقيقية، وشراكة عالمية تتجاوز الشعارات نحو الممارسة الفعلية.

الفصل الثامن

العولمة والحوكمة العالمية

يشهد العالم المعاصر تحوُّلات جذرية وغير مسبوقة تُعيد تشكيل بنية النظام الدوليّ وتعيد رسم ملامح تأثيره على الساحة العالمية، وفي صلب هذه التحوُّلات يبرز مفهومان محوريان: العولمة والحوكمة العالمية، إذ يعكسان التحوُّل العميق في أنماط التفاعل بين المجتمعات، من الانفتاح والاتساع إلى التنظيم والتنسيق، فالعولمة تمثل اتساع الترابط العالمي في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة والتكنولوجيا، بينما تسعى الحوكمة العالمية إلى بناء آليات أكثر عدلاً وفاعلية لإدارة هذا الترابط المتزايد، لذا، يُعنَى هذا الفصل بتقديم معالجة شاملة لهذين المفهومَيْن، من خلال استعراض أبعادهما المختلفة، وتوضيح علاقتهما التبادلية، وانعكاساتهما على بنية العلاقات الدوليّة المُعاصِرة، ومن غير الممكن الإلمام بأحدهما دون فهم الآخر، إذ يمثلان وجهَيْن لعملة واحدة في عالم يتسم بتزايد التعقيد والتداخل.

المبحث الأول: العولمة

أولاً: مفهوم العولمة

تُشير العولمة كظاهرة معقّدة متعدِّدة الأبعاد إلى تزايد الترابط والتداخل بين الدول والمجتمعات في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، وهي تعني تجاوز الحدود الجغرافية والسيادية للدول لصالح نظام عالمي مفتوح [162]، يتمُّ فيه تداول الأفكار، والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، وحتى القيم الاجتماعية بوتيرة غير مسبوقة، وتُعَدُّ العولمة من أبرز سمات النظام الدوليّ المعاصر، حيث أصبحت المجتمعات أكثر تفاعلاً نتيجة للتطوُّرات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات. وفي ضوء ذلك، يوضح الجدول التالي السمات الرئيسية للعولمة:

أبرز سمات العولمة	- تقوم العولمة بتعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول عبر التجارة والاستثمار. - تسهم العولمة في تجاوز الحدود الجغرافية من خلال التطوُّر التكنولوجي. - تؤدي العولمة إلى تسارع حركة المعلومات والسلع ورؤوس الأموال عالميًّا. - تفتح العولمة المجال أمام فاعلين جدد مثل الشركات الكبرى والمنظمات غير الحكومية. - تدفع العولمة نحو تعميم نماذج ثقافية واستهلاكية عالمية. - تخلق العولمة نوعًا من الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

وتُظهر السمات السابقة أن العولمة ليست مجرد حركة اقتصادية، بل عملية مركَّبة تؤثر في أنماط الحياة، والهُويات، والمؤسسات، فهي تمثل في الوقت ذاته فرصة للتقدُّم والانفتاح، لكنها تطرح أيضًا تحديات متعلّقة بالسيادة الوطنية والحفاظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، لذلك، فإن فهم العولمة يتطلب تجاوز البُعد الاقتصادي الضيق نحو إدراك أوسع يشمل تفاعلاتها المختلفة.

ثانيًا: نشأة العولمة وتطوُّرها

بدأت إرهاصات العولمة منذ العصور الاستعمارية التي شهدت تحرُّك رؤوس الأموال والسلع عبر القارات، وتعمَّقت مع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر التي أتاحت الإنتاج الضخم ووسائل النقل الحديثة، غير أن العولمة بشكلها المعاصر انفجرت بعد الحرب الباردة في ظل سيادة النظام الرأسمالي، وظهور الليبرالية الجديدة، وفتح الأسواق، والتحرُّر من القيود الاقتصادية [163]، ومع تطوُّر تقنيات الاتصال والإنترنت، بات العالم «قرية كونية». وفيما يلي جدول يوضح المراحل الرئيسية لتطوُّر العولمة[164]:

الحقبة الكولونيالية (الاستعمارية)	توسع استعماري وتحرُّك للموارد والسلع.
الثورة الصناعية	تسارع الإنتاج والنقل والتبادل التجاري.
ما بعد الحرب العالمية الثانية	إنشاء مؤسسات اقتصادية عالمية.
ما بعد الحرب الباردة	انتشار النيو – ليبرالية، تحرير الأسواق، هيمنة العولمة الاقتصادية.
العصر الرقمي	ثورة تكنولوجيا المعلومات، الإنترنت، العولمة الرقمية.

ثالثًا: أشكال وأبعاد العولمة

تتخذ العولمة عدّة أشكال متشابكة، تعكس تعدُّد أبعادها وتأثيراتها في المجالات المختلفة، فهي ليست عملية معنية بالاقتصاد والتبادل التجاري، بل تشمل أيضًا العولمة السياسية والثقافية والتكنولوجية والبيئية، وغيرها، وهذا التنوُّع يجعل من العولمة ظاهرةً شاملة تتجاوز نطاق العلاقات الدوليّة التقليدية، وتُعيد تشكيل الأدوار والمصالح والهُويات بشكلٍ مستمر. لذا، يُلخص الجدول التالي أبرز أشكال العولمة وأبعادها [165]:

العولمة الاقتصادية	تحرير التجارة، تنقل رؤوس الأموال، بروز الشركات متعدِّدة الجنسيات.
العولمة الثقافية	انتشار نمط الحياة الغربية، وسائل الإعلام العالمية، التفاعل الثقافي.
العولمة السياسية	تراجع السيادة التقليدية، صعود المنظمات الدوليّة، تأثير حقوق الإنسان.
العولمة التكنولوجية	الثورة الرقمية، الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، الحوكمة الإلكترونية.
العولمة البيئية	التحديات البيئية العابرة للحدود، التعاون العالمي حول المناخ والموارد.

هذا التعدُّد في أشكال العولمة، يؤكد أن تأثيراتها لا تقتصر على جانب واحد من حياة الشعوب، بل تمتد لتشمل بُنى مختلفة، كما أنها تخلق بيئة معقّدة من الفرص والتحديات في آنٍ واحد، ما يفرض على الدول والمجتمعات أن تُعيد النظر في أدوارها واستراتيجياتها للتفاعل مع هذا الواقع العالمي المتغيِّر.

رابعًا: تأثير العولمة في العلاقات الدوليّة

1) التأثير في سيادة الدول

أثّرت العولمة بشكلٍ واضح في مبدأ السيادة الوطنية، حيث باتت الدول أقل قدرة على التحكم الكامل في حدودها الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية، فالاتفاقيات الدوليّة، والمنظمات، والشركات العابرة للقارات، تفرض التزامات وتوجُّهات تتجاوز الإطار السيادي للدولة، مما يدفع البعض إلى الحديث عن «تآكل السيادة» في العصر الحديث.

2) التأثير في الفاعلين الدوليّين

ساهمت العولمة في توسيع دائرة الفاعلين الدوليّين لتشمل أطرافًا غير حكومية مثل الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، والشبكات العابرة للحدود، فهؤلاء الفاعلون باتوا يمتلكون نفوذًا اقتصاديًا وإعلاميًا وسياسيًا، يتجاوز في بعض الأحيان نفوذ بعض الدول، وهو ما يُحدث تحوّلاً في ميزان القوى داخل الساحة الدوليّة.

3) التأثير في النظام الدوليّ

أدت العولمة إلى تحويل النظام الدوليّ من نظام قائم على الثنائية أو الأحادية القطبية، إلى نظام شبكي معقّد، قائم على علاقات متعدِّدة المستويات والفاعلين، فلم تعد الدولة هي الوحدة الأساسية في تحليل العلاقات الدوليّة، بل أصبح التحليل يعتمد على فهم شبكات النفوذ والمصالح والتفاعلات التي تتجاوز الحدود الرسمية.

4) تأثيرات أخرى ناتجة عن العولمة

رغم الفوائد التي قد توفرها العولمة، إلاّ أنها أفرزت تحديات كبيرة، مثل: الاختراق الثقافي الذي يهدِّد الخصوصيات الوطنية [166]، والفجوة الرقمية بين الدول المتقدِّمة والنامية، وتفاقم الفقر وانعدام العدالة الاقتصادية، وتزايد التفاوت في مستوى النفوذ والمشاركة بين دول الشمال والجنوب، وهي تحديات تتطلب مراجعةً شاملة لآليات تنظيم العلاقات الدوليّة.

وعليه، يُلخص الجدول التالي أبرز تأثيرات العولمة في العلاقات الدوليّة:

على السيادة	تراجع سيطرة الدولة أمام الضغوط الاقتصادية والثقافية والتقنية.
على الفاعلين	بروز فاعلين غير حكوميين ذوي تأثير متصاعد.
على هيكل النظام الدوليّ	تخلخل النماذج التقليدية لصالح نظام شبكي متعدِّد المستويات.
تأثيرات أخرى	الفجوة الرقمية، التفاوت الاقتصادي، اختلال التوازن الثقافي.

وفي ضوء ما سبق، تظهر العولمة كعملية تفاعلية مستمرة، أعادت تشكيل ملامح العالم الحديث على مختلف المستويات، فقد غيَّرت مفهوم السيادة، وسرَّعت من تدفُّق المعلومات والثقافات، وعزَّزت الاعتماد المتبادل بين الدول، لكنها في الوقت ذاته طرحت تحديات معقَّدة تتعلق بالهُوية، والتنمية، والتفاوت بين الشمال والجنوب، وبينما يرى فيها البعض فرصة للانفتاح والتكامل، يراها آخرون تهديدًا للخصوصية والسيطرة الوطنية [167]، فإدراك العولمة في صورتها الشاملة يساعد على التعامل معها بوعي نقدي ومسؤول، وهو ما يمهِّد للانتقال نحو إطار الحوكمة العالمية كآلية ضرورية لتنظيم هذا التداخل المتسارع.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة العالمية

أولاً: تعريف الحوكمة العالمية

تُشير الحوكمة العالمية إلى مجموعة من القواعد والعمليات والمؤسسات والآليات التي يتم من خلالها تنظيم وتنسيق العلاقات بين الفاعلين الدوليّين، بهدف إدارة القضايا العالمية المشتركة [168]، وتختلف الحوكمة عن الحكومة في أنها لا تقوم على سلطة مركزية ملزمة، بل تعتمد على التعاون الطوعي بين الدول، والمنظمات، والشركات، والمجتمع المدني، وتُعَدُّ الحوكمة ضرورةً ملحّة في ظل العولمة والتحديات العابرة للحدود مثل التغيُّر المناخي، الأوبئة، والأمن السيبراني، حيث لم تعد الدولة وحدها قادرةً على التصدي لها بشكلٍ منفرد. وفي ضوء ما سبق، يُبيِّن الجدول التالي الفروق الجوهرية بين مفهوم الحوكمة ومفهوم الحكومة، من حيث الطبيعة والهيكل والسلطة والمشاركين، وذلك لتوضيح التمايز بين النظامين:

وجه المقارنة	الحوكمة	الحكومة
الطبيعة	عملية تنسيق وتنظيم بين فاعلين متنوِّعين.	كيان سياسي رسمي.
الهيكل	لا مركزية، متعدِّدة الأطراف.	مركزية، ذات سلطة موحدة.
السلطة	غير ملزمة، قائمة على التوافق.	ملزمة بقوة القانون.
المرونة	مرنة وقابلة للتكيُّف مع المتغيرات.	أقل مرونة بسبب الطابع المؤسسي الرسمي.
المشاركون	دول، منظمات دوليّة، قطاع خاص، مجتمع مدني.	الدولة وأجهزتها الرسمية فقط.

ثانيًا: نشأة وتطور المفهوم

ظهر مفهوم الحوكمة العالمية في سياق تطوُّر العلاقات الدوليّة بعد الحرب العالمية الثانية، وتزايد الحاجة إلى تنظيم الشؤون العالمية بشكلٍ تعاوني، غير أن المفهوم

اكتسب أهمية متزايدة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت القضايا العالمية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مثل العولمة الاقتصادية، والأزمات البيئية، والأوبئة العابرة للحدود [169]، ومع عجز الدولة بمفردها عن التعامل مع هذه القضايا، ظهرت أنماط جديدة من التنسيق الدوليّ بين الدول، والمنظمات، والفاعلين من غير الدول، وهو ما شكَّل الأساس لما نعرفه اليوم بالحوكمة العالمية [170]. وبعد استعراض النشأة التاريخية لمفهوم الحوكمة العالمية، يوضح الجدول التالي أبرز الأهداف المعلنة التي تسعى الحوكمة العالمية إلى تحقيقها:

الأهداف المعلنة التي تسعى الحوكمة العالمية إلى تحقيقها	- تعزيز التعاون الدوليّ. - تحقيق الأمن والسلم الدوليَيْن. - إدارة القضايا العالمية المشتركة. - تعزيز العدالة والتنمية المستدامة. - تقوية النظام الاقتصادي العالمي.

ثالثًا: مجالات الحوكمة

تتعدَّد مجالات الحوكمة العالمية بتعدُّد التحديات التي يواجهها المجتمع الدوليّ، لا سيما تلك التي تتجاوز حدود الدول ولا يمكن معالجتها بشكلٍ أحادي. وتشمل هذه المجالات قضايا الأمن، التجارة، الصحة، البيئة، التكنولوجيا، وحقوق الإنسان، ويختلف نوع الفاعلين والأدوات المستخدمة حسب طبيعة كل مجال، ففي المجال البيئي. على سبيل المثال، تأتي الاتفاقيات المناخية، بينما يظهر في المجال الاقتصادي دور المؤسسات المالية العالمية. أما في مجال حقوق الإنسان، فتبرز المعاهدات الدوليّة والمؤسسات القضائية المتخصصة.

ويعكس هذا التنوُّع مدى تعقيد الحوكمة العالمية من جهة، ويؤكد من جهة أخرى الحاجة الماسّة إلى أطر تنظّم التعاون الدوليّ في مواجهة هذه التحديات المشتركة، ومن خلال تحليل مجالات تطبيق الحوكمة، يمكن تصنيفها بحسب طبيعة القضايا

التي تتناولها. ويعرض الجدول التالي أبرز هذه المجالات، مقرونةً بأمثلة توضّح الفاعلين والمؤسسات المعنية:

الأمن الدوليّ	مجلس الأمن، معاهدات حظر الانتشار النووي.
الاقتصاد	منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدوليّ.
البيئة	اتفاق باريس للمناخ، بروتوكول كيوتو.
الصحة العالمية	منظمة الصحة العالمية، اللوائح الصحية الدوليّة.
حقوق الإنسان	مجلس حقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدوليّة.
الفضاء الرقمي	قوانين الإنترنت، مبادرات الأمن السيبراني.

رابعًا الفاعلون في الحوكمة العالمية

1) الدول

على الرغم من تزايد دور الفاعلين غير الحكوميين، إلّا أن الدول لا تزال تمثل العنصر الأساسي في بنية الحوكمة العالمية، فالدول هي التي تؤسس المنظمات الدوليّة وتضع القوانين والمعاهدات وتوقع عليها، كما أن لها الحق السيادي في اتخاذ القرارات داخل أراضيها، وتُعتبر الجهات الرسمية الممثلة لشعوبها على المستوى الدوليّ، وتشارك الدول في المؤتمرات العالمية وتحدِّد أولويات التعاون الدوليّ، مما يجعل دورها محوريًّا، سواء في صياغة السياسات أو في تنفيذها.

2) المنظمات الدوليّة

تلعب المنظمات الدوليّة دورًا رئيسيًّا في الحوكمة العالمية، إذ تمثل الأطر التي تنظم العلاقات بين الدول وتنسق جهودها في مجالات متعدِّدة، ومن أبرز هذه المنظمات: الأمم المتحدة التي تُعنَى بالأمن والسلام والتنمية، وصندوق النقد الدوليّ الذي يضبط السياسات المالية، ومنظمة التجارة العالمية التي تنظم حركة التبادل التجاري[171]،

وتوفِّر هذه المنظمات منصاتٍ للحوار، وآليات للمتابعة، وأدوات للتدخل أحيانًا، مما يمنحها تأثيرًا فعليًّا على السياسات الدوليّة.

3) القطاع الخاص

أصبح القطاع الخاص، وبخاصة الشركات متعدِّدة الجنسيات، فاعلاً رئيسيًّا في الحوكمة العالمية، فهي تمتلك موارد هائلة، وتعمل في أكثر من دولة، وتؤثر في الاقتصاد العالمي والقرارات السياسية والبيئية، كما أن هذه الشركات تشارك في وضع معايير الجودة والسلامة، وتستثمر في التقنيات التي تشكِّل المستقبل، لذا يُنظر إلى القطاع الخاص كفاعل اقتصادي، لكنه أيضًا سياسي واجتماعي في كثير من القضايا.

4) المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من القوى المؤثرة في الحوكمة العالمية، خصوصًا في مجالات حقوق الإنسان، البيئة، الصحة، والتنمية، إذ تسهم هذه الكيانات في مراقبة أداء الدول والمنظمات، وتقوم بأنشطة توعوية وميدانية، كما تشارك أحيانًا في صياغة السياسات من خلال الحملات والمشاورات الدوليّة، وجودها يعزِّز من شفافية النظام الدوليّ ويُدخل أصوات المجتمعات والأفراد ضمن عمليات اتخاذ القرار.

5) التحالفات العابرة للحدود

ظهرت في العقود الأخيرة تحالفات تجمع دولاً ومنظمات وفاعلين من مستويات متعدِّدة، من أمثلتها: مجموعة العشرين، والمنتدى الاقتصادي العالمي [172]، حيث تتيح هذه الأطر غير التقليدية تبادل الخبرات وبناء توافقات سريعة بشأن قضايا عالمية مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيُّر المناخي، وهي لا تملك سلطة قانونية، لكنها تملك تأثيرًا سياسيًّا ومعنويًّا كبيرًا.

خامسًا: تحديات الحوكمة العالمية

1) غياب سلطة ملزمة

من أبرز التحديات في الحوكمة العالمية هي عدم وجود سلطة تنفيذية مركزية قادرة على فرض القوانين والقرارات الدوليّة، فمعظم آليات الحوكمة تعتمد على التوافق الطوعي بين الدول، مما يجعل الالتزام بالاتفاقيات الدوليّة اختياريًّا في كثير من الأحيان، هذا الوضع يُضعف قدرة المجتمع الدوليّ على التصدي بفاعلية للمشكلات المعقَّدة مثل التغيُّر المناخي أو الأزمات الإنسانية، إذ إن غياب الإلزام يُنتج تفاوتًا في مستوى الجدية والتطبيق بين الدول.

2) اختلال ميزان القوى

يعاني نظام الحوكمة العالمية من هيمنة بعض الدول الكبرى على مراكز القرار داخل المنظمات الدوليّة، فمثلاً، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تملك خمس دول فقط حق النقض (الفيتو)، مما يمنحها قوةً كبيرة لتعطيل قرارات قد تكون ضروريةً للمجتمع الدوليّ، كما أن المؤسسات المالية الدوليّة كثيرًا ما تُتهم بخدمة مصالح الدول الغنية على حساب الدول النامية، هذا الاختلال يُضعف الشعور بالعدالة ويزيد من الفجوة بين الشمال والجنوب.

3) تضارب المصالح

تحدث أحيانًا تناقضاتٌ واضحة بين المصالح الوطنية للدول والأهداف العالمية التي تسعى الحوكمة لتحقيقها. فعلى سبيل المثال، قد ترفض بعض الدول الالتزام باتفاقيات المناخ خوفًا من التأثير على نموها الاقتصادي، كما أن المصالح الاستراتيجية والسياسية قد تدفع دولاً إلى تعطيل قرارات إنسانية أو أمنية. هذا التضارب يجعل من الصعب الوصول إلى حلول عالمية حقيقية، ويحدّ من فاعلية المؤسسات الدوليّة.

4) الاستجابة غير المتكافئة للأزمات

كشفت الأزمات العالمية، مثل جائحة (كوفيد – 19)، عن ضعف كبير في التنسيق الدوليّ، فقد كانت استجابات الدول متفاوتة، وغلب الطابع الوطني على التضامن الجماعي، بينما حصلت الدول الغنية على معظم اللقاحات، واجهت الدول الفقيرة صعوبات كبيرة في الحصول على الإمدادات، هذه الظواهر أظهرت أن الحوكمة العالمية تفتقر إلى آليات توزيع عادلة وفعَّالة وقت الطوارئ، وهو ما يُعَدُّ خللاً بنيويًّا خطيرًا.

5) فجوة الشمال والجنوب

لا تزال الفجوة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب النامي تمثل تحديًا كبيرًا أمام فاعلية الحوكمة العالمية، يتمثل ذلك في التفاوت في الموارد، ونقص تمثيل الدول النامية في مراكز القرار، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل، يشعر كثير من الفاعلين في الجنوب بأن النظام الدوليّ لا يعكس مصالحهم أو أولوياتهم، مما يولِّد شعورًا بالتهميش ويحدُّ من فاعلية المشاركة في صنع القرار العالمي.

6) مشكلات الشفافية والمساءلة

تعاني بعض المؤسسات والمنظمات الدوليّة من نقص في الشفافية، وضعف في آليات المساءلة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة من قِبل الشعوب والفاعلين غير الرسميين، فعندما تتخذ قرارات كبرى بعيدًا عن المشاركة العامة أو الرقابة، تتولد الشكوك حول دوافعها ونزاهتها، كما أن ضعف الرقابة على أداء بعض المنظمات يُؤدي إلى قضايا فساد أو فشل في المهام دون محاسبة واضحة، وهو ما يُقوض من شرعية النظام الدوليّ.

وبناءً على ما تمَّ شرحه من صعوبات هيكلية ووظيفية تعيق فاعلية الحوكمة العالمية، يختصر الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

أبرز تحديات الحوكمة العالمية	- لا توجد جهة تنفيذية عالمية تُجبر الدول على تنفيذ القرارات. - سيطرة الدول الكبرى على القرار الدوليّ، خاصة في المؤسسات الرسمية. - تصادم بين المصالح الوطنية والأهداف العالمية المشتركة. - ضعف التنسيق والعدالة في مواجهة الأزمات العالمية. - تفاوت في الموارد والتمثيل والتكنولوجيا بين الدول المتقدِّمة والنامية. - ضعف الرقابة والوضوح في عمل المؤسسات الدوليّة.

وبناءً على ما تم، تُعتبر الحوكمة العالمية أحد أبرز الأطر المفاهيمية التي نشأت استجابةً للتحديات المعقَّدة التي فرضتها العولمة، وتعدُّد الفاعلين، وتشابك المصالح، فهي تمثل محاولة لتنظيم التفاعل الدوليّ بطريقة قائمة على التعاون والتعدُّدية، بعيدًا عن منطق الهيمنة أو الفوضى، ورغم الجهود المبذولة، لا تزال الحوكمة العالمية تعاني من اختلالات بنيوية تتعلّق بغياب الإلزام، وتفاوت النفوذ، وضعف المساءلة، ومع ذلك، فإن الحاجة إليها تزداد إلحاحًا كلما تفاقمت الأزمات العالمية. لذا فإن تطوير الحوكمة العالمية لتكون أكثر عدالة وتمثيلاً يُعَدُّ أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق استقرار ونمو عالمي مشترك في القرن الحادي والعشرين.

خاتمة الفصل الثامن

لقد بات من الواضح أن العولمة والحوكمة العالمية ليستا مجرد مفاهيم نظرية، بل هما واقعٌ معيش يُعيد تشكيل خريطة النظام الدوليّ بأكمله. فالعولمة قد عمَّقت من ترابط العالم، لكنها في المقابل طرحت تحديات جسيمة تتعلّق بالهُوية، والسيادة، والعدالة الاجتماعية. وفي مواجهة هذا التداخل، ظهرت الحوكمة العالمية كآلية ضرورية لتنظيم العلاقات العابرة للحدود وضبط إيقاع التفاعل الدوليّ، إلّا أن هذه الحوكمة لا تزال تعاني من غياب الإلزام وتفاوت النفوذ، مما يُضعف قدرتها على إدارة الأزمات بفاعلية. ولذلك، فإنَّ إصلاح بنيتها وتعزيز تمثيل الفاعلين الدوليّين على نحوٍ أكثر عدلاً، يُعَدُّ شرطًا أساسيًّا لبناء نظام عالمي أكثر توازنًا واستدامة. فمستقبل العلاقات الدوليّة مرهون بقدرتنا على المُواءَمة بين مصالح الدول ومتطلبات الإنسانية المشتركة.

المراجع والمصادر

1) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

2) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

3) إيمانويل ڤالرشتاين، انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى، ترجمة إيزيس قاسم، بيروت: مدارات للأبحاث والنشر، 2025.

4) جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام، ترجمة: محمود محمد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2022.

5) المرجع نفسه.

6) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

7) المرجع نفسه.

8) تيموثي ميتشل، حدود الدولة – ماوراء المقاربات الدولتية ومنتقديها، ترجمة ربيع وهبة، مدونة الكترونية: نظر، 2019.

9) هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، ترجمة محمد بدران، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

10) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

11) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

12) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

13) ثيودور موران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصادي السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي، ترجمة جورج خوري، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994.

14) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، القاهرة: دار المعارف، 1980.

15) مارسيل مريل، العلاقات الدولية المعاصرة، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2005.

16) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

17) المرجع نفسه.

18) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، القاهرة: دار المعارف، 1980.

19) المرجع نفسه.

20) جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

21) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

22) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

23) مجموعة من المؤلفين، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، القاهرة: دار الكتاب المصري، 2022.

24) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

25) المرجع نفسه.

26) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

27) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

28) المرجع نفسه.

29) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

30) المرجع نفسه.

31) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

32) المرجع نفسه.

33) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

34) كريس بروان، كريستين إنلي، فهم العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022.

35) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

36) مارسيل مريل، العلاقات الدولية المعاصرة، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2005.

37) المرجع نفسه.

38) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

39) روبرت جيه، الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: هنداوي، 2013.

40) المرجع نفسه.

41) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

42) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

43) جون سي مور، مقدمة في تاريخ الجامعات، هاني حجاج، بغداد: المركز الأكاديمي للأبحاث، 2019.

44) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، باريس: اليونسكو، 1970م. https://tinyurl.com/2ddcx8sb

45) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

46) المرجع نفسه.

47) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

48) المرجع نفسه.

49) المرجع نفسه.

50) ديفيد هيلد وأنطوني ماكغرو، العولمة والدولة الليبرالية الديمقراطية، لندن: بوليتي برس، 2002.

51) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

52) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

53) تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما بشير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

54) المرجع نفسه.

55) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

56) المرجع نفسه.

57) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

58) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

59) المرجع نفسه.

60) كريس بروان، كريستين إنلي، فهم العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022.

61) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

62) المرجع نفسه.

63) داريو باتيستيللا، جيريمي كورنيه، إيلي بارانيه، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة مروان إسبر، بيروت: دار الليبرالية، 2024.

64) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر، 2014.

65) المرجع نفسه.

66) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

67) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

68) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، القاهرة: دار المعارف، 1980.

69) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

70) المرجع نفسه.

71) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

72) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

73) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

74) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

75) بريان وايت، وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

76) كينث آن والتز وندت، نظرية السياسة الدولية، ترجمة هيث غالب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2021.

77) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

78) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

79) روس دوثات، نقاط ضعف بايدن وترامب لا تحظى بالاهتمام الكافي. https://tinyurl.com/y4f6d4be

80) سكوت سندر، وكيونغ بارك، كوريا الشمالية في مرحل انتقالية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

81) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر، 2014.

82) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

83) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

84) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

85) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

86) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: العبيكان، 2007.

87) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

88) ثيودور موران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصادي السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي، ترجمة جورج خوري، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994.

89) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

90) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

91) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

92) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

93) مجموعة مؤلفين، مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

94) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

95) المرجع نفسه.

96) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، القاهرة: دار المعارف، 1980.

97) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

98) المرجع نفسه.

99) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

100) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

101) المرجع نفسه.

102) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

103) كريس بروان، كريستين إنلي، فهم العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022

104) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر

والطباعة، 2017.

105) المرجع نفسه.

106) بيير جيربيه، المنظمات الدولية، ترجمة فوزي عبد المجيد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962.

107) المرجع نفسه.

108) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

109) بيير جيربيه، المنظمات الدولية – نشأتها وتطورها، ترجمة فوزي عبد المجيد، القاهرة: مؤسسة وكالة الصحافة العربية، 2021.

110) المرجع نفسه.

111) المرجع نفسه.

112) مارتن غريفيش، تيري أو كلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

113) بيير جيربيه، المنظمات الدولية، ترجمة فوزي عبد المجيد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962.

114) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

115) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

116) تاريخ الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/2fwjyr4r

117) أهداف الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/y55wuatj

118) الهيكل التنظيمي الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/35uza682

119) إنجازات الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/543d6r3x

120) يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: هنداوي، 2015.

121) نشأة منظمة التجارة العالمية، الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية. https://tinyurl.com/56354krc

122) أهداف منظمة التجارة العالمية، الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية. https://tinyurl.com/5apy8ukj

123) هيكلية منظمة التجارة العالمية، الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية. https://tinyurl.com/5dxp2mw5

124) إنجازات منظمة التجارة العالمية، الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية. https://tinyurl.com/4uj62zjj

125) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

126) نشأة منظمة الاتحاد الأوربي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأوربي. https://tinyurl.com/yjy9e3p4

127) أهداف منظمة الاتحاد الأوربي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأوربي. https://tinyurl.com/5978r76c

128) هيكلية منظمة الاتحاد الأوربي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأوربي. https://tinyurl.com/252e8fm7

129) إنجازات منظمة الاتحاد الأوربي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأوربي. https://tinyurl.com/y4n6zm8m

130) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي القصيبي الرياض: تهامة، 1984.

131) نشأة منظمة الاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأفريقي. https://tinyurl.com/4mrkhhhx

132) أهداف منظمة الاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأفريقي. https://tinyurl.com/4mrkhhhx

133) الهيكل التنظيمي منظمة الاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأفريقي. https://tinyurl.com/2c3ncspd

134) الإنجازات التنظيمي منظمة الاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الأفريقي. https://tinyurl.com/2c3ncspd

135) كريس بروان، كريستين إنلي، فهم العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022.

136) جاك دونيلي، حقوق الإنسان العمومية، ترجمة عمرو عثمان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025.

137) تعريف حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/39f2duwt

138) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/58436886

139) المرجع نفسه.

140) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/y4bk34fr

141) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/2svbh4n7

142) المرجع نفسه.

143) المرجع نفسه.

144) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

145) التقارير الدولية فيما يخص الهجرة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/ffk3xz3w

146) نبذة عن المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرة. https://tinyurl.com/bdxvbpft

147) المرجع نفسه.

148) تقارير دولية حول أعداد اللاجئين السوريين، الموقع الرسمي لمفوضية اللاجئين التابعة

للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/2x52jndr

149) الإرهاب في الوثائق الدولية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإرهاب والتطرّف العنيف. https://tinyurl.com/4uj84mc8

150) تعريف الإرهاب في السياق الدولي، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. https://tinyurl.com/yc2s7f9y

151) تشارلز تاونزند، الإرهاب: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مراجعة هبة نجيب مغربي، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

152) الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. https://tinyurl.com/yc2s7f9y

153) إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة خالد غريب علي، مراجعة محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.

154) ما هو التغير المناخي، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/yc58sd39

155) المرجع نفسه.

156) الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/bdf986b2

157) المرجع نفسه.

158) المرجع نفسه.

159) موجات الجفاف في القرن الإفريقي، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/2z78jnne

160) نزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. https://tinyurl.com/bddf8cyc

161) الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/mwzhh3ed

162) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

163) غازي القصيبي. العولمة والهوية الوطنية، الرياض: العبيكان، 2013.

164) داني رودريك، معضلة العولمة، ترجمة رحاب صلاح الدين، القاهرة: هنداوي، 2017.

165) جوزيف ستيغليتز، العولمة ومآسيها، نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون وشركاه، 2002.

166) جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة: المزيج الكوني، ترجمة خالد كسروى، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

167) الكسندر بانارين، الإغواء بالعولمة، ترجمة عياد عيد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005.

168) جون بيير وغي بيترز، الحوكمة والسياسة والدولة، لندن: بالغريف ماكميلان، 2000.

169) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

170) ساتيش نامبيسان، الشراكة العالمية في العصر الرقمي، ترجمة صفوان الشويطر، الرياض: مكتبة الملك فهد، 2022.

171) يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: هنداوي، 2015.

172) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.